الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع : ...../2019
الفرع: العلوم الاقتصادية
التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

مذكـــرة بعنـــوان:

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية المستدامة

-دراسة حالة: ولاية ميلة 2014/2009-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية (ل.م.د)
تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي "

إعداد الطالبتان:
- زواغي عبير
- لعطافي حسناء

إشراف الأستاذ:
- هبول محمد

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	بوركوة عبد المالك
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	هبول محمد
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	اوصالح عبد الحليم

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى أولا ونحمده كثيرا على أن يسّر لنا أمرنا

في القيام بهذا العمل.

كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير إلى الذين حملوا رسالة العلم والمعرفة

ولا يسعنا في هذا المقام إلاّ أن نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذ المشرف "هبول محمد" على توليه الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل ملاحظاته القيمة التي أضاءت أمامنا سبيل البحث،وجزاه الله على ذلك كل خير، والذي كان لنا الشّرف أن يكون مشرفا علينا.

كما لا يفوتنا في هذا المقام، إلاّ أن نتقدم بالشكر الخاص إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل وإلى كل من خصّنا بنصيحة أو دعاء.

ويطيب لنا تقديم خالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضّلهم

بقبول فحص وتدقيق هذه المذكرة.

نسأل الله أن يحفظهم وأن يجازيهم خير

حسناء، عبير

إهـــداء

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

إلى أعز وأغلى الناس، إلى من بفضلها بعد الله عز وجل وصلت إلى ما وصلت إليه

إلى من كانت لي نورا في طريقي، إلى من كان دعائها سرّ نجاحي إلى "أمي الغالية".

إلى من زرع في روحي الأمل والمثابرة إلى "والدي العزيز".

إلى القلوب الظاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أخي وأختي "عمار" "إكرام".

إلى كل العائلة صغيرا وكبيرا.

عبيـــر

إهـــداء

أهدي هذا الإنجاز المتواضع لوالدي رحمه الله، وطيّب ثراه راجية

من المولى العلي القدير أن يتغمده برحمته الواسعة على ما بذله معي من جهد وعناء.

"أبي الغالي".

إلى والدتي التي أحسنت تربيتي وسهرت لأجلي الليالي الطوال لإتمام مساري الدراسي بكل نباهة

وهي تشجعني وتزرع في باستمرار روح التفوق والنجاح.

"أمي الحبيبة".

إلى كافة إخواني وأخواتي الأعزاء ومن استند عليهم في الحياة.

كما لا أنسى صديقات الدرب، وعلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من بعيد أو قريب.

حســـناء

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية المستدامة في المناطق الريفية بولاية ميلة خلال فترة (2009-2014)، حاولنا من خلالها تبيان أثر هذه المشاريع في تحقيق تنمية محلية مستدامة، وقد بيّنت النتائج في النهاية محدودية أثر هذه المشاريع على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية على مستوى ولاية ميلة، نظرا لضعف نسب الانجاز المادي والمالي لها، ولهذا توصي الدراسة بضرورة علاج الأسباب والصعوبات المتسببة في ذلك، ولعلّ أهمها نقص التنسيق بين المتدخلين وعدم كفاءة بعض مؤسسات الانجاز.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المحلية المستدامة، التجديد الفلاحي والريفي، المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، ولاية ميلة.

Abstract

This study dealt with the issue of neighborhood projects for integrated rural development and its role in promoting sustainable local development in the rural areas of the state of Mila during the period (2009-2014), in which we tried to show the impact of these projects in achieving sustainable local development. On the economic and social aspects of the rural areas at the level of the mandate of Mila, Due to the weak rates of achievement of material and financial for them, Therefore, the study recommends the need to address the causes and difficulties causing this, Perhaps the most important of which is the lack of coordination among the participants and the inefficiency of some institutions of achievement.

key words:

Sustainable Local Development, Agricultural and rural renewal, The Integrated Rural Development Project , wilaya de Mila.

البسملة

شكر وتقدير

إهداء

ملخص

فهرس المحتويات I

قائمة الجداول **V**

قائمة الأشكال **VI**

قائمة المختصرات **VII**

مقدمـة أ-هـ

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة

تـمـهـيــد: **7**

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية **8**

المطلب الأول: مفهوم التنمية والتنمية المحلية 8

الفرع الأول: البدايات التاريخية لظهور التنمية ومفهومها 8

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المحلية 10

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص التنمية المحلية 11

الفرع الأول: مبادئ التنمية المحلية 11

الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية 12

المطلب الثالث: ركائز وعوائق التنمية المحلية 12

الفرع الأول: ركائز التنمية المحلية 12

الفرع الثاني: عوائق التنمية المحلية 13

المبحث الثاني: التنمية المستدامة **15**

المطلب الأول: مفهوم وخصائص التنمية المستدامة 15

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة 15

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة 16
المطلب الثاني: مكونات وأبعاد التنمية المستدامة 17
الفرع الأول: مكونات التنمية المستدامة 17
الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة 18
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة 19
المطلب الرابع: مؤشرات التنمية المستدامة 20
المبحث الثالث: التنمية المحلية المستدامة 22
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية المستدامة 22
المطلب الثاني أبعاد التنمية المحلية المستدامة 23
المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المحلية المستدامة 25
الفرع الأول: مبادئ التنمية المحلية المستدامة 25
الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية المستدامة 25
المطلب الرابع: مقومات ومعوقات التنمية المحلية المستدامة 27
الفرع الأول: مقومات التنمية المحلية المستدامة 27
الفرع الثاني: معوقات التنمية المحلية المستدامة: 29
خلاصة الفصل الأول: 30
الفصل الثاني: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي
تـمـهـيـد: 32
المبحث الأول: ضرورة التنمية الريفية 33
المطلب الأول: مفهوم وخصائص التنمية الريفية 33
الفرع الأول: مفهوم التنمية الريفية 33
الفرع الثاني: خصائص التنمية الريفية 34
المطلب الثاني: مشاكل وأهداف التنمية الريفية 34
الفرع الأول: مشاكل التنمية الريفية 34
الفرع الثاني: أهداف التنمية الريفية 35

المطلب الثالث: متطلبات ومداخل تحقيق التنمية الريفية 35
الفرع الأول: متطلبات التنمية الريفية 35
الفرع الثاني: مداخل تحقيق التنمية الريفية 36
المبحث الثاني: عرض سياسة التجديد الفلاحي والريفي: 37
المطلب الأول: مضمون برنامج التجديد الفلاحي والريفي وأهدافه 38
الفرع الأول: مضمون برنامج التجديد الفلاحي والريفي 38
الفرع الثاني: أهداف برنامج التجديد الفلاحي والريفي 38
المطلب الثاني:ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي 39
المطلب الثالث: آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي 41
المطلب الرابع:الإطار التحفيزي 42
الفرع الأول: تنظيم العقار الفلاحي 42
الفرع الثاني: استحداث أدوات مالية و إجراءات مالية للدعم 43
الفرع الثالث: تقوية ضبط المنتجات الفلاحية 45
الفرع الرابع: الحماية والرقابة 45
المبحث الثالث: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة(PPDRI): 46
المطلب الأول: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ومبادئها(PPDRI): 46
الفرع الأول: تعريف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة(المتكاملة): 46
الفرع الثاني: مبادئ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة: 47
المطلب الثاني: أهداف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة 48
المطلب الثالث: مصادر التمويل 49
المطلب الرابع: الفاعلون ومراحل التنفيذ 50
الفرع الأول: الفاعلون في تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة: 50
الفرع الثاني: مراحل تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة: 53
المطلب الخامس: تقييم نظام برنامج التنمية الريفية المتكاملة: 55
خلاصة الفصل الثاني: 57

الفصل الثالث: دراسة حالة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بولاية ميلة للفترة (2014/2009)

تمهيد **59**

المبحث الأول: تقديم عام لولاية ميلة **60**

المطلب الأول: بطاقة فنية عن ولاية ميلة 60

المطلب الثاني:المقومات الطبيعية والجغرافية للولاية 60

الفرع الأول: تضاريس ولاية ميلة 60

الفرع الثاني: المناخ 61

الفرع الثالث: السياحة والمواقع السياحية بالولاية 62

الفرع الرابع: الصناعات التقليدية 62

المطلب الثالث: محافظة الغابات 63

الفرع الأول:تعريف بمحافظة الغابات لولاية ميلة 63

الفرع الثاني:برامج التنمية الخاصة بالمحافظة 63

المبحث الثاني: تحليل تطور(PPDRI) بالولاية(دراسة حالة من2014/2009): **64**

المطلب الأول: مشاريع المنفعة العامة: 64

الفرع الأول: توزيع مشاريع(PPDRI) حسب برامج النجاعة: 64

الفرع الثاني: الأغلفة المالية لمختلف المشروعات 65

الفرع الثالث: الإنجاز المالي للأغلفة 68

الفرع الرابع: الانجاز المادي للأغلفة 69

المطلب الثاني:مشاريع المنفعة الخاصة: 70

الفرع الأول: توزيع مشاريع (PPDRI) حسب برنامج النجاعة: 70

الفرع الثاني: الأغلفة المالية لمختلف المشروعات 72

الفرع الثالث:الانجاز المالي للأغلفة 74

الفرع الرابع: الانجاز المادي للاغلفة 76

المبحث الثالث:الآثار التنموية لمشاريع (PPDRI)، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. **77**

المطلب الأول: السكن الريفي. 77

المطلب الثاني: خلق مناصب الشغل 78
المطلب الثالث:زيادة عرض الإنتاج الزراعي 79
المطلب الرابع: تمكين المرأة الريفية 79
خلاصة الفصل الثالث: 80
خاتمـة: 84
قائمة المصادر والمراجع 88

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	مشاريع التشجير ببعض الولايات 2014.	55
1.3	توزيع مشاريع(PPDRI) حسب برامج النجاعة.	65
2.3	قيمة الأغلفة المالية للمشاريع الجوارية في ولاية ميلة حسب محاور التنمية.	67
3.3	استهلاك الأغلفة المالية للمشاريع الجوارية في ولاية ميلة حسب محاور التنمية.	69
4.3	الإنجاز المادي للمشاريع الجوارية في ولاية ميلة حسب محاور التنمية	70
5.3	توزيع مشاريع(PPDRI) حسب برامج النجاعة.	71
6.3	قيمة الأغلفة المالية للمشاريع الجوارية في ولاية ميلة حسب محاور التنمية.	73
7.3	استهلاك الأغلفة المالية للمشاريع الجوارية في ولاية ميلة حسب محاور التنمية.	75
8.3	الإنجاز المادي للمشاريع الجوارية في ولاية ميلة حسب محاور التنمية.	76
9.3	توزيع مناصب العمل المستحدثة حسب كل نشاط(2014/2009).	79
10.3	عدد المستفيدات من مشاريع(PPDRI)للفترة 2014/2009.	81

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.3	الوزن النسبي للمشاريع حسب محاورها.	66
2.3	الوزن النسبي للأغلفة المالية لمختلف المشروعات.	68
3.3	الوزن النسبي للمشاريع حسب محاورها.	72
4.3	الوزن النسبي للأغلفة المالية لمختلف المشروعات.	74

الاختصار	الدلالة
PPDRI	المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.
SYRPALAC	نظام دعم المنتجات واسعة الاستهلاك.
SADOR	المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية.
FDRMUTC	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
FLDDPS	صندوق مكافحة التصحر وتنمية السهوب.
FONAL	الصندوق الوطني لدعم السكن.
FNPAAT	الصندوق الوطني لتطوير الحرف التقليدية.
FCCL	الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
FNDRPA	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية.
FNRPA	الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.
FRAEPEA	الصندوق المخصص لدعم مربي الحيوانات والإستغلالات الفلاحية.
FAS	صندوق المساعدات الاجتماعية.
SI-PSRR	النظام المعلوماتي لبرنامج دعم التجديد الريفي.

مقدمـــة

يحظى موضوع التنمية بأهمية بالغة لدى الاقتصاديين والسياسيين، إذ تعتبر التنمية هدفا رئيسيا تسعى كل الدول لبلوغه، وهذا عن طريق رسم سياسة اقتصادية ومالية ترتكز عليها وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والاقتصادية والبشرية المتوفرة، حيث أنه لا يمكن تحقيق تنمية شاملة ما لم نهتم بالتنمية المحلية، فهي أصبحت تحتل مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية المعاصرة، لكونها عملية يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل .

أما التنمية المستدامة فتعتبر الركيزة الأساسية للمجتمع وتطويره فهي مصطلح حديث النشأة من خلال بحثها عن اقتصاد قوي يبحث عن نوعية أفضل لمستوى معيشية الأفراد في الوقت الحالي وفي الوقت المستقبلي فأصبح استمرار التنمية هو الشغل الشاغل للأمم المعاصرة .

وخلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين احتل موضوع التنمية المحلية المستدامة اهتمام معظم دول العالم، حيث أصبحت موضوعا فكريا وماليا وسياسيا لتحقيق المساواة في توزيع الثروات ومكاسب التنمية على أفراد المجتمع المحلي للوقت الحالي والمستقبلي، ولكي تحقق أهدافها لابد من أن يتم تنسيق جهود الأفراد ودعم الاشتراك مع السلطات الحكومية وتكثيف سياسة الاتصال للوصول إلى أعلى درجات الرقي والازدهار للمجتمعات المحلية.

إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي المزري الجزائري الذي كان ومازال يعيشه سكان الريف من ركود اقتصادي وغياب للهياكل القاعدية الأساسية دفع بالقائمين إلى تشخيص الوضع الصعب لسكان هذه المناطق ومحاولة التخفيف من معاناتهم ولتحقيق هذه الغاية تمت إعادة هيكلة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر بقانون التوجيه الفلاحي سنة 2008، وجعل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في سياق الديناميكية الجديدة للتنمية الفلاحية والريفية، وما ميّز هذه السياسة الجديدة في تنمية الريف هو استحداث أداة لمراقبة تنفيذ مشاريع تعرف بعقود النجاعة، من أجل تصحيح الخلل في تنفيذ المشاريع والمخططات في السياسات السابقة، كما تسمح هذه العقود بوضع خطة للتنفيذ لمدة زمنية محددة يتعين على جميع الفاعلين التقيد بها على المستوى المحلي، كما يتم رصد مسبق لحجم الدعم المالي الموافق للأهداف المسطرة في العقود، ويكون الالتزام في هذه العقود بإمضائها بين السلطات المحلية (الوالي) والوزارة الوصية (التنمية الفلاحية والريفية)، وأهم أداة في تطبيق هذه السياسة المتعلقة بالتنمية الريفية، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، وإدراج جميع العمليات والبرامج الأخرى للتنمية من مختلف المتدخلين والفاعلين، في إطار واحد وهو المشروع الجواري الموجه لسكان الريف .

1.إشكالية الدراسة:

من أجل الوقوف على مساهمة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية، نطرح التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى نجاح المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية محلية مستدامة في الوسط الريفي على مستوى ولاية ميلة خلال الفترة(2014/2009) ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنعمل أولا على الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أبعاد ومحددات التنمية المحلية المستدامة ؟
- ما الذي تسعى إليه سياسة التجديد الفلاحي والريفي ؟
- إلى أي مدى أدت المشاريع الجوارية إلى تحسين ظروف معيشة السكان؟ وخلق ديناميكية اقتصادية بولاية ميلة ؟

2. فرضيات الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة مدى نجاح هذه المشاريع في تحقيق تنمية محلية مستدامة على مستوى ولاية ميلة، لذلك ستنطلق الدراسة الحالية من الفرضية الرئيسة التالية:

- للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة آثار اجتماعية واقتصادية بالولاية؛

وعليه تندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الجزئية التالية:

- التنمية المحلية المستدامة عملية معقدة وذات أبعاد متعددة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية ؛
- تسعى سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى ترقية الوضع المعيشي في الريف وتحقيق التنمية الزراعية بما يسمح بتحقيق وتطوير القطاع الفلاحي والريفي؛
- أدّت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة إلى تحسين ظروف معيشة السكان وتنويع الأنشطة الاقتصادية بالولاية خلال الفترة(2014/2009).

3. أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تحقيق تنمية محلية مستدامة من خلال جملة من التدخلات والمتمثلة في المشاريع الجوارية من التنمية الريفية المندمجة حيث سنحاول في هذه الدراسة إعطاء نظرة واقعية عن عملية تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ومدى تأثيرها على المناطق الريفية، وبالتالي هذه الدراسة تسعى للوصول إلى الأهداف التالية:

- الإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية؛
- محاولة عرض النتائج عن تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بهذه الولاية؛
- نسعى إلى إضافة دراسة جديدة، كما نأمل أن نكون لغيرنا من الباحثين منطلقا جديدا لإجراء المزيد من البحوث وتدعيمها بنقاط لم نقم بالتطرق لها .

4. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها تسلط الضوء على تنفيذ وتطبيق سياسة وطنية والمتمثلة في سياسة التجديد الزراعي والريفي في المناطق الريفية في الجزائر وذلك بمحاولة إعطاء تقييم لمدى تحقيق أداة تنفيذها على المستوى المحلي والمتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة للأهداف المسطرة لها، وبالتالي فإن للدراسة أهمية بالغة في تقويم عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالفضاءات الريفية .

5. أسباب اختيار الموضوع:

- ❖ خلق وعي للمواطن من أجل معرفة التنمية المحلية المستدامة على أنها حق من حقوقه ويستوجب على الهيئات المحلية حمايتها وتطويرها؛
- ❖ الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول التنمية المستدامة والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة؛
- ❖ نظرا لحيوية الموضوع بحيث يعطي آفاق واسعة للباحث ويمنحه المزيد من زوايا الرؤية والتحليل؛
- ❖ قلة الدراسات في هذا المجال على مستوى ولاية ميلة.

6. المنهجية وأدوات البحث:

من أجل إرساء مفاهيم حول التنمية المحلية المستدامة ومضمون المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والتنمية المحلية المستدامة.

ولإسقاط الدراسة النظرية على واقع ولاية ميلة اعتمدنا على المنهج الاستقرائي لدراسة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية المستدامة في الولاية.

7. الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: هي عبارة عن رسالة ماجستير للباحث أوشن فاروق تحت عنوان تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية محلية مستدامة "دراسة حالة مشروع منطقة إيقوبان بلدية الشلية ولاية خنشلة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2015/2014، وقد تناول في هذه الدراسة الإشكالية الرئيسية التالية:ما هي الآثار المباشرة للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنفذ بالولاية؟ وهل أدّى فعليا إلى تحقيق تنمية مستدامة بها؟ ، وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن المشاريع الجوارية لم تكن لها آثار ايجابية كبيرة على مناطق تنفيذها وبالتالي إخفاقها في تحقيق التنمية الريفية، كما توصي الدراسة باتخاذها عدة إجراءات لتحسين هذا الوضع نذكر من أهمها: وجوب العمل على وضع دراسات اجتماعية واقتصادية دقيقة لكافة مناطق التدخل، قبل تحديد برنامج التدخلات.

الدراسة الثانية: هي عبارة عن مقالة علمية للباحثين حراق مصباح، هبول محمد، مقران عبد الرزاق، تحت عنوان المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة(PPDRI) ودورها في بعث التنمية المحلية "دراسة حالة ولاية ميلة (2014/2009)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، وقد تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية:إلى أي مدى يمكن أن تساهم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية على مستوى ولاية ميلة خلال الفترة 2014/2009)، وقد توصل في النهاية إلى نتيجة مفادها أن هذه المشاريع أدت إلى المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ويبرز ذلك من خلال تثبيث السكان واستقرار المجتمع الريفي نتيجة تحسين ظروف المعيشية، كما توصي هذه الدراسة باتخاذها عدة إجراءات لتحسين هذا الوضع ونذكر من أهمها: تفعيل دور الرقابة من قبل الجماعات المحلية المسؤولة في منح وتنفيذ مختلف المشاريع، من أجل ضمان استفادة الأفراد والعائلات الجديرة بذلك، وعدم تغيير وجهة المشاريع نحو استغلالات أخرى.

الدراسة الثالثة: هي عبارة عن مقالة علمية للباحث ويلي صالح بعنوان المشاريع الجوارية المدمجة كآلية للتنمية الريفية في الجزائر"حالة ولاية قسنطينة(2014/2009)"، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة2، الجزائر، وقد تناول في هذه الدراسة الإشكالية الرئيسية التالية: هل ستستجيب المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة لهذه التطلعات وتكون آلية فعالة لتحقيق التنمية في الوسط الريفي؟، وقد تم التوصل إلى نتيجة مفادها: تكمن أهمية هذه المشاريع في إدماج كل الفاعلين للتكفل لتطلعاتهم وانشغالات المجتمع الريفي، ويتطلب تنفيذ هذه المشاريع تضافر الجهود مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المناطق الريفية وهذه الدراسة توصي بضرورة تدخل كل الفاعلين بما في ذلك المجتمع الريفي والسلطات المحلية لوضع تصور واضح حول آليات تحقيقها.

8. حدود الدراسة: تدور الدراسة حول:

- **الحدود المكانية:** تمحورت الدراسة الميدانية حول بلديات ولاية ميلة.
- **الحدود الزمنية:** لقد ركزنا في الدراسة على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية المستدامة في ولاية ميلة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2014/2009.

9. هيكل الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع ولأجل بلوغ الأهداف النظرية والعملية للدراسة وإضافة إلى المقدمة والخاتمة فقد تم تقسيم الدراسة إلى 3 فصول على النحو التالي:

الفصل الأول الذي يشمل الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة والذي ينقسم إلى 3 مباحث حيث المبحث الأول يتضمن 3 مطالب تحت عنوان ماهية التنمية المحلية، المبحث الثاني يتضمن 4 مطالب بعنوان التنمية المستدامة والمبحث الثالث يتضمن 4 مطالب عنوانه التنمية المحلية المستدامة، وبخصوص

الفصل الثاني فيهو يحتوي على أهم مفاهيم الدراسة المتعلقة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة(PPDRI) في إطار سياسة التجديد الريفي حيث قسم هذا الفصل إلى 3 مباحث الأول يتعلق بضرورة التنمية الريفية، المبحث الثاني عرض سياسة التجديد الفلاحي والريفي، المبحث الثالث المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، أما الفصل الثالث فهو دراسة ميدانية حول المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية المستدامة حيث قسم هذا الفصل إلى 3 مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه تقديم عام لولاية ميلة أما المبحث الثاني تحليل تطور المشاريع الجوارية بالولاية، أما المبحث الثالث تناولنا فيه الآثار التنموية لمشاريع(PPDRI) الاقتصادية والاجتماعية.

10. صعوبات الدراسة:

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهناها في إنجاز هذا العمل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المراجع التي تتناول موضوع التنمية المحلية المستدامة وكذا المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وذلك لنقصها؛
- الصعوبات المرتبطة بالدراسة الميدانية لأن الدراسة مرتبطة بالواقع وتتطلب صبر كبير لكي يتحصل الباحث على كل ما يريد من معلومات نتيجة العراقيل التي تواجهه إلى جانب نقص الوثائق والتقارير المتعلقة بالموضوع؛
- صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية لعدم قدرة أفراد المديريات المتاحة على مستوى الولاية فهم متطلباتنا بالرغم من محاولتنا تبسيط الفكرة إلى أقصى حد ممكن بغية الإجابة على أسئلتنا.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة.

تـمـهـيـد:

إن التنمية هدف تسعى لتحقيقه كل الدول والمجتمعات سواء كانت متطورة أو متخلفة، ذلك أن التنمية هي تغيير للأوضاع السائدة للأفضل وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة.

لقد أصبح موضوع التنمية المستدامة وخاصة المحلية يحتل مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية والبيئة ذلك أنها عملية ومنهج ومدخل وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية.

وعليه فقد تم تقسيم مضمون هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: التنمية المحلية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

لقد ظلت مسألة التنمية إلى غاية الحرب العالمية الثانية تطرح أساسا على المستوى الوطني وقد عالجتها عدة مدارس، لكن مع تنامي الوعي والتقدم عرف الخطاب التنموي عدة مفاهيم تهتم بتحديد نطاق التنمية فظهرت التنمية الجهوية، التنمية المحلية .

المطلب الأول: مفهوم التنمية والتنمية المحلية

سنعطي في البداية لمحة مختصرة عن البدايات التاريخية لظهور مفهوم التنمية، ثم نقدم مختلف التعاريف المتعلقة بالتنمية وكذا التنمية المحلية .

الفرع الأول: البدايات التاريخية لظهور التنمية ومفهومها

إن قضية التنمية، قضية قديمة قدم البشرية إلا أن الاهتمام ببحثها وتأصيلها يعد حديثا نسبيا، ومنه سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى البدايات التاريخية لظهور التنمية ومفهومها.

أولا: البدايات التاريخية لظهور مفهوم التنمية

لقد تناولت المدرسة الميركانتيلية في القرن السابع عشر موضوع التنمية من خلال الواقع الذي كان سائدا في تلك الفترة والمتمثل في النقص الحاد في المعادن النفيسة بحيث كانوا يرون أنه على الدولة أن تتحكم في الواردات وتشجع الصادرات حتى تتمكن في النهاية من امتلاك أكبر قدر ممكن من النقود (الذهب والفضة)، وبالتالي تحقيق الرفاهية للأمة، بحيث إن الفكرة الأساسية في هذا الفكر أنه يجب على الدولة أن تقوم بعملية الحفاظ على النظام في كل المستويات بما في ذلك الشؤون الاقتصادية، إذ أن تنظيم الأنشطة الاقتصادية وسيلة لتحقيق التنمية.

ثم جاءت المدرسة الكلاسيكية في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر يمثلها"آدم سميث" الذي قدم كتابا مشهورا حول قضية التنمية تحت عنوان" بحوث حول الطبيعة وأسباب ثروة الأمم"وقد ميزت هذه الفترة النظام البرلماني وكذا الهيمنة الاقتصادية، حيث ظهرت عديد البرلمانات في العديد من الدول الأوروبية كما تميزت هذه الفترة بالاستقرار، وبذلك فإن أصحاب هذا الفكر اعتقدوا أن عملية التنمية تتم بشكل تلقائي حيث اعتقد "آدم سميث " أن نظرية اليد الخفية التي تؤدي في النهاية إلى التوازن، وبالتالي لا يجب وضع قيود على عوامل الإنتاج بل يجب ترك القوانين الطبيعية تحكم المسار الاقتصادي والاجتماعي وأن تدخل الدولة سيؤثر سلبا على رفاهية المجتمع.

غير أن هذه المدرسة فشلت في النهاية في معالجة الأزمات التي واجهت النظام الليبرالي خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى(1914) وكذا أزمة الكساد العالمي(1929)، ونتيجة لهذا الوضع ظهر الفكر الكلاسيكي حيث اعتبروا أن عملية التوازن لا تتم تلقائيا، وأن الدولة يجب أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وبالتالي تساهم في تصحيح الاختلال من خلال الاستهلاك والإنتاج والاستثمار.

من جهة أخرى فإن الفكر الاشتراكي تبنى فكرة هيمنة الدولة الكاملة على كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، مستخدمة في ذلك عنصر التخطيط من أجل تحقيق أهدافها، لكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث أن الدول التي تبنت الفكر الاشتراكي كأسلوب لتسيير شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث فشلت فشلا ذريعا خصوصا في الميدان الاقتصادي وعجزت عن تحقيق التنمية لمجتمعاتها.

ثانيا: تعريف التنمية

إن مفهوم التنمية من الناحية اللغوية: يعني التغير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين، ومن الناحية اللغوية أيضا يختلف المقصود بمفهوم التنمية عن غيره من المصطلحات مثل النمو، التغير، التقدم، التطور...الخ والتي تعرف كما يلي:

- **النمو**:والذي يشير إلى أنه عملية تحدث بصفة تلقائية، دون التدخل المعتمد من المجتمع، في حين أن عملية التنمية هي عملية مخططة وموجهة لتغيير المجتمع في كافة المجالات.
- **التحديث**: والذي يعني الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم.
- **التقدم**:هو التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من الحالة الفطرية الأولى إلى حالة أعظم كمالا .
- **التطور**: يشير إلى التغير التدريجي ويأخذ نوعين:

- **التطور العضوي**: ويطلق على نمو في الكائن الحي، ويبدأ منذ تكوين الخلية الأولى ثم الجنين فالولادة، النضوج، الوفاة.
- **التطور العقلي**: ما يصاحبه من نمو وارتقاء في التفكير والشعور والإدراك، ثم النضوج والاضمحلال والذي يعتمد على القدرات الذهنية والعقلية.

هذا من الناحية اللغوية، أما من الناحية الاصطلاحية فقد عرفها"**أحمد رشيد**"على أنها:"عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا إلى رفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب"، أي أن أية تنمية يقصد بها معيشة السكان في كافة الجوانب" بمعنى أن التنمية هي الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية.

في حين يرى الأستاذ "**علي غربي**" أن التنمية:"هي عملية معقدة وشاملة تضم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، مع عدم إهمال الجوانب النفسية البيولوجية وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون بها من علاقات، وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل وتفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة. [1]

[1] فايزة سلطاني، **دور الهيئات الاستشارية في مجال التنمية: دراسة المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي CNES**، مذكرة ماستر في الحقوق وعلوم سياسية، كلية الحقوق وعلوم سياسية، جامعة ورقلة،الجزائر، 2016/2015، ص ص: 17-18.

أما **منظمة الأمم المتحدة** فقد عرفت التنمية على أنها:"مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود السكان والسلطات العمومية بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات.[1]

كما تعرف كذلك التنمية على أنها التغير في شتى مجالات الحياة(الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية...) من أجل تحقيق أهداف محددة ومرتبطة بإشباع حاجات الناس ورفع مستوى معيشتهم في مختلف المجالات.[2]

وكذلك تعرف التنمية على أنها:"العملية التي تحدث تغيير شامل ومتواصل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وكذلك تحسن نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج.[3]

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المحلية

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه العديد من البلدان النامية بشكل عام.

ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد تزايد الاهتمام بالمجتمعات المحلية كونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على مستوى الدولة، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات تنموية، مما يستوجب تضافر الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في التنمية الشاملة.

تعرف التنمية المحلية على أنها عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية، من أجل الارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، لتحسين معيشة سكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

وتعرف **منظمة الأمم المتحدة** التنمية المحلية بأنها:"تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود كل من المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاجتماعية،الاقتصادية والثقافية في المجتمعات المحلية بهدف مساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقديمها بأقصى ما يمكن."[1]

---

[1] عثمان عزيزي، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة: دراسة حالة(بلدية قايس وبلدية الرملية)**، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة متنوري، قسنطينة،الجزائر، 2008، ص:21.

[2] سليم مجلخ، بوحلايس خليل، استراتيجيات نجاح التنمية المحلية البلدية المستدامة في الجزائر، **مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول التسيير المحلي بعنوان: آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات**، جامعة 08ماي1945، قالمة، الجزائر، يومي06-2018/11/07، ص: 04.

[3] فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة، التنمية المستديمة ورهانات النظام الليبيرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام يومي07-2008/04/08، ص: 86.

أما **المشرع الجزائري** فقد عرفها انطلاقا من قانون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لسنة2010، على أنها:" التنمية المحلية هي تنمية الإقليم المنطلقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها البلديات، أولويات، واحتمالات فضاء البرمجة الإقليمية. وهي كذلك تنمية اقتصادية محلية معتمدة على الإنتاجية وتجديد الثروات وتسيير محلي فعال يعتمد على تأطير ذي نوعية مع مخططات تكوين موجهة حسب مختلف مجالات الكفاءة ومرتبطة مسبقا ومحددة وملتزمة."

ومنه نخلص أن التنمية المحلية هي مختلف السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه بالنسبة للمجتمعات المحلية، من أجل رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين توزيع الدخول.

ويركز مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:

ـ **العنصر الأول:** يتعلق بالمشاركة الشعبية التي تدعم جهود التنمية المحلية وبالتالي مشاركة المواطنين أنفسه في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة التي يعيشونها باعتمادهم على مبادراتهم الذاتية.

ـ **العنصر الثاني:** ويتمثل في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المرتبطة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس والمساهمة.[2]

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص التنمية المحلية

الفرع الأول: مبادئ التنمية المحلية

تقوم التنمية المحلية على عدة مبادئ هي:

أولا: العمومية والشمول:

يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

كما يعني أيضا شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

ثانيا: مبدأ التكامل:

ويعني التكامل بين الريف والحضر بمعنى لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث هناك علاقة عضوية بين الريف والحضر. كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية.

---

[1] تمار توفيق، **التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمقومات2000ـ2014**،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015 ص: 16.

[2] حراق مصباح، هبول محمد، مقران عبد الرزاق، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة(PPDRI) ودورها في بعث التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية ميلة، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي ميلة، العدد الثاني، 2015، ص ص: 11-12.

ثالثا: مبدأ التوازن:

لا يعني إهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية، بل يعني الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجات المجتمع، فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتاج التنمية الاقتصادية وزنا أكبر نظرا لباقي الاهتمامات الأخرى.

رابعا: مبدأ التنسيق:

يهدف هذا المبدأ إلى خلق جو للتعاون بين جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر وتكامل الجهود بما يمنع ازدواج أو تضارب الخدمة لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف. لهذا وضع هذا المبدأ بهدف تفادي مختلف هذه النقائص والتقليل من آثارها . [1]

الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية

تنطوي التنمية المحلية على خصائص عدة نذكر منها:

- ❖ عملية تخطيطية موجهة وواعية، تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن بمعنى أنها ليست عشوائية أو تلقائية؛
- ❖ عملية ارتقائية، لأنها تسعى إلى تحقيق طموحات جديدة والسير قدما نحو الأفضل بصفة مستمرة ومستدامة تفسح مجال التقدم لصالح الأجيال القادمة؛
- ❖ تمارس في كافة المجتمعات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية كما أنها لا تقتصر على دولة دون أخرى، فتهتم بها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.[2]

المطلب الثالث: ركائز وعوائق التنمية المحلية

الفرع الأول: ركائز التنمية المحلية

تقوم التنمية المحلية على عدة ركائز هامة لضمان تحقيق البرامج التنموية والمتمثلة في المشاركة الشعبية وتكامل مشروعات الخدمات وتحقيق المشروع التنموي لنتائج ملموسة تعود بالنفع على جميع الأفراد المحليين والاعتماد على الموارد المالية والبشرية المحلية.

أولا: المشاركة الشعبية:

تستوجب ضرورة إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي سواء في التفكير أو العمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تستهدف النهوض بهم وذلك من خلال إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، وذلك

---

[1] سليماني محمد، بايزيد علي، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، **مجلة الاقتصاد والتنمية**، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية،الجزائر، العدد3، جوان2015، ص: 172.

[2] عيسو فهيم، فرج الله يانيس، **إشكالية العلاقة بين التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر(2011-2016)**، مذكرة ماستر، قانون الجماعات الإقليمية والهيئات المحلية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية،الجزائر، 2017/2016، ص ص 17- 18.

عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة في العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

وفي هذا الإطار تبقى المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات المحلية هي نقص وضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم إسهام أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها.

ثانيا: تكامل مشروعات الخدمات:

بمعنى أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع وأن يكون هناك نوع من التنسيق بحيث لا نجد لا خدمة مكررة ولا تناقض وتضاد في تقديم هذه الخدمات.

ثالثا:الإسراع في الوصول إلى النتائج:

والمقصود به أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج مثل: خدمات الطب والإسكان وغيرها، وإن حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في الخطة الإنمائية فلابد من اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف قدر الإمكان والتي تسد في نفس الوقت حاجة قائمة والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، وعليه فالثقة ضرورية وجوهرية في فعالية برامج التنمية المحلية.

رابعا: الإعتماد على الموارد المحلية للمجتمع:

من أساليب التغير الحضري الاعتماد على الموارد المحلية حيث نجد أن استخدام الموارد المعروفة من قبل أفراده أسهل لديهم من أسهل من استخدام موارد غير معلومة وجديدة، كما أن المسير المحلي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون أكثر فعالية في تسيير الموارد المحلية كما أنه يكون قادرا على التغيير في أفراد المجتمع المحلي عكس المسير الأجنبي، وكذلك الاعتماد على الموارد المحلية للعائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات لكون المشرع يعتمد على موارد ذاتية محلية.[1]

الفرع الثاني: عوائق التنمية المحلية

تتعدد أهداف التنمية المحلية حيث تدور معظم برامجها حول تحسين الظروف المادية والاقتصادية من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمعات المحلية، ورغم هذا فهناك مجموعة من العوائق التي تعترض تحقيق التنمية المحلية. ويمكن تصنيفها في العوامل التالية:

أولا: العوامل الديموغرافية:

[1] سليماني محمد، بايزيد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 173-174.

حيث يمثل النمو المتزايد للسكان أحد أكبر العوائق التي تعترض طريق التنمية الشاملة للمجتمعات النامية لاسيما على الصعيد المحلي، فعدد السكان المتزايد يؤثر سلبا على أثر الزيادة في الإنتاج والدخل وذلك بسبب الحاجات المتجددة والمتولدة عن هذه الزيادة والتي يصعب تلبيتها إذا كانت مصاحبة بقلة الموارد المحلية.

ثانيا: العوامل الاجتماعية : من أهمها:

- **النظم و الأبنية الاجتماعية السائدة:** مثل نظام الملكية السائد في معظم المجتمعات المحلية والتي قد تعترض تنفيذ المشروعات التنموية نظرا لتشابك وتعقد حقوق الملكية واختلاف الأسس التي تقوم عليها بالإضافة إلى نظام القرابة الذي يركز على الولاء في العائلة ويضعف روح التضامن الاجتماعي في المجتمع المحلي .
- **التنظيم الديني:** فمعظم المشروعات لاقت فشلا ذريعا بسبب التعارض مع إحدى القيم الدينية السائدة في المجتمع المحلي.
- **الصراع على السلطة داخل المجتمع المحلي:** وهذا يؤدي إلى ظهور النزاع والشقاق الذي يجعلهم يحيدون الهدف الرئيسي الذي يفترض أن تكون تنمية المجتمع المحلي وتحسن الظروف المعيشية لأفراده وترقية حياتهم. [1]

ثالثا: العوامل الثقافية : وتتمثل فيما يلي:

- **التقاليد السائدة في المجتمع:** وبالخصوص المشجعة على التمسك بالتقدم وبكل ما تركه الآباء والأجداد مما يكون اتجاها سلبيا معارضا لكل تغيير.
- **المعتقدات السائدة لدى أفراد المجتمع المحلي:** ولها دور كبير في إعاقة برامج التنمية المحلية، وخاصة في مجال الزراعة، والتي تحظى فيها المشروعات الزراعية الحديثة بمقاومة كبيرة من قبل أفراد المجتمع المحلي، نتيجة المعتقدات السائدة بينهم والمشجعة على التمسك بالمحاصيل القديمة وتجنب كل ما هو جديد.
- **القيم الاجتماعية والثقافية:** بالخصوص المرتبطة بأنماط الاستهلاك والعمل والإنتاج...وكل ما من شأنه أن يؤثر على الأعمال التنموية في المجتمع المحلي .

رابعا: العوامل النفسية: يؤدي عدم تحقيق النتائج المرغوبة من المشروعات التنموية داخل المجتمع المحلي أو تأخرها إلى تولد إحساس بعدم الرضا لدى السكان، والذي يجعلهم يفقدون الثقة في الهيئات الحكومية المشرفة.

خامسا: العوامل الاقتصادية(المادية والفنية): وترتبط أساسا بالخدمات والعمليات والتخطيطية الاقتصادية وتنفيذها، كما تتعلق أيضا بظروف البيئة المحلية ومواردها المتاحة.

---

[1] شاهد إلياس، عبد النعيم دفرور، تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتمويل مشاريع التنمية المحلية: في إشارة للتجربة الكندية، **مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول التسيير المحلي بعنوان: آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات**، جامعة 08ماي1945، قالمة، الجزائر، يومي06-2018/11/07، ص: 15.

سادسا: ضعف المشاركة الشعبية: حيث كشفت العديد من الدراسات التي أجريت على تنمية المجتمعات المحلية أن السبب الرئيسي والعائق الذي اعترض نجاح المشروعات التنموية المحلية هو أنها لم تستجيب بصفة مباشرة لمطالب الأفراد المحليين مما جعلها تلقى مقاومة شديدة عند تنفيذها.[1]

وهناك معوقات أخرى تتعلق بوصاية السلطة التنفيذية، ومن بينها:

- تراجع دور المجالس البلدية في الصلاحيات والاختصاصات المخولة لها حيث أصبحت صلاحياتها محدودة والسبب هو إعطاء السلطة المحلية في المديريات صلاحية الإشراف والرقابة على تنفيذ المشاريع وكذلك عدم موافاتها بنسخ من وثائق وعقود هذه المشاريع للتمكن من الإشراف والمتابعة .
- التداخل والازدواجية في الصلاحيات والمسؤوليات وتمركز السلطة في قمة الهرم التنظيمي.
- غياب مبدأ تفويض السلطة وتصادم التشريعات وتضاربها وعدم ملائمتها للظروف المستجدة.[2]

المبحث الثاني: التنمية المستدامة

يعود ظهور مفهوم التنمية المستدامة بقوة إلى أواخر القرن الماضي، حيث أخذت اهتمام الكثير من الباحثين وصناع القرار، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد بعنصر البيئة والمستوى المعيشي للفرد.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص التنمية المستدامة

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة وحظي باهتمام كبير بعد ظهور تقرير لجنة بورتلاند **Brudtland** الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة1987، حيث عرفت التنمية المستدامة على أنها:"التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم.[3]

كما عرفت التنمية المستدامة من قبل الفاو سنة 1989على أنها:"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات الحالية والمستقبلية، إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والثروة السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.[4]

---

[1] سليماني محمد، بايزيد علي، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

[2] مريم حسيني، **أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية:دراسة حالة بلدية الحجيرة**، مذكرة ماستر، تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2014/2013، ص: 18.

[3] الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر:الواقع والتحديات، **مجلة الباحث**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، العدد16، 2016، ص:300.

[4] مراد علة، التأصيل النظري لجدلية العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، **مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: الثقافة البيئية والتنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة،الجزائر، يومي19-2011/10/20، ص:300.

في حين اتفق معظم دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر الأرض سنة1992 في مدينة ريو ذي جاني رو البرازيلية على التنمية المستدامة على أنها:" ضرورة لإنجاز الحق في التنمية بحيث تحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل."[1]

في حين نجد بعض الاقتصاديين وضعوا للتنمية المستدامة تعريفا ضيقا ينص على الجوانب المادية وآخر اقتصادي يركز على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وهذا لجعل المفهوم أقرب للتحديد.[2]

أما البنك الدولي فقد عرف التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين بأنها عملية متعددة الأبعاد وتتكون من خمسة مكونات:

- ❖ **رأس المال النقدي:** ويتمثل في الإدارة المالية السليمة والتخطيط الاقتصادي الملائم.
- ❖ **رأس المال المادي:**ويقصد به البنية التحتية والأصول الثابتة مثل: الطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة.
- ❖ **رأس المال البشري:** بمعنى صحة جيدة ومستويات تعليم وتكوين مقبولة للأفراد.
- ❖ **رأس المال الاجتماعي:** والمقصود به المهارات وقدرات الأفراد بالإضافة إلى المؤسسات والعلاقات التي تحدد طبيعة هذه العلاقات .
- ❖ **رأس المال الطبيعي:** وهي قاعدة الموارد الطبيعية والخدمات الطبيعية كجودة الهواء وجمال المناظر.

ومن جهة أخرى فقد عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة في المادة الرابعة من القانون03ـ11المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كما يلي:"التنمية المستدامة تعني التوفيق بين تنمية اقتصادية واجتماعية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية."[3]

مما سبق نستنتج أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز التنمية المستدامة، ولعل أهمها ما يلي:

- ❖ هي تنمية طويلة المدى، وهذا من أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛

---

[1] أحمد تي، نصر رحال، إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة تجارة بعض الدول العربية، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي07ـ08/04/2008، ص: 425.

[2] إبراهيم بختي، الطاهر خامراة، المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي07ـ08/04/2008،ص:185.

[3] نقادي حفيظ، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، **مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول:دور المجتمع المدني في حماية البيئة واقع وآفاق**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، القطب الجامعي تاسوست، جيجل، الجزائر، يومي06-2012/03/07، ص:07.

- ❖ مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة: فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية، وإن الإنصاف في هذا السياق نوعين، فالأول يكون بين أفراد الجيل الحالي، في حين يكون النوع الثاني بين الجيل الحالي واللاحق؛
- ❖ هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى؛
- ❖ هي تنمية تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية وتعتبره أولى أهدافها. .[1]

كذلك فقد حددت إحدى الدراسات ل"**إدوارد باربيي**" أربع سمات أساسية للتنمية المستدامة. وتتمثل في:

- ❖ أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛
- ❖ أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، بمعنى أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي؛
- ❖ أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
- ❖ أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية .[2]

المطلب الثاني: مكونات وأبعاد التنمية المستدامة

الفرع الأول: مكونات التنمية المستدامة

لكي تتحقق التنمية المستدامة لابد من توفر العناصر التالية:

أولا: الإنسان: والذي يشكل محور تعار يف التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى معيشته(صحة، تعليم...)، كما تؤكد التعريفات أيضا أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس ديمقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وبيئيا؛

ثانيا: الطبيعة: المحيط الحيوي وهو خزانة الموارد المتجددة وغير المتجددة.

- ❖ **الموارد المتجددة:**مثل الغابات، مصائد الأسماك، المراعي، المزارع وغيرها.
- ❖ **الموارد غير المتجددة:** وهي مخزنة في باطن الأرض تكونت وتجمعت في عصور سابقة.

حيث أن ترشيد وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة ومحاولة عدم تجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء وهذا الترشيد هو التنمية المتواصلة والمستدامة.

---

[1] ريمة خلوطة، سلمى قطاف، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي07-2008/04/08، ص:381.

[2] بوحرود فتيحة، بن سديرلة عمر، التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي07-2008/10/08، ص ص: 644- 645.

ثالثا: التكنولوجيا:لقد أصبح التطور التكنولوجي مترسبا في نسيج المجتمعات وفي حياة الناس اليومية، وذلك لأن الكثير من المشاكل تنشأ عن تقنية ليس لها حل، إلا بالبحث عن تقنيات تصوب الأخطاء بحيث توسع المفكرين الاقتصاديين في تعريف التنمية لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة في تكنولوجيا جيدة تكون أنظف وأكفئ وأقدر على انقاد الموارد الطبيعية حتى يتم الحد من التلوث واستيعاب النمو السكاني والاقتصادي.

رابعا: العدالة: العنصر الهام الذي تشير إليه مختلف تعار يف التنمية المستدامة، هو عنصر الإنصاف والعدالة، فهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد وهي لا تؤخذ مصالحها في عين الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية،

أما الصنف الثاني فيتعلق بالجيل الحالي حيث لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية لذلك فإن التنمية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كلا الصنفين.[1]

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

تركز التنمية المستدامة على أسس أو أبعاد محددة يمكن حصرها فيما يلي:

أولا: البعد الإيكولوجي(البيئي): ويهدف أساسا إلى:

- ❖ منع التلوث والحد منه؛
- ❖ رفع مستوى إدارة الموارد الطبيعية والبيئية وتحسين استغلالها؛
- ❖ الحفاظ على سلامة الأنظمة الإيكولوجية؛
- ❖ الحفاظ على التنوع البيولوجي؛
- ❖ الاهتمام بالقضايا البيئية على المستوى العالمي، ومن بين القضايا المثيرة للاهتمام في الوقت الحالي: مشكل التلوث، التصحر، التغيرات المناخية العالمية...الخ

ثانيا: البعد الاجتماعي: يسعى إلى:

- ❖ تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع فيما بتوزيع الموارد والاستفادة من كافة الخدمات؛
- ❖ التقليل من مستويات الفقر؛
- ❖ إتاحة الفرص بشكل متساوي بين أفراد المجتمع دون أي تمييز أو تحيز؛
- ❖ تسهيل وتشجيع الحريات الفردية؛
- ❖ زيادة الترابط الاجتماعي وتقويته؛
- ❖ مشاركة الأفراد في إعداد البرامج التنموية وفي تنفيذها، وهذا يعتبر عاملا مهما لنجاح هذه البرامج التنموية؛

[1] عبد الرحمان الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**،جامعة المسيلة، الجزائر، يومي15-2011/11/16، ص:9.

- ❖ الحفاظ على الهوية الثقافية؛
- ❖ تطوير المؤسسات الاجتماعية القائمة، وإيجاد مؤسسات جديدة تخدم التنمية وتضمن ديمومتها. [1]

ثالثا: البعد البشري: فالتنمية المستدامة تعمل على تثبيت النمو الديموغرافي للسكان وكذلك الاستخدام الكامل للموارد البشرية، وعلى توفير أفضل خدمات صحية وتحسين التعليم والخدمات.

رابعا: البعد التكنولوجي: ويعني العمل على استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية والأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة والحد من انبعاث الغازات والحيلولة دون تدهور طبقة الأزون.[2]

خامسا: البعد الإقتصادي: والمقصود به تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، غير أنه وفي ظل محدودية الموارد المتاحة للعديد من البلدان، فالبعد الاقتصادي يصعب تحقيقه، ما لم تتوفر مجموعة من العوامل، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ❖ توفر عناصر الإنتاج الرئيسية، وفي مقدمتها رأس المال والتنظيم والمعرفة؛
- ❖ رفع مستوى كفاءة وفعالية الأفراد والمنظمات المعنية بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية؛
- ❖ زيادة معدلات النمو في الإنتاج لزيادة معدل الدخل الفردي وتنشيط العلاقة والتغذية الراجعة بين المدخلات والمخرجات.[3]

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة أهداف. أبرزها:

- ❖ تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا،اجتماعيا، نفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وبشكل عال ومقبول وديمقراطي؛
- ❖ احترام البيئة الطبيعية:من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة، على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام؛

---

[1] صديقي مسعود، مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي07-2008/10/08،ص ص:534-535.

[2] فالي نبيلة، التنمية من النمو إلى الاستدامة، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي07-2008/10/08، ص: 236.

[3] بوهزلة محمد، بن سديرلة عمر، الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة: حالة الجزائر، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي07-2008/04/08، ص: 299.

- ❖ تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة :عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاه البيئة وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة للمشاكل التي تواجهها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم البرامج ومشاريع التنمية المستدامة
- ❖ تحقيق استخدام واستغلال عقلاني للموارد :تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني؛[1]

إن للدولة دور هام فيما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي وتبني سياسة بيئية ملزمة لجميع أفراد المجتمع، في هذا المجال يجب توفر الشروط التالية :

- ❖ أن تكون السياسة البيئية ملزمة للمجتمع بالقانون مع وجود عقوبات رادعة للخارجين عليه تشرف عليها الدولة؛
- ❖ التعليم والإعلام البيئي حيث أن السلوك البيئي السليم يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل، وعن طريق الإعلام بأهمية البيئة والإضرار المترتبة عن الإساءة إليها؛
- ❖ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: حيث تسعى التنمية المستدامة لتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع، مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا؛[2]

المطلب الرابع: مؤشرات التنمية المستدامة

تنقسم مؤشرات قياس التنمية المستدامة إلى عدة محاور رئيسية. تتمثل في الآتي:

أولا:المؤشرات الاقتصادية:تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية في الأتي:

- ❖ معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الخل الوطني؛
- ❖ الميزان التجاري مابين السلع والخدمات؛
- ❖ قيمة الدينار الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي؛
- ❖ نسبة مساعدات التنمية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي؛
- ❖ الاستهلاك السنوي للطاقات وكثافة استخدامها؛
- ❖ كمية إنتاج النفايات ؛
- ❖ وسائل النقل والمواصلات؛

---

[1] حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة ، **مداخلة مقدمة في الملقى الدولي العلمي الخامس حول استراتجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة تجارب بعض الدول**، جامعة لبليدة 2، الجزائر، يومي 23-24 افريل 2018، ص: 4.

[2] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، **مجلة التواصل**، جامعة البليدة، العدد26، جوان 2010 ص: 139.

ثانيا:المؤشرات الاجتماعية:من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي:

- ❖ السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ،
- ❖ نسبة السكان العاطلين عن العمل؛
- ❖ الصحة العامة؛
- ❖ التعليم والتكوين؛
- ❖ الأمن الاجتماعي وحماية الناس من جرائمهم؛
- ❖ النسبة المئوية للنمو السكاني؛

ثالثا:المؤشرات البيئية: من أهم المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي ما يلي:

- ❖ مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية؛
- ❖ الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية؛
- ❖ مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية؛
- ❖ نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛
- ❖ نصيب الفرد من المياه العذبة؛
- ❖ نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضارية؛

رابعا:المؤشرات المؤسسية: تتمثل المؤشرات المؤسسية فيما يلي :

- ❖ تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليها؛
- ❖ عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000مواطن؛
- ❖ عدد خطوط الهاتف لكل 1000مواطن؛
- ❖ عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000مواطن؛
- ❖ نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي ؛
- ❖ الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية؛[1]

خامسا :مؤشرات التنمية البشرية: هو مؤشر تم إعداده مع بداية التسعينات من القرن الماضي يعتمد على إدماج معطيات اجتماعية نوعية، يحيط بأهم الجوانب الاجتماعية للتنمية حيث يرتبط بالمستوى التعليمي، نصيب الفرد نصيب الفرد من الدخل الوطني .....الخ يقتصر هذا المؤشر على إبراز التقدم في مستوى التنمية البشرية من خلال معطيات اقتصادية واجتماعية فحسب، ويركز المؤشر على الخيارات المتعلقة بالتنمية البشرية المتاحة وأهمها:

- ❖ مستوى معيشي لائق يمكن تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- ❖ مستوى لائق من التعليم والرعاية الصحية والتغذية الملائمة ؛

[1] الجودي صاطوري، مرجع سبق ذكره، ص: 302.

- ❖ توفير فرص العمل التي تضمن تحقيق الدخل المناسب؛
- ❖ إتاحة الفرصة الكاملة لكافة الأفراد للمشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع؛
- ❖ تمنع الأفراد بالحرية السياسية والاجتماعية؛ [1]

المبحث الثالث: التنمية المحلية المستدامة

هناك اختلافات مفاهيمية حول موضوع التنمية المحلية المستدامة، حيث يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة، ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق، حيث يشمل المستوى الواسع إقليما محددا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة كالولاية أو مجموعة من الولايات، وبمفهومها الضيق فتشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة وصغيرة نسبيا، ومهما يكن أمر الاختلافات المفاهيمية حول التنمية المحلية المستدامة فإنها تبقى موضوع اهتمام مركزي ضمن مفهوم التنمية القومية الشاملة.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية المستدامة

ازداد الاهتمام بمفهوم التنمية المحلية المستدامة نتيجة ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، كما ارتبط مفهوم التنمية المحلية المستدامة بحماية البيئة نتيجة الاهتمام بالبيئة من أجل ضمان استمرارية التنمية واستدامتها للأجيال القادمة .

التنمية المحلية المستدامة ليست وصفة محددة، ولا يمكن بأي حال إعطاء تعريف ثابت لها إلا أنه يمكن أن نقول عنها بأنها:" نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد البيئة والاجتماعية في كل مشروع تنمية في كل مكان معين، وتعتبر البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خاصة وأنها الهيكل الأقرب إلى المجامع وأكثر جدارة لتلبية حاجاتهم ".[2]

وهناك من يعرفها على أنها:"إستراتجية لتنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال والاستمرارية" .[3]

---

[1] صائب الطويل، **التنمية المستدامة ومجالاتها**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص:74- 75.

[2] سليم مجلخ، بوحلايس خليل، إستراتجية نجاح التنمية المحلية البلدية المستدامة في الجزائر، **مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول التسيير المحلي بعنوان :آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي1945 قالمة،الجزائر،يومي 6-7 نوفمبر 2018 ص:4.

[3] سليماني محمد، بايزيد علي، مرجع سبق ذكره ص: 180.

مما سبق يمكن القول بأن التنمية المحلية المستدامة هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات بحيث يعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتصف بالاستدامة، مما يؤدي إلى تحسين حياة الفرد والمجتمع، بما في ذلك الفقراء و المهمشين مع المحافظة على البيئة .

المطلب الثاني أبعاد التنمية المحلية المستدامة

تتكون التنمية المحلية بمفهومها التقليدي من بعدين أساسين هما:البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، وبإدراج مصطلح الاستدامة ضمن مفهوم التنمية المحلية فإن المفهوم هنا يستدعي ألا تقتصر قابلية الرفاهية والتحسين على الجيل الحالي من المواطنين فقط، بل لا بد من إدراج الأفق الزمني البعيد في الحسبان.
وحالة الحياة ومستوى الرفاهية والمعيشية للأجيال القادمة، وبالتالي يحذر بالتنمية المحلية المستدامة الحد بعين الاعتبار البعدين الأساسين في التنمية المحلية إضافة للبعد الآخر الذي يميز التنمية عن التنمية المستدامة ألا وهو البعد البيئي، هذا فضلا عن البعد التكنولوجي الذي أصبح يعتبر من أهم متطلبات تحقيق الاستدامة في المجتمعات .

أولا: أبعاد التنمية المحلية المستدامة: تتجسد أبعاد التنمية المحلية المستدامة فيما يلي:

1. البعد الاقتصادي: إن البعد الأول من أبعاد التنمية المحلية المستدامة يتمثل في كيفية الربط بين الاتجاهات والمفاهيم الفكرية والتطبيقية الاقتصادية مع المتغيرات والمتطلبات البيئية وكيفية إحداث الانتقال التدريجي من الاقتصاد الكلاسيكي الذي يهمل البعد البيئي إلى الاقتصاد الذي يعني بالجانب البيئي، وهذا يعني حسم الصراع الاديولوجي بين الاقتصاد والبيئة ويطرح هنا هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ويتشكل البعد الاقتصادي من مجموعة الوسائل والأدوات التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وتعمل على المحافظة على الموارد وفق منهج استخدام رشيد لها ويتضمن البعد الاقتصادي إمكانية إبراز الدور الاقتصادي للريف، باعتبارها شريك في التنمية المحلية المستدامة، دون أن ننسى إمكانية ضمان حصول الإفراد على حقهم من الموارد الطبيعية من خلال إيقاف تبديد الموارد الطبيعية والزامية تحمل مسؤولية التلويث فمثلا نجد مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث البيئي هي ليست نفسها مسؤولية الدول المتخلفة وحتى بنسبة للموارد الطبيعية فحظوظ الدول النامية في استهلاكها لم يكن مساوي لحظوظ الدول المتقدمة وبالتالي هنا يجب أن نقف عند ضرورة الإنفاق بين المجتمعات في استغلال الموارد فحصة الاستهلاك الفردي في المناطق المتقدمة تمثل أضعاف الاستهلاك الفردي في المناطق المتخلفة، والحد من التفاوت في المداخل والمساواة بين المواطنين، وتقليص الإنفاق على القطاع العسكري وتحويلها الإنفاق إلى القطاع الاستثماري حيث أن التنمية المحلية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العمليات والأساليب الاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق القيمة المضافة المادية ولكن بما يخدم البيئة مثل الاستثمار في مجال تمويل البحوث والدراسات التي تسعى إلى ابتكار تقنيات وأساليب جديدة لتحويل النفايات التي تلوث الأراضي

والتربة الزراعية إلى أسمدة ووقود عضوية تفيد التربة وتخصبها ومنه حققنا قيمة اقتصادية من خلال تدوير قيمة ضائعة وفي نفس الوقت تحقيق حماية للبيئة .

2. البعد الاجتماعي: إن الاتجاه الاجتماعي في التنمية المحلية المستدامة يقصد به كيفية الارتقاء بالإنسان نحو إنسانيته حيث أنه يجعل من التنمية وسيلة للالتحام وعملية للتطوير في الاختيار السياسي ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول ومابين الأقاليم، إن تحقيق فكرة التنمية المحلية المستدامة تقف أساسا على الإنسان لكونه يعتبر مدخل ومخرج هذه التنمية.

إن تحقيق هذا البعد يتطلب في الأساس المشاركة الشعبية حتى النسائية ودمج فكرة المساواة بين أفراد المجتمع ويقصد بالمشاركة هنا اشتراك الناس في صنع القرارات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.....الخ، حيث أن المشاركة الشعبية الفعالة تعتبر عنصر جوهري من عناصر التنمية المحلية المستدامة لكونها تسمح للناس بأن يحققوا إمكانياتهم الكاملة وأن يقدموا فضل إسهام من جانبهم للارتقاء بالمجتمع، أما المساواة فتعطي للفرد الإحساس بالانتماء وهو ما يجعل منه متغير ايجابي وكفئ في البرامج والسياسات التنموية التي تسعى المحليات إلى الاستفادة من ايجابياتها كمالا يجب أن نهمل فكرة خلق مجتمع مستقل وهذا خصوصية ثقافية وحضارية يستمد منها الحياة الكريمة والراقية.

3.البعد البيئي: يجسد البعد البيئي في التنمية المحلية المستدامة بعد الاستدامة بالإضافة إلى مبدأ الحاجة والمحافظة، والمقصود استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، حيث يجب أن تراعي كل إستراتجية تنموية محلية القيود الطبيعية ومحدودية الموارد الطبيعية. والمحافظة على الحقوق البيئية للأجيال القادمة بشكل يضمن استدامة التنمية.

4.البعد التكنولوجي:أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسبب الايجابيات التي تمنحها كوسيلة للتقليل من الضغوط وتحقيق الراحة، حيث تعتبر التكنولوجيا سلاح ذو حدين فبالرغم من الايجابيات التي تضعها تحت إمرة الإنسان، هناك سلبيات تجعلها تعد التهديد الأول على حياته، فالتنمية المحلية المستدامة تسعى إلى استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية وبالتالي التحول إلى تكنولوجيا أنظف والتقنيات الصديقة للبيئة والاعتماد على التكنولوجيات التي تستخدم للتخلص التدريجي من الموارد الكيماوية، والتي تقلص إلى حد كبير من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، والاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية وحملات التوعية للحد من انبعاث الغازات بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة بدلا من المحروقات.[1]

[1] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2008، ص ص: 65-67.

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المحلية المستدامة

الفرع الأول: مبادئ التنمية المحلية المستدامة

التنمية المحلية المستدامة مخطط تنموي يتجاوز متطلبات النمو الاقتصادي ويتعدى وظيفة تصحيح الآثار غير مرغوب فيها، فأسلوبها يعتمد على الإتقان والتنفيذ الجماعي للخيارات والأولويات الاجتماعية، الاقتصادية البيئية والتكنولوجيا من أجل إيجاد الحلول على المدى الطويل للمشاكل المحلية.

إذن فالتنمية المحلية المستدامة هي إستراتجية تعتمد على المبادئ الأساسية التالية:

التنمية هي عملية شاملة: ومعنى ذلك أننا لا يمكن تقييد عملية التنمية في إطار أبعادها الاقتصادية فقط، أو برنامج خلق مناصب شغل أو دعم إقطاعي؛

– **مساهمة المبادرات و المشاريع الصغرى في التنمية الشاملة:** إن تقدم رفاهية المجتمع لسبب فقط بسبب المؤسسات الكبرى والمشاريع الكبرى الخاصة بالمستوى الكلي؛

– **الموارد البشرية هي القوة الدفاعية للتنمية:** إن عملية تكوين أفراد وتحضيرهم تعتبر من أهم العوامل المحددة والحاسمة لعملية التنمية على غرار البني التحتية، التقنيات،التجهيزات...الخ [1]

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية المستدامة

ترمي التنمية المحلية المستدامة إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأهداف تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدول، ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية المستدامة بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، الإدارية والبيئية وغيرها، يمكن تلخيص أهم أغراض التنمية المحلية المستدامة فيما يلي

أولا: أهداف اقتصادية والإدارية:

- ❖ تنمية المؤسسات الاقتصادية المحلية والاهتمام بإقامة الصناعات الأساسية والملائمة للبيئة المحلية التي تساهم في توفير الخدمات بمستويات كمية ونوعية وتحد من الهجرة الريفية إلى المدن؛
- ❖ زيادة المداخل الجبائية المحلية بما يكفل إمكانية توفير وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع المحلي؛
- ❖ الحد من الفقر؛
- ❖ جذب الاستثمارات المحلية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق وتوحيد جهود المواطنين على الصعيد المحلي وجهود السلطات الحكومية لتعريفها بالفرص والاحتياجات المحلية؛
- ❖ القضاء على البيروقراطية وذلك لانتفاء وجود ظاهرة تركيز السلطة في الإدارة المحلية؛

[1] سعد الدين عبد الجبار،التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكرونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد03، ص:125.

- ❖ التخلص من مظاهر الضعف الإداري ومظاهر الفساد؛

ثانيا:أهداف اجتماعية وثقافية

- ❖ خلق الشعور بالثقة في المواطن المحلي وتعزيزه و إحساسه بالقيم الإنسانية عن طريق تأكيد حرية الفرد واحترام كرامته وتوفير احتياجاته المادية دون استغلال؛
- ❖ تدعيم الروابط بين أهالي المجتمع المحلي وتقوية شعورهم بالتضامن والترابط فيما بينهم لتحقيق المصالح العامة المشتركة والتخفيف من أثار العزلة التي تفرضها المدن الكبرى؛
- ❖ ترخيص فكرة المواطنة في ربوع المجتمع، مع تكريس التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية بين مختلف المناطق في الدولة؛
- ❖ زيادة درجة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمجتمع المحلي خصوصا في مجال الخدمات المقدمة لهم بشكل سريع ونوعي؛
- ❖ زيادة درجة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمجتمع المحلي خصوصا في مجال السكن، الصحة، التعليم، وغيرها؛
- ❖ اكتساب ثقافة محلية متماسكة ومترابطة تؤدي إلى خلق بناء اجتماعي يزيد من وعي المواطنين المحليين وقدرتهم على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ووضع الحلول المناسبة لها؛
- ❖ تنمية الدوافع الشخصية والسلوكية والمعرفية والثقافية لدى المواطنين المحليين، مع تعزيز وحدة التصور الثقافي والقيادة لضمان الانضباط الضروري بشكل منظم في القضايا المحلية وتعزيز الديمقراطية المحلية؛

ثالثا: أهداف حضارية وسياسية

- ❖ تطوير المدن والأرياف وجعلها رمزا للرقي والتطوير والسيادة؛
- ❖ احترام لحقوق الإنسان المحلي؛
- ❖ العمل على إقامة نظام سياسي محلي يعتمد على اللامركزية ويكون قادر على التعبير عن أراء القطاعات العريضة من أبناء المجتمع بحيث يعتمد على الديمقراطية كمنهج مع تحفيز المشاركة الشعبية في حل المشكلات الشعبية؛
- ❖ المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانية الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة؛

رابعا: أهداف بيئية وتكنولوجيا

- ❖ المحافظة على الموارد الطبيعية المحلية مع استخدام أمثل لها على أساس مستدام؛
- ❖ تجنب استنزاف الزائد للموارد المحلية المتجددة وغير المتجددة؛
- ❖ وضع حدود معينة أمام الاستهلاك المفرط والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية التي تؤدي إلى تدهور النظام البيئي المحلي؛

- ❖ استعمال تكنولوجيا أنظف و أكفء في المرافق الصناعية المحلية تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية والطبيعية؛
- ❖ تطوير تكنولوجيا جديدة أو محسنة تستغل للتخلص التدريجي من الموارد الكيمائية المهددة للبيئة المحلية أو تعيد تدوير النفايات المحلية.[1]

المطلب الرابع: مقومات ومعوقات التنمية المحلية المستدامة

الفرع الأول: مقومات التنمية المحلية المستدامة

هناك مجموعة من المقومات التي تساهم في تعزيز التنمية المحلية المستدامة وتساعد في تحقيقها على أرض الواقع ومن أبرز هذه المقومات ما يلي:

1. الإدارة المحلية:

يقصد بها: "ذلك النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية والهيئات والوحدات الإدارية الأخرى الإقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية، بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من الرقابة من قبل السلطة المركزية."[2]

كما تعرف على أنها:"حكومة محلية تتولاها هيئات محلية منتخبة، مكلفة بمهام إدارية وتنفيذية تتعلق بالسكان المقيمين في نطاق محلي محدد، ولها الحق في إصدار القرارات واللوائح المحلية."[3]

وتساهم الإدارة المحلية في تجسيد وتعزيز التنمية المحلية المستدامة من خلال:[4]

- ❖ ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات؛
- ❖ ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية ؛
- ❖ تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات وفي جميع المستويات بهدف الوصول إلى التنمية المحلية المستدامة وبالتالي المساهمة في الارتقاء بمعدلات التنمية القومية؛
- ❖ الإشراف على وضع إستراتجية تعالج موضوع التنمية الحضرية والتنمية الريفية ؛

---

[1] كمال زموري، محمد هبول، التنمية المحلية المستدامة وركائز تجسيدها في ظل التحديات الجديدة المطروحة، **مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول التسيير المحلي بعنوان :آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي1945 قالمة، الجزائر، يومي 06-07 نوفمبر 2018، ص ص:7- 9.

[2] مشعلي بلال، صالح محرز، الدور التنموي للجماعات المحلية وعوائق تحقيقها لتنمية محلية مستدامة، **مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول التسيير المحلي بعنوان :آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي1945 قالمة، 6-7 نوفمبر 2018، ص: 8.

[3] بلخضر مسعودة، بلخضر الهام، الإدارة المحلية بالجزائر مجلاتها واليات تفعيله، **مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول التسيير المحلي بعنوان: آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي1945 قالمة، الجزائر،يومي06-07نوفمبر 2018، ص: 3.

[4] مشعلي بلال، صالح محرز، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

- ❖ تسير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية .

2. المشاركة الشعبية:

تعرف بأنها: "خلق فرص تمكن جميع أعضاء المجتمع والمجتمع الأكبر للمشاركة الفعالة والتأثير على العملية التنموية ليشاركوا بعدالة وإنصاف في ثمار التنمية."[1]

تتم بلورة مساهمة المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية من خلال ما يلي:

- ❖ المشاركة الفعالة في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية؛
- ❖ على السلطة المحلية السماح بإنشاء الجمعيات المدينة وفسخ المجال للأمام للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة التي تعتبر كدعامة لقرار الجماعات المحلية وكوسيلة لتحديد الاقتراحات ودمج متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي ضمن مخططات وسياسات واستراتجيات تحقيق متطلبات التنمية المحلية والتنمية القومية؛

3. التخطيط المحلي:

يقصد به:" عملية تغير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده من خلال القرارات الرشيدة التي يشارك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب والسياسيون لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع بكل مستوياته ".

وتتجلى مساهمة التخطيط المحلي في تجسيد وتعزيز التنمية المحلية المستدامة من خلال العمل على التوظيف الأمثل للموارد وتحقيق أفضل العوائد وزيادة معدلات الاعتماد على الذات والابتعاد التدريجي عن الاتكال على مراكز وزيادة فرص النمو وتحسين الإنتاجية، وخلق مواطن العمل والاستفادة من اقتصاديات الحجم والأثر المضاعف من خلال انفتاحه على المناطق المجاورة، إذ يعد التخطيط المحلي الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين التنمية المكانية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية ويضمن التوازن الاقتصادي البيئي ويؤدي إلى توفير بنية تحتية وبيئة تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية مع مبدأ الحفاظ على البيئة وهذا ما يسمى بالتخطيط المحلي البيئي الذي يهتم بكل عنصر من عناصر البيئة أو جميعها.

4. التمويل المحلي:

يعتبر التمويل من أهم المقومات التي تقوم عليها التنمية بصفة عامة وعصب الحياة الذي تقف عنده التنمية المحلية المستدامة، فالتمويل المحلي هو عبارة عن كل الموارد المالية المحلية المتاحة والتي يمكن توافرها من المصادر الداخلية والتي تجسدها الضرائب المحلية التي تعتبر أهم أداة من أدوات التحصيل في التمويل

[1] قياتي عاشور، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، **مجلة جيل الدراسات السياسة والعلاقات الدولية**، جامعة بني سويف، مصر، العدد11، 2017، ص: 75.

الداخلي، وهي عبارة عن الأموال التي تحملها المجالس المحلية من الرعايا والمقيمين في نطاقها لتحقيق منفعة عامة تعمل على تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة ولتغطية احتياجاتها المالية، كما تعتبر الرسوم المحلية من أهم مصادر التمويل المحلي، كما يتم التمويل من خلال أرباح المنشآت التجارية والصناعية المحلية وإيرادات أملاك الهيئات العامة علاوة على الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي.

كما يتعدى هذا التمويل المصادر المحلية ليعتمد على مصادر خارجية كالإعانات الحكومية التي تمثل ذلك الجزء من الاقتطاعات الحكومية من خزينة الدولة وذلك لغرض الإنفاق على التنمية والتنمية المحلية المستدامة، ومساعدة الموارد المحلية الذاتية من أجل تحقيق هدف معين، كذلك القروض التي رخصتها الحكومة المركزية للسلطات المحلية كوسيلة تمويلية لانجاز هذه المشاريع كالاقتراض من البنوك.[1]

الفرع الثاني: معوقات التنمية المحلية المستدامة:

هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المحلية المستدامة أهما: [2]

- عدم الاستقرار والأمن اللذان يعتبران أساس السلام والعيش؛
- مشكلة الفقر، مع تزايد وارتفاع نسبة الأمية والبطالة وتراكم الديون؛
- تزايد السكان بنسبة مذهلة مع الاستمرار في الهجرة من الريف إلى المدن الحضرية، مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الجانب الايكولوجي، إلى جانب التأثير على المرافق والخدمات وتلوث الهواء وتراكم النفايات؛
- ظاهرة الجفاف والتصحر الذي تشهده معظم مناطق الدول النامية بما فيها الجزائر؛
- تراجع نسبة موارد المياه وتلوثها مع انخفاض الاستغلال في الأرض الزراعية نتيجة تحولها إلى مناطق عمرانية، إلى جانب عدم التوسع في استخدام الطاقات المتجددة؛
- حداثة تجربة المجتمع المدني، وعدم مشاركته الفعالية في المساهمة في وضع وتنفيذ الاستراتجيات الخاصة بالتنمية المحلية المستدامة؛
- غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان خاصة منها المرآة؛
- العولمة التي تحد مسار التنمية المحلية المستدامة نتيجة أثارها السلبية.

[1] مشعلي بلال، صالح محرز، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

[2] فؤاد بن غضبان، **التنمية ممارسات وفاعلون**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 210.

خلاصة الفصل الأول:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية التي تدور حولها التنمية المحلية المستدامة بداية من دراسة ماهية التنمية المحلية من خلال تسليط الضوء على أهم مبادئ وخصائص التنمية المحلية ومختلف التعاريف التي تناولت هذا الموضوع، بالإضافة إلى الركائز وعوائق التنمية المحلية، ووجدنا أن التنمية المحلية هي عبارة عن دعم سلوك الأفراد حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابا على مجتمعهم .

ثم قمنا بدراسة التنمية المستدامة بداية من تعريف التنمية المستدامة وتسليط الضوء على أبعادها ومبادئها وأهدافها بالإضافة إلى أهم مؤشرات قياسها، ووجدنا أن التنمية المستدامة هي عبارة عن عملية تسعى من خلالها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة للارتقاء بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يخدم الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وأخيرا قمنا بتسليط الضوء على التنمية المحلية المستدامة ووجدنا أنها أسلوب تم من خلاله الدمج بين الجهود الشعبية والحكومية بغية تحقيق الأهداف المرجوة مع مراعاة حقوق الأجيال المستقبلية.

ووجدنا أيضا أن التنمية المحلية المستدامة تقوم على مجموعة من المقومات تتمثل في الإدارة المحلية والمشاركة الشعبية، بالإضافة إلى التمويل المحلي والتخطيط المحلي ووجدنا أيضا أن التنمية المحلية المستدامة تعاني من مجموعة من المعوقات على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

لقد مكنتنا دراسة هذا الفصل، من الوقوف على جملة من النتائج فيما يخص التنمية المحلية، والتنمية المستدامة، والتنمية المحلية المستدامة كالتالي:

- التنمية المحلية هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية، كما تتطلب هذه العملية التخطيط المستمر والمراقبة المتزامنة للأعمال المتعلقة بهذا الجانب؛
- تبني إستراتجية وطنية للتنمية المستدامة تشارك في إعدادها كل الجهات؛
- تطرح التنمية المحلية المستدامة صعوبات وسبب ذلك يرجع إلى تعدد المقاربات التي تناولته الشيء الذي جعل من الصعب الوصول إلى تعريف موحد وشامل للتنمية المحلية المستدامة.

الفصل الثاني:

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في إطار سياسة التجديد الفلاحي

تـمـهـيــد:

إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الذي كان يعيشه معظم سكان المناطق الريفية من ركود اقتصادي وضعف وغياب للهياكل القاعدية الأساسية كالطرقات وغياب أو نقص مختلف الخدمات الصحة والتعليم والنقل والسكن وغير ذلك من الخدمات الأساسية والتي تعتبر ضرورية للعيش في حياة كريمة، هذه الوضعية المزرية دفعت بالدولة إلى إعادة النظر في هيكلة القطاع الفلاحي من أجل إنعاشه وتدارك المساوئ التي حلت به وبالمجال الريفي، وذلك بوضع برامج تنموية جل أهدافها تتمحور حول النهوض بالقطاع الفلاحي وتنمية المجال الريفي بعصرنته اجتماعيا واقتصاديا، وتشجيع المبادرات الفردية، وتثبيت السكان والتقليل من النزوح الريفي، وفك العزلة، وكل هذا في إطار عدم تدخل الدولة إلا في جانب الدعم الفلاحي في ظل سياسة التجديد الريفي التي تجسدت في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة(PPDRI).

وعليه فقد تم تقسيم مضمون هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: ضرورة التنمية الريفية.

المبحث الثاني: عرض سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

المبحث الثالث: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

المبحث الأول: ضرورة التنمية الريفية

تسعى الكثير من الدول إلى الاهتمام بالتنمية الريفية من أجل تحسين مستوى معيشة الأفراد، وتوفير الظروف الأمثل لاستغلال الإمكانيات المتاحة في الريف بالشكل الذي يعود بالنفع على المجتمع الريفي والدولة، وسوف نتعرف من خلال هذا المبحث على مفهوم وخصائص التنمية الريفية، مشاكلها وأهدافها متطلباتها ومداخلها.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص التنمية الريفية

الفرع الأول: مفهوم التنمية الريفية

يمكن إبراز عدة مفاهيم للتنمية الريفية، منها:

عرفت التنمية الريفية على مستوى الوطن العربي من طرف **الإسكوا** على أنها:"عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية، البشرية، الفنية والمالية المتاحة للمجتمع."[1]

كما تعرف التنمية الريفية بأنها:" مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات المنفذة لإحداث تغيير اجتماعي ريفي مرغوب، بغرض خلق ظروف وأحوال اقتصادية واجتماعية تعتمد على المشاركة الكاملة والعمل الجماعي."[2]

وتعرف كذلك التنمية الريفية على أنها:" إستراتيجية متكاملة تستهدف تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي، وبالتالي فهي تشمل التنمية الزراعية وتنمية مختلف نواحي المجتمع الريفي فهي تساهم في تطوير الإنسان الريفي ليصبح أكثر إقبالا على العمل، ومنه تحقيق تنمية ريفية زراعية قادرة على البقاء والاستمرار والحياة دون إحداث ضرر للبيئة والموارد الطبيعية."[3]

وعليه فالتنمية الريفية بشكل عام:"بناء مجتمع ريفي يعتمد على مجموعة من الأسس والتي تهدف إلى نمو الريف في العديد من الحالات كالتعليم، الرعاية الصحية والبنية التحتية وغيرها.

---

[1] منال محمد نمر قشوع، **استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية ـ منطقة الشعراوية محافظة طولكرم**، رسالة ماجستير، التخطيط الحضري و الإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص: 24.

[2] بلحاج مليكة، **مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي: دراسة ميدانية بريف تلمسان**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة بي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/ 2011، ص: 69.

[3] سوالمية عبد الرحمان، ديناميكية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر و انعكاساتها على البنية الاجتماعية و الثقافية التقليدية في منطقة الأوراس، **مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية** ، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، العدد30، 2017، ص: 91.

الفرع الثاني: خصائص التنمية الريفية

يمكن إيجاز أهم خصائص التنمية الريفية فيما يلي:

- ❖ تستهدف برامج التنمية الريفية على وجه الخصوص سكان الأرياف؛
- ❖ التسليم بأهمية المبادرات المحلية وتعظيم الموارد المتاحة؛
- ❖ اعتمادا على مبدأ التوجيه والإرشاد للجميع على تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي الريفيين؛
- ❖ تستوجب الدراسات وعمليات التنمية التنسيق مع المستفيدين والمتدخلين، ويجب أن تؤدي إلى تقييم نقدي وتغيير الاتجاهات عند الضرورة؛
- ❖ تتميز التنمية الريفية بالشمولية، أي أن القرارات تتخذ محليا ويشارك فيها جميع أفراد المجتمع القروي المعنيين ببرامجها، وبالتالي فهي تعتمد على أسلوب لامركزية القرار؛
- ❖ التنمية الريفية قضية جميع المعنيين بها، أي الفلاحين ومتخذي القرار السياسي والسكان المحليين.[1]

المطلب الثاني: مشاكل وأهداف التنمية الريفية

الفرع الأول: مشاكل التنمية الريفية

رغم الجهود المبذولة التي تهدف إلى تحسين مستويات المعيشية للسكان بهدف تثبيتهم في مناطقهم بتوفير مختلف احتياجاتهم الأساسية إلا أن معدلات النزوح الريفي والهجرة نحو المناطق الحضرية في تزايد مستمر، وهذا مؤشر على أن المشاريع التنموية في مجال التنمية الريفية محدودة الفعالية نظرا لتداخل التحديات التي تواجه التنمية الريفية، وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

- ❖ النزوح الريفي أو الهجرة نحو المدينة: تعتبر الهجرة من الريف نحو الحضر أهم مظاهر حركة السكان في الدول النامية، وهذا يحفز على الجذب نحو المناطق الحضرية، وهناك فرق بين الهجرة والنزوح، فالهجرة هي ضيق سبل العيش ومن ثم الانتقال اختياريا بهدف تحسين مستويات العيش، أما النزوح فالهدف منه هو إنقاذ حياة أولئك الذين يعنيهم الأمر؛
- ❖ المشاكل المرتبطة بالعقار الفلاحي وصعوبة الحصول على الوثائق المثبتة لملكية الأراضي وهو ما يؤدي إلى عرقلة العديد من المشاريع الاستثمارية، وهذه المشكلة طرحت صعوبة تجسيد السكنات الريفية؛
- ❖ مشكلة الظروف الطبيعية والتضاريس صعّب مهمة شق الطرقات والمساعدة على فك العزلة عن المناطق الريفية؛
- ❖ ضعف وهشاشة الهياكل الصحية وانعدام التأطير الطبي؛
- ❖ ضعف البنية التحتية؛

[1] فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016، ص ص: 336-337.

- ❖ تحدي غياب التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والاعتماد على الطرق التقليدية، وبالتالي ضعف المنتجات الفلاحية وهذا ما انعكس على مدا خيل سكان الأرياف؛
- ❖ الفقر والأمية وتأثيراتها السلبية على مستوى المعيشة نتيجة غياب فرص العمل في تلك المناطق واعتمادهم على الزراعة، وبالتالي محدودية الدخل للأسر الريفية، وبالتالي ضعف الاستثمار؛
- ❖ غياب الأمن في بعض المناطق الريفية خاصة الجبلية منها.[1]

الفرع الثاني: أهداف التنمية الريفية

تهدف التنمية الريفية في مضمونها الشامل إلى تحقيق تغيير ارتقائي للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا بنهج ديمقراطي يستهدف تحقيق التكامل بين الجهود الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية، وجني ثمارها في المجتمعات، وتكامل جهود التنمية على المستوى القومي، وعليه فالتنمية الريفية تستهدف ما يلي:

- ❖ **مكافحة هجرة الريف:** إن تحقيق التنمية في الريف والتي تؤمن للريفي فرصة العمل وخدمات السكن التعليم، الصحة، الطاقة، المواصلات سوف تحد من هجرة الريف نحو المناطق الحضرية؛
- ❖ **تحقيق العدالة الاجتماعية:** إذ أن الريف وأهله جزء من الوطن لهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات، فلهم حق في ثروات وخيرات الوطن كما لغيرهم من المواطنين؛
- ❖ **تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية:** تعتبر تنمية الريف عنصرا أساسيا في تنمية باقي القطاعات الاقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة مابين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الأخرى؛
- ❖ **إنعاش المجتمعات الريفية:** وتحريك طاقاتها الإنتاجية الكامنة عن طريق توفير مدخلات الإنتاج وإنشاء مؤسسات هيكلية من أجل تحقيق النمو الذاتي في الإنتاج والدخل، وتوفير فرص العمالة المنتجة، إضافة إلى توفير المرافق والخدمات في إطار من التكامل والتفاعل بين الريف والحضر.[2]

المطلب الثالث: متطلبات ومداخل تحقيق التنمية الريفية

الفرع الأول: متطلبات التنمية الريفية

تتطلب التنمية الريفية مشاركة جميع الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع، كما تهدف إدارة عمليات التنمية في الريف إلى عدة أمور منها:

- ❖ ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية؛

---

[1] زواغي عبد الرزاق، تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الإمكانيات المتاحة والتحديات المطروحة، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، المجلد6، العدد العاشر، 2017، ص ص:45 - 46.

[2] بلقة براهيم، صلاح محمد، مطاي عبد القادر،انعكاسات سياسة التنمية الريفية على الأمن الغذائي في الجزائر، **مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، العدد الثالث، أوت2017 ، ص: 105.

- ❖ إحداث تغيرات سلوكية ضرورية وسريعة لنجاح التنمية؛
- ❖ إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية؛
- ❖ تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنمية عن طريق التمويل الذاتي؛
- ❖ حماية وحرص المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي؛
- ❖ مساعدة وتدريب المواطنين على أساليب لحل المشكلات التنموية.

الفرع الثاني: مداخل تحقيق التنمية الريفية

أجمع العلماء على وجود ثلاث مداخل أساسية و التي يمكن من خلالها إحداث تنمية ريفية، و هي:

أولا: مدخل الحرفة الدنيا أو مدخل الحزمة الدنيا:

وهو مدخل خاص بالأنشطة البسيطة، ويستهدف الارتقاء بدخول المزارعين عن طريق تقديم الحد الأدنى من عناصر الإنتاج والتقنيات المستحدثة والخدمات الإنتاجية بغرض إحداث تحسين مستمر في مستوى معيشتهم، ومن مزايا هذا المدخل:

- ❖ تناسق الخدمة من خلال إحداث التوازن بين احتياجات التنمية والمجتمع وبين الموارد المالية والعينية والمعونة اللازمة لأداء العمل؛
- ❖ انخفاض التكلفة مقارنة بما يغطيه من أنشطة، حيث يعمل على رفع إنتاجية الوارد والأفراد من خلال تنظيمات مؤسسية بسيطة وفعالة؛
- ❖ يكون هذا المدخل أكثر نفعا لفئات صغار المزارعين ومتوسطي الملاك المزارعين، حيث يستفيدون بصورة مباشرة من كل هذه الأنشطة؛

ورغم المزايا السابقة لهذا المدخل إلا أنه أكثر عرضة للانتقادات نتيجة تركيزه على الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع.

ثانيا: المدخل الوظيفي:

نظرا لعدم استفادة فقراء الريف بصورة مباشرة من المدخل السابق رغم ملائمته لظروف الدول النامية، جاء مدخل الوظيفة للتنمية ليعطي اهتمام أكبر للمشروعات المدعمة والمكملة للتنمية الزراعية بغرض توصيل بعض عوائد التنمية لفقراء الريف، كما هو الحال في مشروعات الإقراض الزراعي، ومشروعات الأشغال العامة، مشروعات التعليم، التدريب، الصحة، المواصلات والمياه لخدمة جميع فئات المجتمع المحلي بما فيهم فقراء الريف، ويتميز هذا المدخل التنموي بوضوح أهدافه خاصة تلك المتعلقة بكل مشروع على حدا، وعليه فإن توفير مقومات النجاح على مستوى المشروع من شأنه إحداث تأثير مباشر على حياة المواطنين. [1]

[1] بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد الثالث، جامعة خميس مليانة، الجزائر، جوان2013، ص: 187.

ثالثا: مدخل التنمية الريفية المتكاملة:

يقصد به إشراك الجميع لإحداث التنمية حيث توقعت أغلب المنظمات الدولية أن تقود التنمية الريفية المتكاملة الكفاح ضد الجوع والبطالة والفقر في الدول النامية.

في هذا المدخل يتم التركيز على الجوانب التالية:

- ❖ توفير عوامل الجذب في الريف للحد من ظاهرة الهجرة، وذلك من خلال الخدمات الصحية والتعليمية والتنمية السكنية، إذ من الواضح أن تقريب مستويات المعيشة بين الريف والمدينة لا يقتصر على مجرد تقريب مستويات الدخول بينها، وإنما يشتمل على عوامل الجذب كالخدمة التعليمية والصحية وغيرها؛
- ❖ أن توجه التنمية الريفية إلى غالبية سكان الريف ولمقابلة احتياجاتهم الأساسية؛
- ❖ إتاحة الفرصة لسكان الريف للمشاركة في عملية التنمية الريفية وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإحداث هذه التنمية؛
- ❖ يتميز هذا المدخل باحتوائه على أنشطة ومشروعات إنتاجية وخدمية في برنامج واحد ويعتبر أكثر تكلفة من المداخل السابقة، وقد استعمل المدخل من طرف اليابان والصين بنجاح، ويعد من أصعب المداخل من ناحية التطبيق.[1]

المبحث الثاني: عرض سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

مواصلة لجهود الحكومة الرامية إلى تطوير القطاع الفلاحي وضمان الأمن الغذائي، وفي ظل ظروف غذائية صعبة(أزمة الغذاء الدولية2007/2008) تميزت بارتفاع أسعار الغذاء الدولية خصوصا المواد الأساسية والتي كانت لها تداعيات خطيرة كادت تعصف العديد من الدول النامية، كما تجلى معها محدودية المنظومة العالمية لضبط وتسويق المنتجات الزراعية الغذائية ونقص التعاون الدولي...مما دفع العديد من دول العالم ومنها الجزائر إلى زيادة الوعي بقضية الغذاء داخليا، من خلال إعادة تصويب سياستها الزراعية والريفية الجارية ومنحها الأسبقية ضمن استراتيجيات التنمية. ومن هنا كان الإعلان عن انطلاق سياسة زراعية جديدة تحت مسمى" سياسة التجديد الفلاحي والريفي" وذلك إثر الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية بتاريخ 28فيفري2009 بسكرة، حينما اعتبر أنه لا يمكن تحقيق استقلال وطني دون تحقيق أمن غذائي، وأن الرهان اليوم هو تحقيق تنمية مستدامة تكون فيها الفلاحة المحرك الأساسي.[2]

---

[1] فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 235-236.

[2] محمد هبول، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر، **مجلة دراسات**، المجلد16، العدد01، جامعة الأغواط، جانفي2019، ص:308.

المطلب الأول: مضمون برنامج التجديد الفلاحي والريفي وأهدافه

الفرع الأول: مضمون برنامج التجديد الفلاحي والريفي

يعتبر هذا البرنامج سياسة عمل تواصل المجهودات التي كانت تسعى إليها السياسات السابقة على المستويين الريفي و الفلاحي، ولهذا يعطي رؤية عامة للنهوض بالريف من جهة، والقطاع الفلاحي من جهة ثانية، برؤية اقتصادية واجتماعية ترقى إلى مستوى تشكيل قطاع زراعي مصدر للمحاصيل الزراعية ولكن خلافا للسياسات السابقة جاء هذا البرنامج ليؤكد على أنه لا يمكن الفصل بين الشروط الاجتماعية للريف والشروط الاقتصادية الزراعية، في أي عمل تطويري للقطاع الفلاحي، ومن هنا جاء هذا البرنامج سنة 2009 ليجسد على مستوى الوزارة ما رسمه قانون التوجيه الفلاحي الصادر سنة 2008 يحدد قانون التوجيه الفلاحي، والأهداف التي ينبغي أن يصل إليها القطاع الزراعي كالتالي:

- ❖ مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- ❖ ضمان تطوير محكم للتنظيم، ولأدوات تطوير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية وتنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد لمياه الري؛
- ❖ العمل عل أن يكون القطاع الفلاحي مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا؛
- ❖ مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة؛

إذن على إثر هذا القانون جاء برنامج التجديد الريفي و الفلاحي ليمزج بين الريف والفلاحة والاستدامة البيئية على المستوى الوطني، وقد شكل هذا البرنامج إطارا كليا يعمل على ترقية الشروط الاجتماعية والاقتصادية للإنتاج الزراعي.

الفرع الثاني: أهداف برنامج التجديد الفلاحي والريفي

جاء برنامج التجديد الريفي و الفلاحي ليراعي كافة الاختلالات التي يعاني منها الريف الجزائري على العموم والزراعة الجزائرية على الخصوص، وما يميز هذا البرنامج هو اتسامه بالشمولية حيث تتجسد عموميته في أنه موجه لكافة الفلاحين في كل المناطق إذ أنه لم يقتصر على الريف والجبال فقط، بل جاء لينهض بكل المناطق حتى في السهوب والصحراء، كما أنه جاء ليراعي المرأة في تكوين المستثمرات الزراعية ولم يقتصر على الذكور فحسب، أما شموليته فتتجسد من خلال مراعاته لكافة المتغيرات الفعالة في العمل الزراعي، ولم يقتصر على تحديد متغير على حساب الأخر، كما أنه جاء ليرتقي بكافة النشاطات الفلاحية وحتى الحرف التي ترسّخت في العقيدة الإنتاجية الريفية، ويعطي لها طابعا مؤسساتيا لتساهم في منظومة الإنتاج الوطنية، فالبرنامج التجديدي كان شاملا في تجديد القطاع الريفي أولا، و الفلاحي ثانيا والمورد البشري ثالثا. [1]

[1] فضيل إبراهيم مزاري، سياسة التجديد الريفي ودورها في تفعيل التنمية الزراعية في الجزائر، **مجلة دراسات حول الجزائر والعالم**، مجلد 2، العدد 6، الجزائر، 2017، ص ص: 11-12.

المطلب الثاني:ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز أساسية هي:

الركيزة الأولى: التجديد الريفي يهدف هذا المحور إلى حماية الموارد الطبيعية والرعوية، والموارد النباتية والمائية عن طريق خمسة برامج رئيسة[1] وهي:

- ❖ برنامج مكافحة التصحر؛
- ❖ معالجة الأحواض المائية؛
- ❖ تسير وتوسيع الثروة الغابية بواسطة حماية التشجير؛
- ❖ توسيع عملية استصلاح الأراضي؛
- ❖ حماية النظام البيئي الطبيعي؛

ومن أجل تنفيذ هذه البرامج فإنه يستند إلى الأدوات التالية:

- ❖ نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال مراحل مختلفة لتنفيذ البرنامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها؛
- ❖ النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة؛
- ❖ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية للثروة من جهة أخرى، وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن؛
- ❖ عقد كفاءة للتنمية الريفية يتم توقيعه مع محافظة الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع، وتثمين الموارد الطبيعية، تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المشعرة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج وعدد فرص العمل التي تم خلقها؛[2]

---

[1] شعابنة إيمان، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، العدد16، جانفي2016، ص: 314.

[2] بوقبال وردة، بولحواش علاوة، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر: سياسة التجديد الريفي بين النظرية والتحديات، **مجلة أفاق للعلوم**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 14، جانفي 2019، ص: 331.

الركيزة الثانية: التجديد الفلاحي

يركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع للضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد حيث يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل، تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مدا خيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

وبهذا فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع"، لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، علما أن هناك حوالي عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية، وهي:الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل.

وعموما فإن هذه السياسة "سياسة التجديد الفلاحي" تقوم على ثلاث محاور أساسية منظمة كالتالي:

- ❖ إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، والبقول والبطاطا وزراعة الزيتون، والطماطم الصناعية، والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه؛
- ❖ تطبيق نظام الضبط والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع(الحبوب، الحليب، اللحوم، الزيوت، والبطاطا)، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن لتخزين المنتجات الفلاحية، وتوفير المذابح؛
- ❖ إنشاء بيئة أمنية من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية. [1]

الركيزة الثالثة: تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني

تأتي هذه الركيزة على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، حيث يتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي الجديد الفلاحي والريفي، كما تتمثل أشكال تقوية القدرات البشرية في: التكوين، خبرة استشارية متخصصة، مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة، اليقظة الإستراتجية لمواكبة العصر

[1] مراد علة، رؤية استشرافية للقطاع الزراعي الجزائري على ضوء إستراتجية التجديد الفلاحي والريفي الجديدة للفترة: 2015-2019، **مجلة التنمية الاقتصادية**، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 04، 2017، ص: 170.

الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، ولإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي. وبهذا فهو يهدف إلى :

- ❖ عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- ❖ استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- ❖ تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي و متعاملي القطاع؛

تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات. [1]

المطلب الثالث: آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي

جندت السلطات المعنية بتنمية القطاع عدة وسائل وبرامج يستند عليها التنفيذ العملي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي تتمثل أساسا في:

- ❖ **نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك(SYRPALAC)**: يمثل نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك طريقة مبتكرة في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي للنهوض بإنتاج الفروع الإستراتجية للأمن الغذائي للمواطن الجزائري، بحيث تم الانطلاق في هذه التقنية 2008 بداية بفرع البطاطس، ويقوم عمل هذا النظام من خلال تشجيع الفلاحين على إنتاج القدر المستطاع من السلع دون الخوف من الخسارة لأن الدولة تقوم بشراء الفائض عليهم ودفع مستحقات التخزين والتبريد ثم يتم فيما بعد اللجوء إلى هذا المخزون بأمر من الدولة بإخراجه للسوق بعد نقص أو ندرة هذه السلع فيه لتوفير العرض، وبالتالي ضبط الأسعار والحد من ارتفاعها وفق الأثمان التي تحددها الدولة.
- ❖ **عقود النجاعة الفلاحية**: إن عقود النجاعة للتنمية الفلاحية والريفية تمثل خريطة إنتاجية لكل ولاية حسب تخصصاتها وقدراتها الفلاحية المتنوعة، والتي ينجز عنها بلورة الميزانية الفلاحية لكل ولاية حسب ما تتعهد به من إنتاج، وتبرم هذه العقود بين الوالي والفلاحين على المستوى المحلي.[2]
- ❖ **نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية(SADOR)**: نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية هو برنامج معلوماتي يشترك ويستفيد منه كل الفاعلين في سياسة التجديد الريفي، وهو يعتبر الأداة الأساسية في سياسة التجديد الريفي كونه يشكل أداة وصل بين مختلف الفاعلين في هذه السياسة، صمم تحت إشراف الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية وتم المصادقة عليها في 3 أفريل 2006 من طرف اللجنة المكونة من قانونيين و ديمغرافيين و سوسيولوجيين واقتصاديين وإحصائيين

---

[1] سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر2014 ص: 8.

[2] أقاري سالم، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال فترة2014/2009، **مجلة دراسات حول الجزائر والعالم**، المجلد2، العدد6، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، 2017، ص ص: 45 – 46.

ومختصين في الخرائط وفي سياسات التنمية الريفية ومهندسين في العلوم الزراعية وإداريين ومستشارين محلين في برنامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للتغذية، برئاسة الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، ويسمح البرنامج بتشخيص وضعية كل منطقة من حيث مستوى التنمية بها أو إمكانياتها بالإضافة إلى تقييم ومتابعة البرامج المنجزة بها، ويعتمد البرنامج على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تسمح بتشخيص حالة كل بلدية وقد وضع تحت تصرف الوزارات والولايات(48).[1]

- **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة**: عنصر فعال في تطوير الريف ويترك للمبحث الثالث.

المطلب الرابع:الإطار التحفيزي

تكملة للركائز الثلاث، يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة، في قيادة دورها الريادي هذه الأدوات هي أساس:

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلقاة؛
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- تنشيط الفضاءات المختلطة(خاصة وعمومية)لبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

الفرع الأول: تنظيم العقار الفلاحي

تعد بداية تسوية قضية العقار الفلاحي بالتأكيد، إحدى الإنجازات الهامة التي تحققت مند انطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي. فقد كرس قانون التوجيه الفلاحي رقم16/08المؤرخ في 15 أوت سنة2008 الامتياز، كنمط حصري لاستغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة وحدد القانون رقم03/10المؤرخ في 15 أوت سنة 2010 شروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

لقد تم تسهيل الحصول على أراضي الأملاك الخاصة للدولة أيضا لتشجيع إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية المواشي إلى جانب ذلك وضع تحفيزات لتقوية وعصرنة وإنشاء مستثمرات في أراضي الخواص منذ شهر فبراير 2011.

[1] الطيب الهاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**،أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2013 ص: 244.

لقد ساهمت تدابير أخرى اتخذت سنة 2011 للحصول على الملكية العقارية الفلاحية في المناطق الصحراوية وتسوية الوضعيات العالقة في المجال العقاري، ويمكننا أيضا ذكر تقنين إجراءات الشراكة المتعلقة بالمزارع النموذجية(مارس2011) وكذا حماية وتثمين الأراضي الغابية التابعة للأملاك العمومية للدولة.

كما حسن النظام التشريعي والتنظيمي الجديد الرؤية الضرورية لكل برمجة للاستثمارات، فردية أو جماعية، عمومية أو خاصة وحرر بصفة دائمة مبادرات الاستثمارات في الإنتاج .

اكتملت هذه التدابير بدخول الديوان الوطني للأراضي الفلاحية حيز العمل، الذي هو الأداة المفضلة للدولة، تجري متابعة أسبوعية لتطوير الوضعية العقارية للأراضي ويمكن الحصول عليها بسهولة، عند تاريخ21مارس2012 ومنذ الشروع في تنفيذ أحكام القانون رقم03/10المؤرخ في 15 أوت سنة2010، تم إيداع أكثر من 195000ملف لدى مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من بين 220000مستثمرة معنية بتحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز على هذه الأراضي كل هذا تم إنجازه في ظرف سنتين.

وتطبيقا للقانون 16/08المؤرخ في 03أوت سنة 2008 والمتضمن التوجيه الفلاحي، جرى إعداد وإصدار ووضع النصوص التطبيقية التي تكرس الامتياز كنمط حصري لاستغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة من خلال:

- ❖ قانون رقم03/10 المؤرخ في 15 أوت سنة 2010 الذي يحدد شروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم326/10المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2010 الذي يحدد كيفيات تنفيذ حق الامتياز في استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.
- ❖ وضع فهرس للمستثمرات الفلاحية الذي سيحين مع تسليم عقود الامتياز الجديدة،
- ❖ وضع الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من خلال إعداد الأدوات القانونية ووضع هياكله على المستوى المركزي والجهوي والولائي،
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم06/11المؤرخ في10يناير سنة2011 الذي يحدد كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة المخصصة أو الملحقة بالهيئات والمؤسسات العمومية،
- ❖ صدور المنشور الوزاري المشترك رقم108 المؤرخ في23فبراير 2011والمتعلق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات.

<u>الفرع الثاني: استحداث أدوات مالية و إجراءات مالية للدعم</u>

تبدو الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي والريفي بالنسبة للحكومة من خلال قراءة الميزانية الممنوحة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، لقد انتقلت الموارد العمومية من 52مليار دينار سنة 2000 إلى 284مليار دينار سنة 2011.

لقد خصصت أكبر حصة من الميزانية لدعم الأسعار عند الاستهلاك، تم إدخال هذا الإجراء للضبط خلال الأزمة العالمية سنة2011، حيث جندت بسرعة وتنوعت حسب نتائج الموسم الفلاحي وتذبذب أسعار المنتجات المستوردة والوضعية الاجتماعية.

تعكس موارد الميزانية الأخرى الأهمية الممنوحة لنشاطات عصرنة الإدارة والتجديد الفلاحي والتجديد الريفي وكذا حماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية، تبدو الحصة المتعلقة بالتجديد الريفي أقل أهمية ولكن تجدر الإشارة إلى أنها لا تعكس إلا الدعم الذي يقدمه القطاع الفلاحي، دون الأخذ في الحسبان مساهمات القطاعات الوزارية الأخرى في الوسط الريفي وكذا تلك التي تدخل في ميزانيات البلديات.

ومنذ بداية تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وأكثر من ذلك منذ سنة2008، تطور الدعم لصالح المستثمرين متعاملي الفروع وسكان الأرياف، كما تنوعت الصناديق لتلبية الاحتياجات الخاصة :

- ❖ الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية؛
- ❖ الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي؛
- ❖ صندوق حماية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية؛
- ❖ صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية ؛
- ❖ صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- ❖ صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب؛
- ❖ الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية وصغار المستغلين الفلاحين.

تستعمل هذه الصناديق لإعانة جزء من الاستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين(عادة من30إلى50%) مع التخفيض إلى غاية 100% من نسب الفوائد على القروض، كعلاوة التحفيز على النوعية أو على تثمين المنتجات.

ويمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد التي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يدرس مشروع الاستثمار على هذا المستوى ويوجه المتعامل نحو نوع القرض ونوع الدعم العمومي الملائم وهكذا طور بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من القروض:

- ❖ قرض الرفيق :وهو قرض موسمي،
- ❖ قرض التحدي :وهو خاص بالتجهيز،
- ❖ قرض فدرالي: وهو نوع من قرض التحدي،
- ❖ قرض ممون،
- ❖ قرض إيجاري، وهو موجه لتجهيز معدات فلاحية والسقي،
- ❖ قرض السكن الريفي،

تطلبت مثل هذه السياسة، إعادة التوجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتكريسها أكثر فأكثر للفلاحة والتنمية الريفية والزراعة الغذائية، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء صندوق الضمان على مستوى صندوق ضمان القروض لمرافقة القروض في القطاع.

الفرع الثالث: تقوية ضبط المنتجات الفلاحية

يعد الضبط من بين الخطوات الجد متقدمة، التي سجلها القطاع الفلاحي في هذه السنوات الأخيرة، إن الضبط الذي أعيد تأهيله في سنة 2008 أصبح اليوم إحدى المهام الأساسية للقطاع، الهدف المنشود من وراء وضع نظام الضبط هو المحافظة على مدا خيل الفلاحين ووضعهم في حالة استثمار آمن من جهة والبحث عن استقرار أسعار أهم المنتجات الفلاحية من جهة أخرى وبالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، يعد هذا الهدف ذو أهمية إلى درجة أن الفاعلين غير المهنيين طوروا طيلة مدة 20 سنة تقريبا، تصرفات ظرفية، تخضع لمنطق الربح السريع مهملين بذلك مصالح الفلاحين والمربين والمستهلكين.

تطلب وضع نظام للضبط مراجعة أنظمة الدعم ووضع آليات تسمح بضمان التخزين الأمني لضمان التموين المنظم للأسواق، تم تطوير الشركات من النوع عمومي خاص على نختلف مستويات الفروع لإدماج عدد أكبر من الفاعلين في هذه الأنظمة.

يراد من دعم الضبط، أن يكون مهيكلا لتقوية الإنتاج، ويجب أن تأخذ بالحسبان عند إعداد مختلف الوضعيات المالية للمتعاملين المستفيدين بكيفية إبقاء النظرة والشفافية على مستوى الدعم الحالي وتطويره مستقبلا.

الفرع الرابع: الحماية والرقابة

تمتد الحماية حسب قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 إلى الضمان المستدام والاحتفاظ بالأبعاد الأخرى التالية:

- ❖ المستثمرات الفلاحية ؛
- ❖ الخصوصيات الفلاحية المحلية؛
- ❖ الأملاك العقارية؛
- ❖ مداخيل الفلاحين والقدرة الشرائية للمستهلكين، لاسيما الموارد الفلاحية الأساسية؛
- ❖ المناطق المهددة بالتدهور وخاصة المناطق الجبلية المناطق السهبية والمناطق الرعوية؛
- ❖ الموارد المائية؛
- ❖ حماية المستثمرين الفلاحين المعرضين للكوارث الطبيعية، عن طريق التضامن الوطني.

إن التدابير المتخذة هي في نفس الوقت هيكلية(هيئات الحماية) وأدائية مع تعزيز أنظمة تتبع المنتوج وتحميل الفاعلين المسؤولية.

وتبقى الرقابة أحد الأدوار الخاصة بالدولة والمطلوبة بكثرة من الفاعلين لضمان تطبيق الإطار القانوني القائم، لقد اتخذت عدة إجراءات لتدعيم هذه الرقابة: أنظمة الإعلام، حصيلات منتظمة، رقابة داخلية. تعرف فعالية الرقابة في قدرتها على كشف الاختلالات في حسن سير الأنظمة وضمان تصحيحها. [1]

المبحث الثالث: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة(PPDRI):

في ظل إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والتي تنص على دمج كل القطاعات بهدف إعطاء رؤية جديدة للعالم الريفي وإعادة إحياء المناطق الريفية المعزولة والمهمشة وتثبيت السكان، ولتسليط الضوء على هذه المشاريع ارتأينا في هذا المبحث التعريف بها من كل الجوانب.

المطلب الأول: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ومبادئها(PPDRI):

الفرع الأول: تعريف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة(المتكاملة):

لقد ظهر مفهوم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في الجزائر سنة 2004 تزامنا مع بداية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. وهو عبارة عن مجموع العمليات القطاعية المختلفة التي تهدف إلى تنمية منطقة معينة ومحددة في إقليم معين، ويرتبط المشروع الجواري بالدرجة الأولى بالبلديات ذات الخاصية الريفية والأكثر فقرا على وجه الخصوص.

يعتبر المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة الأداة الأساسية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، والهدف منها القضاء على الفقر والتهميش في المناطق الريفية، وفي نفس الوقت فهي تعتبر وسيلة لحماية الموارد الطبيعية وعقلانية استغلالها، وذلك حسب توصيات مؤتمر ريو دي جانيرو سنة1992 المتعلق بالتنمية المستدامة.

وتعد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة مشاريع متكاملة وجامعة ويتم بناؤها من الأسفل إلى الأعلى وتتوزع المسؤولية فيها بين مصالح الإدارة والمنتخبين المحليين، المواطنين والمنظمات الريفية، وهو يشمل إجراءات مرافقة المواطنين والمنشآت في الوسط الريفي لأجل:

- ❖ تحسين ظروف ونوعية معيشة السكان وذلك بإعادة الاعتبار للقرى والقصور، وترقية المنشأة والمرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي؛
- ❖ زيادة وتنويع مصادر ودخل سكان المناطق الريفية من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنتجة للمنفعة والخدمات؛
- ❖ الحث على الاستغلال العقلاني وتثمين أفضل للموارد الطبيعية والتراثية؛
- ❖ دعم قدرات المؤسسات الريفية والسكان؛

[1] **Ministère de l'agriculture et du développement rural ; mai2012 ; le renouveau agricole et rural en marche revue et perspectives ; Algérie ;p_p :26-30.**

- ❖ العمل على تحسين وتحقيق الأمن الغذائي؛
- ❖ العمل على توفير متطلباتهم الضرورية من صحة وتعليم بهدف عودة النازحين إلى أراضيهم والاستقرار بها ومحاولة تثبيتهم. [1]

الفرع الثاني: مبادئ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة:

1) **المشاركة:** إن صياغة وتحديد برنامج للعمليات التنموية على مستوى إقليم بلدية أو جزء منها في إطار اللامركزية والعمل الجواري، يتطلب التواصل وتبادل المعطيات بين سكان هذا الإقليم والإدارة غير المركزية، بهدف تحديد محور النشاطات الاقتصادية الأساسية للسكان المعنيين، ومن أجل أن يكون البرنامج التنموي الموضوع بالتعاون بين المصالح التقنية والإدارة المحلية مدعما ومعززا للجهود التنموية المبذولة من قبل العائلات الريفية على إقليمها.
2) **الشراكة الإقليمية الفعالة:** يعد نموذج التنمية المراد تطبيقه هو نموذج تنمية مدفوعة من الداخل مبنية على مساهمة جميع الجهات الفاعلة في الإقليم، وهي تعتمد على نطاق واسع للتشاور بين السكان، وممثليهم من أعيان وجمعيات من جهة، وعلى مستوى جميع المؤسسات العمومية والخاصة من جهة أخرى، وذلك بغرض التوصل إلى توافق وتماسك اجتماعي للمناطق الريفية عامة والأقاليم المعنية خاصة.
3) **الاندماج القطاعي:** وفق هذا المبدأ فإن أي قطاع كان مهما كان طابعه اقتصاديا واجتماعيا فهو معني بتنفيذ إستراتيجية التجديد الريفي، وذلك طبقا للإجراءات الهادفة إلى تطوير البني التحتية والخدمات العامة بالإضافة إلى خلق الأنشطة الاقتصادية، فهي جميعها معنية بتحقيق التنمية الريفية مع تجنب إهدار الموارد الطبيعية، وضمان تحقيق التوازن العام بين الجهات والأقاليم.
4) **الحوكمة المحلية للإقليم:** باعتبار الشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة أداة أساسية لتحقيق أهدافها ضمن منهجية المشاركة، إذ يتجه إلى إشراك كل الفاعلين المحليين العموميين والخواص، الجمعيات المحلية إضافة إلى الخدمات الزراعية والمزارعين، لتأسيس حركية حوكمة ريفية، كما يمكن تجنيد سكان إقليم معين لتسيير مختلف المشاكل المحلية، والمتعلقة بتدهور الأنظمة البيئية،

ولهذا تعتبر العمليات المبرمجة والمنجزة في إطار إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على إقليم معين، تجسيدا عمليا لمبدأ العمل الجواري ولامركزية القرار اللذان يفترضان تبني الإدارة لطرق عمل جديدة، تسعى من خلالها إلى رفع قدرة إنصاتها لتطلعات السكان وتنظيم المجتمع، كما تلعب دور المسهل والمرافق

[1] فاروق أوشن، عدوان رشيد، آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة: دراسة عدة مشاريع بولاية خنشلة، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، مخبر دراسة الاقتصاديات المغاربيةLEEM، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، العدد12 ،3جوان2017، ص ص:402-403.

لتحقيق مبادرات السكان عن طريق تنشيط شبكات العمل وتقاسم المعارف والخبرات، وهو ما يمثل قاعدة حقيقية لتأسيس حوكمة محلية للإقليم. [1]

المطلب الثاني: أهداف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

هي مشاريع طموحة تسعى لتجسيد سياسة التجديد الريفي في إطار سياسة الدولة الرامية إلى تحقيق تنمية متوازنة ومندمجة من خلال الاهتمام والنهوض بالمناطق الريفية وتطويرها وسعيا للقضاء على مظاهر التهميش والتخلف الذي يعاني منه سكان المناطق الريفية ومن خلال إعادة تثمين قيمة الريف الحضارية والاقتصادية والطبيعية بتجسيد مجموعة من البرامج والمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والمتكاملة باقتراح وتنفيذ مشاريع تنموية ذات طابع اقتصادي واجتماعي محلي، ويتم هذا من خلال اشتراك سكان هذه المناطق في استحداث مشاريع وأنشطة اقتصادية وحرفية لكسر الجمود الاقتصادي والسعي لخلق ديناميكية تنموية على مستوى هذه المناطق ومحاولة التخفيف من حدة البطالة التي تمس شريحة كبيرة من سكانها.[2] ولتحقيق هذه الغاية فقد تم بناء أربعة برامج جامعة بحيث أن برنامج من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة وهي كالتالي:

- **تحسين ظروف العيش لسكان الريف:** ويضم نشاطات وعمليات تخص ترقية الجانب التشغيلي المعيشي للسكان مثل السكن، الطرقات، الكهرباء الريفية....الخ
- **تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي:** وهي كل العمليات التي من شأنها خلق نشاط اقتصادي يستفيد منه سكان الريف، سواء كان النشاط فلاحي كتربية الأبقار والنحل وغير ذلك أو غير فلاحي كالصناعات التقليدية والحرفية....الخ
- **حماية الموارد الطبيعية:** ويخص هذا المحور كل العمليات التي من شأنها المحافظة على الوسط الطبيعي مثل التشجير، تثبيت التربة، تصحيح مجاري المياه....الخ
- **تأهيل التراث الريفي المادي وغير المادي:** ويتعلق بالمحافظة وتثمين التراث الجامعي والفردي في المجالات الريفية، من أثار قديمة، عادات وتقاليد....الخ لخلق فضاءات مستقطبة.

هذه المحاور ضمن عديد النشاطات والعمليات، التي تدخل في إطار المشروع الجواري، تشمل كل المجالات والقطاعات كالفلاحة، الأشغال العمومية، الري، الصناعات التقليدية، السكن....الخ لدمج كل القطاعات في تحقيق تطلعات سكان المواقع المستفيدة من المشروع.[3]

---

[1] فاروق أوشن، تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة: دراسة عدة مشاريع منفذة بولاية خنشلة، **مجلة دراسات وأبحاث التنمية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد2، جوان2015، ص ص:155- 157.

[2] حراق مصباح، هبول محمد، مقران عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص:29.

[3] ويلي صالح،المشاريع الجوارية المدمجة كآلية للتنمية الريفية في الجزائر: حالة ولاية قسنطينة (2009-2014)، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، مجلد ص ص: 479، 491، العدد44، ديسمبر 2015، ص: 482.

المطلب الثالث: مصادر التمويل

بعد سنة 2009 تميزت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بتنوع مصادر التمويل، بحيث تشترك مجموعة من الصناديق والهيئات في ذلك، وفيما يلي توضيح لمهام ومجلات مختلف صناديق الدعم الحكومية المتدخلة في هذه المشاريع، مع التركيز على صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي الذي يحوز على حصة كبيرة من إجمالي هذه التمويلات.

1) صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMUTC:

يعتبر من أهم الصناديق الحكومية في تمويل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة سواء قبل 2009 أو بعدها ثم اشتراك صناديق أخرى، وهيئات جديدة أما من حيث طبيعة النشاطات الممولة فهي واسعة، ويتعلق الأمر بالجانب الفلاحي والزراعي، التنمية الريفية، الحفاظ على التربة والتي تضم أنشطة فرعية وفيما يخص الدعم المالي المقدم من طرف الصندوق فهو كما يلي:

- **الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي:** تمويل اقتناء مختلف المواد الأولية، السلع والخدمات الضرورية للمشروع أو تغطية التغطية الشاملة الناجمة عند تشغيل واستغلال المشروع ذو الطابع الجماعي؛
- **الاستثمارات ذات الاستعمال الفردي:** تمويل في حدود 300000 دينار كحد أقصى للمشروعات الخاصة.

2) صندوق مكافحة التصحر وتنمية السهوب FLDDPS:

جاء هذا الصندوق ليعطي بعدا إقليميا أكثر لسياسة دعم الدولة، وليضع في المقدمة مكافحة التصحر وتنمية النشاطات الرعوية السهبية.

3) صندوق الوطني لدعم السكن FONAL:

يتركز دعم هذا الصندوق في السكن الريفي وهذا ب:

- بناء سكنات ريفية جديدة؛
- تهيئة السكنات القديمة؛
- توسيع السكنات الموجودة غير المؤهلة.

4) الصندوق الوطني لتطوير الحرف التقليدية FNPAAT :

تتمثل أساسا في اقتناء التجهيزات الضرورية بالنشاط الحرفي وكل ما يتعلق به، ويهدف هذا النشاط إلى تطوير المنتجات الحرفية والتقليدية وإعطاءها بعد اقتصادي يجلب مداخيل دائمة للمستفادين منها في إطار المشاريع الجوارية.

5) الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL:

6) الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية FNDRPA:

7) الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA :

8) الصندوق المخصص لدعم مربي الحيوانات والاستغلالات الفلاحية الصغيرة FRAEPEA:

9) صندوق المساعدات الاجتماعية FAS:[1]

المطلب الرابع: الفاعلون ومراحل التنفيذ

الفرع الأول: الفاعلون في تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

أولا- رئيس الدائرة ودوره الأول في التنسيق والإدماج:

يقوم رئيس الدائرة بتنسيق جميع مراحل بداية تنفيذ المشاريع الجوارية داخل الدائرة مستعينا بذلك على:

1) النظام الوطني للمساعدات على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة الريفية والمحلية:

الذي يسمح له بمعرفة جميع مميزات البلديات المشرف عليها، فهو بذلك يستطيع تحديد التدخلات ذات الأولوية ويضع تحت تصرف فاعلي المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، المعلومات المفيدة والمتواجدة ضمن هذا النظام، كما يقوم بتصحيح القواعد المعلوماتية حسب حالة، المشاريع قيد الانجاز والمتابعة.

2) **خلية التنشيط الريفي للبلدية:** المقترحة من قبله والمؤسسة بقرار من الوالي.

3) النظام المعلوماتي لبرنامج دعم التجديد الريفي(SI-PSSRR): ويسمح بمتابعة وتقييم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة منذ صياغتها إلى غاية انجازها لكل مشروع حسب أهدافه، يقوم رئيس الدائرة بتعيين مسهل من بين الإطارات التقنية لمختلف القطاعات، يعمل مع أحد أو عدة منشطين معينين من قبل المجموعة الإقليمية لغرض تنشيط ومتابعة المشروع.

ثانيا- رئيس المجلس الشعبي البلدي:

تعد البلدية بمثابة مرحلة بداية الانسجام بين المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة لذلك فإن رئيس المجلس الشعبي ملزم بأداء دور هام في عملية تنفيذ المشاريع خلال المراحل التالية:

- ❖ مرحلة الصياغة، وذلك قصد تشجيع ومساعدة المبادرات المحلية؛
- ❖ مشاركته في مراحل التأكيد والمصادقة على المشروع؛
- ❖ بعد الموافقة على المشروع الجواري من طرف الوالي وبتفويض منه بصفته الأمر بالصرف الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي الممولة للمشروع الجواري المسجلة ضمن البرنامج البلدي للتنميةPCD-DR .

ثالثا- خلية التنشيط الريفي للبلدية: وتعتبر هذه الخلية مكان تبادل المشاورات والتعاون بغرض تحقيق تنمية فعلية للإقليم المحلي من خلال المرافقة الدائمة لسكان المناطق الريفية وتجمع خلية التنشيط الريفي للبلدية كل من:

- ❖ أعضاء منتخبين في المجلس الشعبي البلدي؛
- ❖ إطارات القطاعات التقنية الداخلة في إطار تنفيذ المشروع الجواري؛

[1] حراق مصباح، هبول محمد، مقران عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 32-34.

- ❖ أفراد من المجتمع المدني ذوي الكفاءات الموجودين بداخل الإقليم والذين يمتلكون مؤهلات متعددة المجالات والتخصصات، من منظمة مهنية، ممثلي التنظيمات، الشخصيات العلمية والثقافية؛
- ❖ حاملي المشاريع الفردية؛
- ❖ الجامعات التي تلعب دورا هاما في نشر المعارف والخبرات؛
- ❖ ممثلي الجمعيات إن وجدت؛

ويتمثل دور خلية التنشيط الريفي للبلدية في:

- ❖ جمع الأفكار حول المشاريع الجوارية المقترحة، وكذلك المعلومات الضرورية والمترابطة بالإقليم المعني؛
- ❖ صياغة المشروع لطرحه أمام رئيس الدائرة لتأكده؛
- ❖ متابعة جميع المشاريع الجوارية على مستوى الدائرة والبلدية، وأيضا تفضيل، تنسيق وتعبئة الكفاءات التقنية الإدارية والمالية، ومرافقة مختلف أطوار بداية التنفيذ وأخيرا المتابعة التقييمية للمشاريع الموافق عليها.

رابعا– المصلحة المستلمة للمشروع الجواري:

يقوم الوالي بتعيين في كل بلدية من بلديات ولايته، مع الأخذ بعين الاعتبار طابع المنطقة وقرب المصالح التقنية بالنسبة لموقع المشروع، المصلحة التي تستلم المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة والتي يمكن أن تكون إما القسم الفلاحي أو الغابي، أو استثناءا مصلحة إدارية أخرى، وتتولى هذه المصلحة متابعة المشروع الجواري خلال جميع مراحله، بالإضافة إلى تقديمها الدعم والمساعدة لكافة المجموعات الريفية خلال جميع مراحل المشروع الجواري.

خامسا– مسهل المشروع الجواري:

يعين مسئول المصلحة المستلمة للمشروع الجواري عونا تقنيا من فريق عمله ليمثل المجموعات الريفية في إطار نظام المشروع الجواري، وتكون مهمته هي متابعة المشروع الجواري في كل مراحله.

سادسا– منشط المشروع الجواري:

تختار المجموعات الريفية من بين أعضائها شخصيا يتولى وظيفة منشط للمشروع الجواري، والذي يتمثل دوره في إعلام الجماعة الريفية بمختلف المساعي الإدارية والتقنية الضرورية من أجل ضمان السير الحسن لتنفيذ المشروع الجواري بإقليمهم. ويمكن تعيين أكثر من منشط واحد ضمن الجماعة الريفية، وكذلك إمكانية تولي المهام من طرف العنصر السنوي وذلك من أجل التكفل بالمسائل المتعلقة بشؤون المرأة في المناطق الريفية.

سابعا– حامل المشروع الجواري:

يعتبر حامل المشروع الجواري أي مستفيد من المشروع الجواري سواء كان ذلك في صفة فردية أو جماعية بالإضافة إلى أي مبادر من المبادرين بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة والذي يعود عليهم المشروع الجواري بالفائدة وبتنمية إقليمهم، ويتم تعيين أصحاب المشاريع أو الاستفادات الفردية في إطار الدراسة

الخاصة المتعلقة بالأسر والتي يقوم بها فريق المشروع الجواري في بداية الإعداد للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.

ثامنا- الحركة الجمعوية:

تعد الجمعيات بحكم طابعها الاجتماعي ويتميز أسلوبها في التسيير والإدارة، كذلك يمكن أن يكون لها دور هام في عملية تجنيد المجتمع المدني ومتابعة ديناميكية الإقليم، وقصد تحقيق ذلك يقوم فريق المشروع على مستوى الإقليم أو البلدية بضبط الحركات الجمعوية الموجودة أو تلك التي يمكن إن تظهر عند البدء في تنفيذ الأشغال التحضيرية.

وفي هذه المرحلة على وجه الخصوص يتم تحديد إمكانية دور ومساهمة الجمعيات في تسيير المشروع من جهة أخرى، بالإضافة إلى استفادة أعضاء الجمعيات بتكوين مناسب وملائم قصد ضمان تأديتهم لدورهم المنوط لهم على أحسن حال.

تاسعا- الجامعة والمؤسسات التعليمية:

يتم إشراك الجامعات ومؤسسات التكوين المتواجدة في محيط دائرة الإقليم في تنفيذ مشروع التجديد الريفي وذلك بتمثيلها في خلية التنشيط حيث يمكن لهذه الهيئات أن تؤدي دورا مركزيا للمورد الجواري وأن تساهم عند اللزوم في دفع الأساتذة والطلبة إلى إثراء المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في جميع مراحله بحيث يقومون بتسخير خبرتهم ومعارضهم من أجل دمج سياسة التجديد الريفي في نظام التعليم.

عاشرا-البنوك:

إن للبنوك وهيئات القرض دورا حاسما في عملية القيام بالمشاريع الجوارية للتنمية، فهي على المستوى الوطني تعتبر شريك مالي لانجاز سياسة التجديد الريفي بحكم أنها مسير متعاقد للصناديق العمومية الموجهة لتمويل التنمية الزراعية والريفية، أما على المستوى المحلي فيعتبر ممثل الوكالة المحلية عضوا في مختلف هيئات الاستشارة والمتابعة مثل خلية التنشيط واللجنة التقنية للدائرة والودية وفيما يتعلق بالمستوى الفردي لأصحاب المشروع، فإن هيئة البنك بعد تلقيها الملفات الفردية، تقوم بتقييمها لتقرر تمويلها، ولهذا يمكن أن تصير الوكالة المحلية كشباك وحيد من أجل الوصول إلى أجهزة عمومية مثل وكالة تشغيل الشباب والمؤسسات المتوسطة والصغيرة وغيرها.

إحدى عشر- اللجنة التقنية لدائرة:

تتضمن هذه اللجنة بقيادة رئيس الدائرة كل رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية ورؤساء المقاطعات التقنية التابعة لمختلف القطاعات والمؤسسات والهيئات المالية وكذا مسؤولي خلايا التنشيط للبلديات المعنية التي تقوم بعرض المشروع للتأكيد عليه.

اثني عشر- اللجنة التقنية للولاية:

تتضمن هذه اللجنة تحت قيادة الأمين العام للولاية الممثل للوالي كل من المديرين التنفيذيين المعنيين خصيصا وبأنفسهم بإضافة إلى ممثلين البنوك والهيئات المالية وممثلي المنظمات المعنية، وتستند كتابة هذه

اللجنة إلى المدير الولائي للتخطيط والتهيئة العمرانية بإضافة إلى أنها تعمل على المصادقة على المشروع على مستوييه التقني والمالي، وفي الأخير يتم تسجيلها في محضر جلسة الاجتماع.

ثلاثة عشر – الخلية الولائية للتنمية الريفية:

يترأس هذه اللجنة المدير الولائي للتخطيط تحت إشراف الوالي، وتعمل هذه اللجنة بصفتها مرصدا للتنمية الريفية للولاية مع تكفل منتظم بجعل المعطيات الإحصائية والاقتصادية والبيئية تتجدد باستمرار، وترجع إلى هذه اللجنة مسؤولية القيام بعرض مشروع تقرير أمام الوالي يخص تطوير عملية تنفيذ سياسة التجديد الريفي للولاية عن طريق استخدام معطيات نظام الإعانة على قرار التنمية الريفية.[1]

الفرع الثاني: مراحل تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة:

تتم عملية تنفيذ المشروع الجواري من خلال ثلاث مراحل رئيسية:

أولا: مرحلة إعداد المشروع: والتي تضم مرحلة التحضير، التحقيق، الصياغة، التأكيد، المصادقة، الموافقة؛

ثانيا: مرحلة تنفيذ المشروع: وتقيم هذه المرحلة بتسخير التمويلات، انجاز الأشغال، الاختتام؛

ثالثا: مرحلة المتابعة: في هذه المرحلة تتم المتابعة والتقييم؛

1) مرحلة إعداد المشروع: من البداية إلى الموافقة

- تحضير المشروع من طرف خلية التنشيط الريفي للبلدية: وذلك بتنصيب فريق المشروع الذي يعمل في كل المراحل وإلى غاية نهاية المشروع، كما يقوم بجمع كل المعلومات التي يتميز بها الإقليم واستخراج الخطوط الكبيرة للمشروع المستقبلي؛
- التحقيق الخاص بالمجموعة(الأسرة): يقوم بانجاز هذا التحقيق فريق المشروع، وتعتبر هذه المرحلة بمثابة التعبير عن احتياجات المجموعات الريفية وإشغالاتها بتنشيط اجتماعات تضم الجنسين ويحدد خلال هذا التحقيق الخاص بالمجموعة الوسائل اللازمة لتحسين ظروف المعيشة والأمن الغذائي للجماعات الريفية، والعوائق والانشغالات وترتيبهم بالإضافة إلى مؤهلات وعوائق الإقليم؛
- صياغة وقبول المشروع من قبل المجموعة: وذلك بتنظيم برنامج الأعمال ومخطط التمويل بتعبئة الأموال للتنمية الريفية عن طريق صندوق التنمية الريفية وعرض الوثائق مع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الموجودة بالنظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية المستدامة وقبول المشروع الجواري من قبل السكان؛
- تأكيد المشروع من طرف اللجنة التقنية للدائرة: ويحول الملف المصاغ من طرف خلية التنشيط الريفي إلى اللجنة التقنية للدائرة التي تتكلف بتأكيده ودراسته؛

[1] أوشن فاروق، **تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية في التنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة: دراسة حالة مشروع منطقة إيقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015/2014، ص ص: 85- 89.

- ❖ المصادقة على المشروع الجواري من طرف اللجنة التقنية للولاية: بعد عملية التأكيد تقوم اللجنة التقنية للولاية بالمصادقة على المشروع من الجانب التقني والمالي وتودع هذه المصادقة ضمن محضر رسمي؛
- ❖ الموافقة على المشروع من قبل الوالي: الموافقة التشكيلية للمشروع من طرف الوالي تلزم الهياكل المعنية بضمان تمويل العمليات من طرف صناديق الدعم المخصصة والموارد المخصصة في البرامج القطاعية للتنمية وبرامج التنمية للبلدية الخاصة بالمشروع.

2) <u>مرحلة تنفيذ المشروع:</u>

- ❖ تعبئة التمويل في هذه المرحلة يبرز دور الهيئات المالية؛
- ❖ التصريح بانطلاق المشروع من طرف خلية التنشيط وكذا انجاز برنامج العمل؛
- ❖ يمكن إحداث بعض التعديلات في العمليات الخاصة بالمشروع، وهي المتعلقة باستعمال الفردي أو الجماعي؛
- ❖ التصريح بنهاية المشروع: وذلك بتحرير شهادة نهاية المشروع من طرف رئيس الدائرة وترسل إلى اللجنة التقنية للولاية؛
- ❖ تحقيق نهاية المشروع: يأمر رئيس اللجنة التقنية للولاية بانجاز تحقيق نهاية المشروع، ووضع الأراضي تحت الامتياز، وتسير المنشآت ذات الاستعمال الجماعي.

3) <u>مرحلة تسير المشروع، المتابعة التقييمية، المراقبة:</u>

- ❖ تسير المشروع: عملية مشتركة بين كل الفاعلين.
- ❖ المتابعة التقييمية: تكون على مستوى النظام المعلوماتي لدعم التجديد الريفي وعلى مستوى الدائرة ممثلة في رئيس الدائرة وعلى مستوى الولاية والهيئات المعنية بمتابعة وتجسيد المشاريع الجوارية المتمثلة في:
- ❖ اللجنة الوطنية للتنمية الريفية؛
- ❖ المجموعة النموذجية المكلفة بإيصال المعرفة حول التنمية الريفية؛
- ❖ مرصد التنمية المندمجة للأقاليم؛
- ❖ المراقبة، الشفافية والاستعمال الأمثل للصناديق المالية .

إن الهدف من المراقبة هو ضمان تنفيذ أمثل للمصاريف العمومية يعطي الأمر بالقيام بالمراقبات من قبل المديرية المكلفة(الوزارة، الوالي) وتمارس المراقبات على الملفات المختارة بطريقة عشوائية تبعا لتحليل

المخاطر. وتخص المراقبات عددا معتبرا من الملفات بغرض تكوين عينة بيانية إذ يسلم كل سنة رئيس الدائرة إلى الوالي أو ممثل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية محضر المراقبات. [1]

المطلب الخامس: تقييم نظام برنامج التنمية الريفية المتكاملة:

برمجت الحكومة12148 مشروع في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة(PPDRI) خلال الفترة 2010-2014 ورصدت لها مبلغ إجمالي قدر ب1000 مليار دينار جزائري، أي بمعدل 200 مليار دج سنويا تشمل جميع المحاور الأساسية لبرنامج التجديد الريفي، ويشير التقرير الأجنبي لوزارة الفلاحة سنة2014 إلى تحقيق نتائج ايجابية من حيث عدد المشاريع المطلقة بحيث ارتفاع عددها من1336 مشروع سنة2009 إلى 2164 مشروع سنة 2013، وهو ما يفسر وجود استجابة محلية لسكان الأرياف والهيئات المحلية بطرح مشاريعهم وأفكارهم، وقد بلغ عدد الولايات التي سجلت فيها المشاريع الموافقة عليها أكثر من المشاريع المصاغة 25 ولاية من بينها ولايات انطلقت فيها هذه المشاريع بنسبة متقدمة، ولكن من الملاحظ إن هذه المشاريع غير متجانسة بين الولايات وهو ما يبينه الجدول التالي والمتعلق بالمشاريع المنجزة في إطار التشجير ببعض الولايات:

الجدول رقم 1.2: مشاريع التشجير ببعض الولايات 2014

الولاية	التشجير
باتنة	17268هكتار
تلمسان	14333هكتار
البيض	14123هكتار

المصدر: أقاري سالم، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2014/2009، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، المجلد2، العدد 6، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، 2017، ص: 47.

[1] ميهوبي حورية، **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة نتائج أولية وأفاق مستقبلية ببلديات مجانة منصورة ،أولاد سيدي براهيم**، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية والبيئة، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2014- 2015، ص ص:16- 18.

كما أن هذه المشاريع شهدت تأخر كبير في معظم الولايات رغم ارتفاع عددها الإجمالي المقدر ب9608 سنة 2014، وعلى العموم يستخلص من تقييم سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية ما يلي:

- ❖ وجود فرق في المشاريع الجوارية مابين تم صياغته وما تم قبوله من قبل الجان التقنية والولائية بحوالي 10%؛
- ❖ نقص التنسيق مابين الإطراف المعنية بالمشاريع الجوارية وكان هذا المشكل متواجد في مناطق الهضاب العليا، لأنها أكثر عرضة لتدهور الموارد الطبيعية والممتلكات المادية وغير المادية باعتبارها أنها هدف استراتيجي لامتصاص الضغط السكاني في المناطق الساحلية والجبلية في الشمال؛
- ❖ اعتماد هذه البرامج على المرأة الريفية في خلق ثروة جيدة وإعطاء وجهة جيدة للريف، ولكن للأسف بقي دور محددا، حيث كل النشاطات التي تقومها تتم داخل المزرعة باستثناء الحراسة، إضافة إلى
- ❖ الفتيات ذات التعليم الجامعي والتكوين المهني لا يعلمن، نظرا للعرف في الريف الجزائري، وبالتالي فهن ينتظرن فرصة للهرب من هذه الظروف؛
- ❖ مشكل التمويل من طرف البنوك يبقى قائما لأنه يشترط في منح القروض ضمانات من أجل استرجاعها و بالتالي فالمنطقة المهمشة والفقيرة لا يستفيدون من هذا التمويل، وهم الفئة المستهدفة التي وجهت لها هذه المشاريع ؛
- ❖ تصرف ميزانيات البلديات في التجمعات السكانية الرئيسية بدءا من أن توجه هذه الأموال على المناطق المعزولة التي من المفروض أن تكون هي أول من يستفيد من هذه الأموال، وبالتالي ينجم عنه عدم تساوي فرص الحصول لجميع المواطنين في هذه المناطق كالسكن والتشغيل والخدمات الصحية والنقل والتكوين والتعليم؛
- ❖ تدخل الوالي في هذه المشاريع اختياري لا يجبر على تنفيذها وبالتالي تبقى المشاريع معلقة على تدخل السلطات التنفيذية في تحقيق هذه المشاريع وعقود النجاعة؛
- ❖ نقص الخبرة والمعرفة حول قضايا وخبايا المجتمع الريفي، وغياب الأنشطة السياحية والصناعية في الريف، واستمرارية وعدم توقف النزوح الريفي من الريف نحو المدينة؛
- ❖ عدم ملائمة التشريعات القانونية مع الإصلاحات المحاذاة لفقراء الريف (مشكل قانون العقار).[1]

[1] أقاري سالم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 47-48.

خلاصة الفصل الثاني:

إن إستراتجية التنمية الريفية المستدامة التي تجسدت في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي جاءت مكملة لسابقتها واهتمت أكثر بالمجلات الريفية الهامشية من أجل ترقيتها البشرية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يشترك في المشروع الجواري المندمج مجموعة من الفاعلين بداية من العنصر الأساسي للمروع والمتمثل في المستثمر الفلاحي وكذا كل الهيئات التي تتضافر جهودها على شكل عمل فردي وجماعي من أجل إنجاح العمليات المختلفة.

يمر تحضير المشروع الجواري بمجموعة من المراحل ابتداء من التحقيق الميداني حول محيط المشروع وكذا العائلات المعنية ثم الصياغة والقبول والتأكيد ثم المصادقة من طرف اللجان الولائية المختصة، ثم ينتقل للتطبيق على أرضية الواقع بالاشتراك مع المعنيين و لجان المراقبة المعنية من طرف السلطات المحلية.

وبالمقابل لاحظنا أن من عيوب هذه السياسة هو كثرة المتدخلين منهم الذين ليس لهم علاقة بالميدان الفلاحي وهذا سوف يؤدي حتما إلى بيروقراطية وتبذير كبير وبالتالي يصبح المستهدف الرئيسي (ساكن الريف) لا يصله سوى مبلغ ضئيل مقارنة بالمبلغ المخصص للمشروع في البداية بسبب هذا الثقل الإداري.

الفصل الثالث:

دراسة حالة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بولاية ميلة للفترة(2014/2009).

تمهيد

لقد استفادت منطقة الدراسة كغيرها من مناطق الوطن من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بمختلف عملياتها التي استهدفت القرى النائية المعزولة حيث وزعت بشكل متجانس يتماشى عددها مع مساحة كل بلدية، خصوصا وأن أوساطها الريفية عرفت موجة عنيفة من النزوح الريفي في الآونة الأخيرة وللتصدي لهذه الظاهرة خصصت الدولة مبلغ مالي قدره 6372647365 دينار جزائري خلال برنامج الخماسي الأول 2014/2009 وجندت عدد كبير من الأعوان للتجسيد الميداني لهذه المشاريع انطلاقا من خلية التنشيط الريفي للبلدية وفي هذا المبحث سوف نسلط الضوء على كل العمليات التي شملتها المشاريع وكيفية توزيعها وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: تقديم عام لولاية ميلة.

المبحث الثاني: تحليل تطور مشاريع(PPDRI) بالولاية(دراسة حالة من 2014/2009).

المبحث الثالث: زيادة عرض الإنتاج الزراعي.

المبحث الأول: تقديم عام لولاية ميلة

تعد ولاية ميلة إحدى ولايات الشرق الجزائري كما تعتبر ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، وتضم العديد من المناطق الريفية التي تعتبر نبض الحياة بها، كما تتميز هذه الولاية بفضاء جغرافي متنوع، وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تقديم الولاية من حيث موقعها وتضاريسها ومقوماتها الطبيعية والجغرافية.

المطلب الأول: بطاقة فنية عن ولاية ميلة

انبثقت ولاية ميلة عن التقسيم الإداري لسنة 1984، وتتربع على مساحة إجمالية قدرها 340680هكتار حيث 39788 هكتار منها هي مساحة غابية أي ما يعادل 0.94% من المساحة الوطن فولاية ميلة تقع بالشمال الشرقي الجزائري ويبعد مقر الولاية بمسافة 50كلم عن قسنطينة و100كلم عن جيجل و450 كلم عن الجزائر العاصمة، وتحدها شرقا ولاية قسنطينة ومن الشمال الشرقي ولاية سكيكدة، من الشمال ولاية جيجل، من الغرب ولاية سطيف، من الجنوب ولاية باتنة والجنوب الشرقي ولاية أم البواقي.

وتضم ولاية ميلة32 بلدية موزعة على 13 دائرة، أما عدد السكان بها فيبلغ 781060 نسمة حسب إحصائيات نهاية سنة 2012، وبما أن الولاية ذات طابع فلاحي فإن معظم سكانها يمكن تصنيفهم ضمن سكان الأرياف ويشتغلون في الزراعة كونها تتميز بمؤهلات هامة كخصوبة التربة وتنوع المناخ ووفرة الموارد المائية،[1] وفي هذا الإطار بلغت مساحة الأراضي الزراعية بالولاية سنة (2015) مساحة 3157455 هكتار منها أراضي مستغلة فعلا في الفلاحة بما يعادل 75.24% كما تبلغ مساحة الأراضي المسقية منها حوالي 3.5% فقط من هذه الأخيرة، وهذا برغم من احتوائها على مصادر مائية هامة(سطحية) ، ولعل في مقدمتها نجد سد بني هارون الأول وطنيا من حيث طاقة التخزين في حدود 1 مليار متر مكعب والي يقوم بتمويل لولايات شرقية بمياه الشرب والسقي، بالإضافة إلى سدود أخرى مثل سد حمام غروز و سد واد العثمانية.[2]

المطلب الثاني:المقومات الطبيعية والجغرافية للولاية

تتميز ولاية ميلة بفضاء جغرافي متنوع يتمثل في:

الفرع الأول: تضاريس ولاية ميلة:

تتميز ولاية ميلة بالتعدد والاختلاف في تضاريسها والزائر لهذه الولاية يجد:

1. **منطقة جبلية في الشمال:** تتكون هذه المنطقة من سلسلة متتالية من الجبال (السلسلة الجبلية التلية) موزعة على مناطق بلديات كل من حمالة، شيقارة، ترعي بينان، عميرة أراس، تسالة لمطاعي، منار زارزة، تسدان حدادة ومن أهم القمم الجبلية في هذه المنطقة ما يلي:
   - ❖ جبل تامزقيدة 1600 م.

[1] بوالبعير أمين، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنشيط القطاع السياحي بالجزائر**، مذكرة ماستر في التسويق الشامل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص ص: 105- 106.

[2] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة، قاعة البيانات مصلحة الإحصائيات، 2018.

- ❖ جبل مسيد عيشة 1400 م.

2. **منطقة هضاب وسهول داخلية:** تتكون هذه المنطقة من الجهة الوسطى لسلسلة الهضاب التلية الجنوبية التي تغطي كامل مساحة دوائر كل من فرجيوة، واد النجاء، وبلدية القرارم قوقة ومن أهمها نجد:

- ❖ السهول الداخلية المجاورة للجبال الواقعة بمنطقة فرجيوة وواد النجاء بمتوسط ارتفاع 400.
- ❖ الهضاب الواقعة بشرق الولاية والمحاذية من الشمال لمنطقة الجبال.
- ❖ سلسلة بلدية ميلة تتكون من مجموعة من الهضاب المنخفضة (من 500 إلى 600 م ارتفاع) وبعض الجبال المتناثرة كجبل لكحل، جبل بوشارف، جبل واكسين، وسلسلة جبال بلدية احمد راشدي.

3. **منطقة الهضاب العليا الجنوبية** : تتميز بمنحدرات سهلة نوعا ما (أقل من12 %) والتي تغطي تقريبا كامل تراب دائرة شلغوم العيد والهضاب الشاسعة المشهورة بزراعة الحبوب لكل من دائرة تاجنانت ودائرة التلاغمة يتراوح متوسط ارتفاع هذه الهضاب مابين 800 و900 كما تشمل على عدة سلاسل جبلية ومن بينها:

- ❖ جبل الكاف لبيض 1408 م.
- ❖ جبل لحمام127 م.
- ❖ جبل قروز 1187 م.

وبالنظر إلى تضاريس المنطقة الشمالية لولاية ميلة والمتميزة بتضاريس وعرة وأراضي منزلقة تتكون السلسلة التلية فإن هذه المنطقة تتوفر على عدة مجاري مائية تصب في بعض الولايات الهامة والكبيرة ونجد من بينها: واد النجاء، واد الكبير، واد الرمال، واد العثمانية.

الفرع الثاني: المناخ:

يتميز مناخ ولاية ميلة بصيف حار، وشتاء بارد ورطب، كما أنه يختلف من الشمال إلى الجنوب، بنسبة تساقط تتراوح من 350 إلى 700 ملم في السنة حسب المناطق التالية :

- ❖ منطقة الجبال: من 600 إلى 700ملم سنويا.
- ❖ المنطقة الوسطى: من 400 إلى 600 ملم سنويا.
- ❖ المنطقة الجنوبية:350 ملم سنويا.[1]

ودرجة الحرارة الدنيا تصل في شهر جانفي تصل إلى تحت الصفر، أما أقصى درجة حرارة فتسجل في شهر جويلية وأوت، تهب عليها الرياح الشمالية الغربية والشمالية الشرقية وهي متوسط الهبوب بالإضافة إلى الرياح الجنوبية. [2]

[1] بوالبعير أمين، مرجع سبق ذكره، ص ص:106- 107.

[2] صديقي سعاد، ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، العدد 02، ديسمبر 2015، ص: 139.

الفرع الثالث: السياحة والمواقع السياحية بالولاية

إن تنوع مؤهلاتها السياحية والطبيعية وانتشارها يؤهلها لتطوير العديد من أنواع السياحة ومن بين أنواع السياحة التي توجز بميلة نجد:

1. **السياحة الثقافية:** تزخر ميلة بتراث ثقافي وديني يتنوع بين المساجد نذكر منها أول مسجد بني في الجزائر (مسجد أبو المهاجر دينار) وكذا زوايا عديدة منها الزاوية الحملاوية وهي من أكبر الزوايا في الجزائر.
2. **السياحة الحموية:** تتوفر ولاية ميلة على ثروة حموية هائلة مقدرة ب 19 منبع حموي موزعة عبر ترابها، مما ساعدها على جذب أكبر عدد من السياح وذلك من أجل المعالجة في هذه الحمامات والمنابع.
3. **السياحة الترفيهية والاستجمامية:** ميلة بتنوعها الطبيعي ومناظرها الخلابة تشكل فضاء لاستقبال السياح ومما زاد قدرتها الاستقبالية توفرها على:

❖ سد بني هارون(الأكبر في الجزائر) هو فضاء لاستقطاب الاستثمار السياحي، إضافة إلى سد قروز.

❖ مواقع طبيعية خلابة(موقع مارشو)، كهوف(غار الظلام)، غابات(تادرار).

4. **السياحة الرياضية:** تعد ميلة فضاء مثالي بمؤهلاتها السياحية مكنها ذلك من استقبال مختلف التظاهرات الرياضية المحلية، الوطنية وحتى الدولية(المسابقات الإفريقية للألواح الشراعية ومسابقات الغطس بسد بني هارون، رياضة المشي في الجبال والسهول، الصيد الساحلي بالجبال والغابات).
5. **سياحة الأعمال:** إضافة إلى موقعها الاستراتيجي، تحتوي ميلة على أسواق وطنية يقصدها السياح من خارج الولاية وحتى من خارج الوطن ومن بين هذه الأسواق نجد(سوق الجملة للخضر والفواكه ببلدية شلغوم العيد، وازدهار التجارة ببلدية تاجنانت والتي تشتهر ببيع الملابس).

الفرع الرابع: الصناعات التقليدية

تعد الصناعات التقليدية الجانب المكمل للسياحة فهي أحد الموارد الهامة التي تلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فولاية ميلة تزخر بالعديد من الصناعات التقليدية نظرا لطابعها الريفي فحوالي 64% من سكانها يقطنون بالمناطق الريفية حيث انتشرت الصناعات المرتبطة بالحياة الزراعية والفلاحية كصناعة الفخار والقرميد التقليدي والصناعات الوصفية وصناعة السلل، أيضا تشتهر ولاية ميلة بصناعة النحاس وتعد رائدة فيه حيث شاركت في عدة مهرجانات ودولية واحتلت فيها مراكز مشرفة وتشتهر أيضا بصناعة الخزف حيث فازت بالمرتبة الأولى على المستوى الوطني في إحدى التظاهرات، وقد بلغ إجمالي المسجلين في سجل الصناعات التقليدية للولاية 8072 حرفي مسجل.

❖ الصناعات التقليدية والصناعات التقليدية الفنية: 1902 مسجل؛

❖ الصناعات التقليدية لإنتاج المواد 2567 مسجل؛

❖ الصناعات التقليدية للخدمات 3603 مسجل؛

- عدد مسجلين خلال سنة 2014 هو 1294 حرفي.[1]

المطلب الثالث: محافظة الغابات

الفرع الأول:تعريف بمحافظة الغابات لولاية ميلة

تعتبر إدارة الغابات لولاية ميلة من الإدارات العمومية المتراصة حول كامل التراب الوطني وهي الإدارة المكلفة بحماية وتسير وتوسيع الثروة الوطنية الغابية، وتنقسم محافظة الغابات لولاية ميلة إلى ثلاثة مقاطعات(03)، اثنا عشر(12) إقليم وثلاثة وعشرون فرز(23) وتشمل:

- الإطارات التقنية: 38؛
- أعوان التنفيذ: 106؛
- الموظفين الإداريين: 23؛
- الحراس وأعوان الأمن والحماية: 30.

الفرع الثاني:برامج التنمية الخاصة بالمحافظة

في الحقيقة تتوزع الوظائف الأساسية للمحافظة على عدد من البرامج التنموية ولا تنحصر فقط في مجال حفظ الثروة الغابية بل تمتد إلى مجلات أخرى نذكرها على التالي:

1. **حماية واستصلاح الأراضي:** تشمل على عدة عمليات لحماية حوض سد بني هارون وذلك لمساحة تقدر ب2288 هكتار على هيئة تطبيقات فلاحية لفائدة صغار المستغلين الفلاحين أو على هيئة تحسين عقاري بالنسبة للمستفيدين المالكين للأراضي صعبة الاستغلال وهذا بهدف زياد الإنتاج الزراعي خاصة إنتاج الحبوب؛
2. **التزويد بالمياه:** يتم بعدة أشكال بحجم يقدر ب108 وحدة تهدف إلى تعبئة أكبر من 5600 متر مكعب من المياه وهذا بغرض تزويد سكان الأرياف بالمياه الصالحة للشرب وكذا ترقية النشاطات الزراعية؛
3. **حماية التربة:** تهدف هذه العمليات إلى حماية الأسطح المعرضة لعوامل الانجراف على مستوى سطح بني هارون والذي يقدر بآلاف الهكتارات؛
4. **التشجير الغابي:** إن الهدف من تكثيف وزيادة عمليات التشجير الوصول إلى تحقيق معدل الغطاء الوطني المقدر ب21%؛
5. **المنشات الريفية والغابية:** تعتبر هذه العمليات ذات هدف مزدوج، فك العزلة على المناطق الريفية المتفرقة، وتعزيز المسالك الغابية من أجل تسهيل مختلف التدخلات؛
6. **وحدات تربية الحيوانات:** تتم هذه العملية في إطار الصندوق الوطني للتنمية الريفية لتحسين مداخل الأسر الريفية وترقية نشاط تربية المواشي بمختلف شعبها بالإضافة إلى تربية النحل.[1]

[1] بولبعير أمين، مرجع سبق ذكره ص ص: 108 ،117.

المبحث الثاني: تحليل تطور(PPDRI) بالولاية(دراسة حالة من2014/2009):

تهدف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة إلى اعتماد كل ما من شأنه تطوير الوسط الريفي ببلديات الولاية، من خلال مختلف الاستثمارات التي تتماشى التي تتماشى ومؤهلات واحتياجات كل دشرة من مداشر الولاية. وقصد الوقوف على ذلك تم تصنيف هذه المشاريع على النحو التالي:

المطلب الأول: مشاريع المنفعة العامة:

ضمّ هذا النوع من المشاريع جملة عمليات وإجراءات ذات استعمال جماعي يمكن كافة سكان المنطقة من الاستفادة من الخدمات، والجداول التالية توضح توزيع هذه المشاريع حسب عقود النجاعة والغلاف المالي المخصص، بالإضافة إلى نسبة الإنجاز المالي والمالي خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: توزيع مشاريع(PPDRI) حسب برامج النجاعة(العدد):

سنحاول من خلال هذا الفرع توضيح توزيع مختلف مشاريع(PPDRI) حسب برامج النجاعة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم1.3: توزيع مشاريع(PPDRI) حسب برامج النجاعة للفترة 2014/2009:

السنوات / المحاور	اسم المحور	2009	2010	2011	2012	2013	2014	إجمالي عدد المشاريع
1	تحسين ظروف العيش لسكان الريف	5	3	24	19	5	0	56
2	تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي	37	97	81	17	18	6	256
3	حماية الموارد الطبيعية	78	31	111	151	31	30	432
4	حماية و تعزيز التراث المادي وغير المادي للريف	2	3	0	0	0	0	5
المجموع	/	122	134	216	187	54	36	749

المصدر: قاعدة البيانات لمشاريع(PPDRI)، محافظة الغابات لولاية ميلة، أفريل2019.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد المشروعات الجوارية المقترحة ضمن كل محور قد عرفت تطورا خلال فترة الدراسة إلا أن الملاحظ هو تسجيلها العديد من التذبذبات، وعموما فقد عرفت السنوات الأولى تسجيل تزايدا في أعداد مشاريع على مختلف المحاور تقريبا للفترة(2014/2009)، لتعرف تراجعا تدريجيا خلال المدة المتبقية(2014/2013)، وهو ما يفسر تراجع وتيرة هذه المشروعات والأهمية الكبيرة التي كانت تحضى بها مطلع تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث سجل أعلى عدد من

[1] وثائق مقدمة من محافظة الغابات لولاية ميلة.

المشاريع بالنسبة للمحور الأول سنة2011 بعدد 24 مشروع وأدناها 0 مشروع سنة2014، أما بالنسبة للمحور الثاني فلقد سجلت سنة 2010 أعلى قيمة ب97 مشروع مقابل أدنى قيمة سنة 2014 كذلك ب06 مشاريع فقط، أما المحور الثالث فقد سجلت أعلى قيمة سنة2012 ب151 مشروع مقابل 30 مشروع سنة 2014، أما المحور الرابع والأخير فقد كان أقل استفادة من باقي المحاور وذلك بتسجيل مشروعين ثم ثلاث مشاريع بين 2009 و2010، ثم تختل تماما في باقي المدة.

وبالعودة إلى مجموع هذه المشاريع أن كل محور طوال فترة الدراسة(بغض النظر عن تطوراتها السابقة) فلقد احتلت مشاريع المحور الثالث الصدارة بمجموع 432 مشروع أي ما يعادل 57.68% من إجمالي عدد المشاريع، تليها في المرتبة الثانية مشاريع المحور الثاني بمجموع 256 مشروع أي ما يعادل 34.18% من إجمالي عدد المشاريع، تليها في المرتبة الثالثة مشاريع المحور الأول بمجموع 56 مشروع أي ما يعادل 7.47% من إجمالي عدد المشاريع، أما المحور الرابع فقد سجل 5 مشاريع فقط بما يعادل 0.67% وهي أدنى قيمة.

وبهذا يتضح أن المشاريع الجوارية السابقة تأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار على أساس أن أكبر عدد من المشاريع كان في مجال حماية الموارد الطبيعية وهو مؤشر عن مدى رغبة السلطات المحلية في تحقيق تنمية محلية مستدامة.

الشكل رقم1.3: الوزن النسبي للمشاريع حسب محاورها.

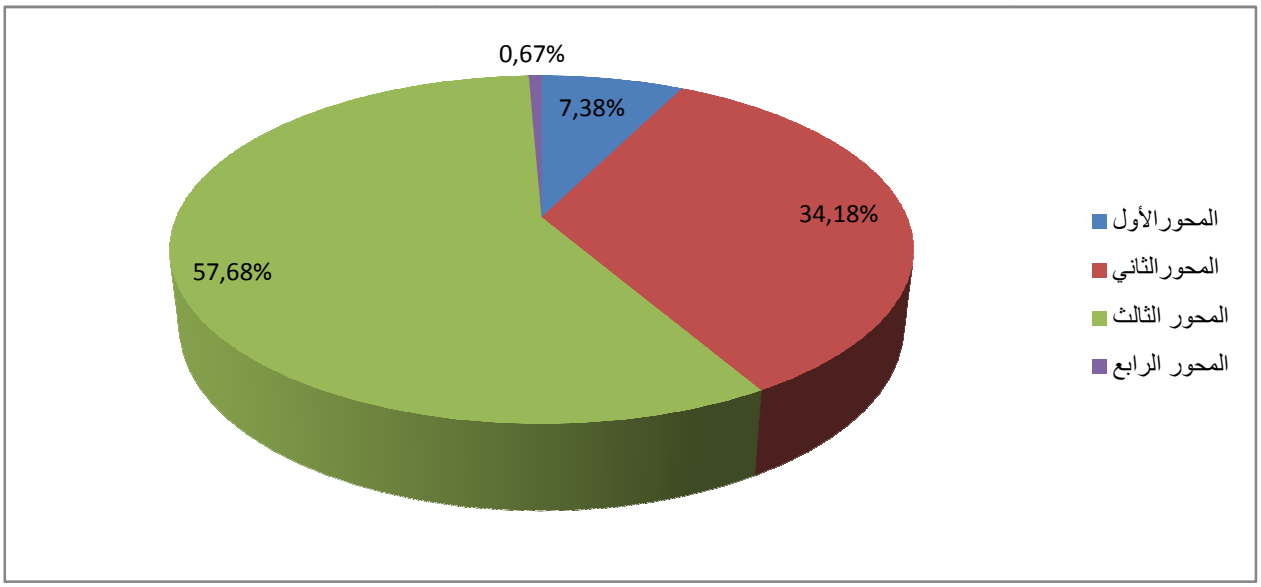

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 01.

<u>الفرع الثاني: الأغلفة المالية لمختلف المشروعات</u>

نحاول في هذا الفرع دراسة حجم الأغلفة المالية المخصصة للمشاريع الجوارية بالولاية حسب عقود النجاعة الممضاة من 2014/2009.

الجدول رقم2.3: قيمة الأغلفة المالية لمشاريع(PPDRI) في ولاية ميلة حسب محاور التنمية(الوحدة: دج،%).

السنوات / المحاور	قيمة الغلاف المالي													
	2009		2010		2011		2012		2013		2014		المجموع	
	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	القيمة
تحسين ظروف العيش لسكان الريف	15638460	%1.63	7140000	%1.69	248094500	%23.40	103227500	%12.57	24400000	%2.34	0	%16.94	150405960	%3.31
تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي	369027640	%38.31	276349480	%65.38	288066249	%27.16	39644500	%4.83	89166436	%8.53	71641550	%26.43	1133895855	%24.51
حماية الموارد الطبيعية	573167920	%59.50	74390000	%17.50	524281800	%49.44	678585695	%82.61	931159258	%89.13	428035632	%64	3209620305	%70.63
حماية وتعزيز التراث المادي وغير المادي للريف	5500000	%0.57	64800000	%15.33	0	0	0	0	0	0	0	%2.6	70300000	%1.55
المجموع	963334020	%100	422679480	%100	1060442549	%100	821457695	%100	1044725694	%100	499677182	%100	4544222120	%100

المصدر: قاعدة البيانات لمشاريع(PPDRI) ، محافظة الغابات لولاية ميلة، أفريل، 2019.

من خلال الجدول رقم(2)، نلاحظ أن قيمة الأغلفة المالية المخصصة لمختلف المشروعات لفترة الدراسة من 2009 إلى 2014 شهدت نموا متذبذبا ومن محور إلى آخر، فحسب المحور الأول بلغت أعلى قيمة سنة 2011 والتي قدرت ب248094500 لتنخفض بعدها خلال باقي السنوات وتنعدم سنة 2014، أما المحور الثاني فهو كذلك عرف نموا متذبذبا حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2010 وقدرت ب276349480 ثم تناقصت في باقي السنوات الأخرى، أما فيما يخص المحور الثالث فهو الآخر سجل نموا متقلبا حيث سجلت سنة 2013 أكبر قيمة قدرت ب931151258 ثم تضاءلت بعد ذلك خلال باقي السنوات الأخرى ولكن بنسب صغيرة نوعا ما، أما فيما يتعلق بالمحور الرابع فقد سجلت أعلى قيمة سنة 2010 قدرت ب64800000 ثم انعدمت بعد ذلك في باقي السنوات.

ومن جهة أخرى ومن خلال التطورات السابقة نلاحظ طوال السنوات السابقة استحواذ مشاريع حماية الموارد الطبيعية على أكبر قيمة مالية في الدعم الموجه للمشاريع بقيمة 3209620305 دج، أي ما يعادل نسبة 70.63% من إجمالي قيمة الغلاف المالي المخصص للمشاريع على مستوى الولاية، وتتكون هذه المشاريع من فتح الطرقات وتهيئتها، بناء قاعات العلاج، تحسين الأراضي، إنشاء المدارس...الخ، وتليها عمليات تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي بقيمة 1133895855 دج، أي ما يقابل نسبة 24.51% من إجمالي قيمة الغلاف المالي، لتأتي في المرتبة الثالثة مشاريع تحسين ظروف العيش لسكان الريف بقيمة 150405960 دج أي ما يعادل نسبة 3.31%، وكمرتبة أخيرة سجلت مشاريع حماية وتعزيز التراث المادي وغير المادي للريف أقل قيمة قدرت ب 70300000 دج، أي ما يعادل نسبة 1.55% وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومنه نخلص أن المحور الثالث هو الذي يستحوذ على حصة الأسد.

الشكل رقم2.3: الوزن النسبي للأغلفة المالية لمختلف المشروعات.

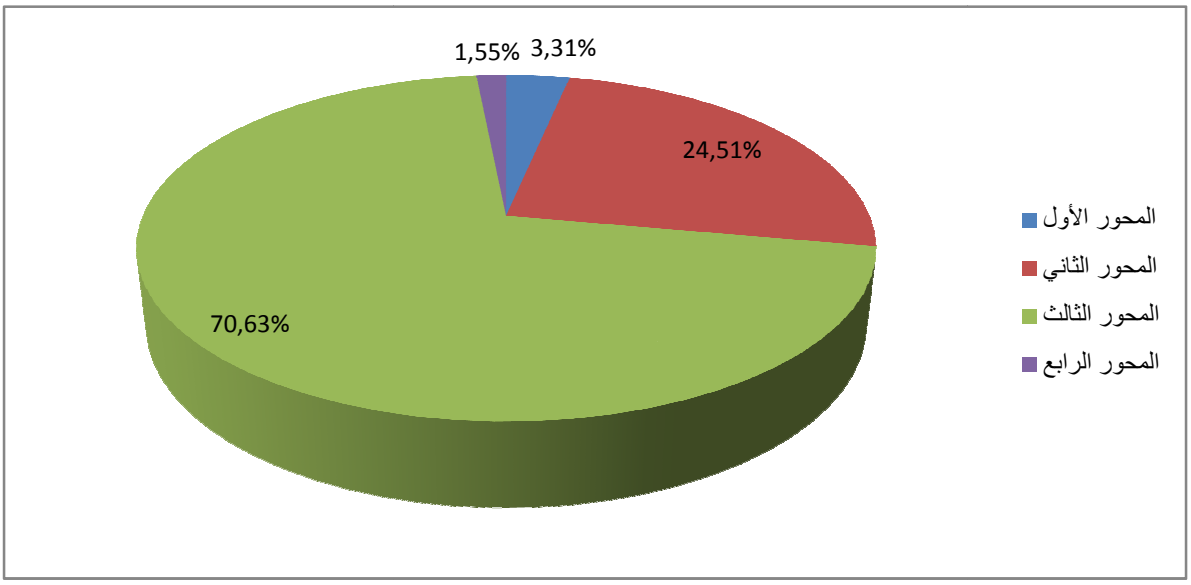

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 02.

الفرع الثالث: الإنجاز المالي للأغلفة

نحاول أن ندرس في هذا العنصر مدى تطور استهلاك الأغلفة المالية المخصصة لمختلف المشاريع المحاور الأربعة طوال فترة سنوات الدراسة (6سنوات)، وذلك بهدف الوقوف على حقيقة تطوراتها.

الجدول رقم3.3: استهلاك الأغلفة المالية للمشاريع الجوارية في ولاية ميلة حسب محاور التنمية(الوحدة: دج،%).

السنوات	استهلاك الغلاف المالي												
	2009		2010		2011		2012		2013		2014		المجموع
المحاور	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة
ظروف العيش لسكان الريف	14157940	%90.53	2100000	%29.41	19921220	%7.66	21220000	%20.60	600000	%2.46	0	%0	57139200	%30.13
تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي	176570356	%47.85	159267000	%57.63	135672360	%47.09	12220000	%30.82	26431860	%29.64	6700000	%9.35	516861576	%37.06
حماية الموارد الطبيعية	263223426	%45.92	48310000	%64.94	159314660	%30.39	242775400	%35.78	15809514	%1.70	2340000	%0.5	731773000	%29.87
حماية وتعزيز التراث المادي وغير المادي للريف	0	%0	25800000	%39.81	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	25800000	%19.91
المجموع	453951722	%46.08	235477000	%47.95	314008280	%28.38	276255400	%29.06	42841374	%11.27	9040000	%4.93	1331573776	%27.95

المصدر: قاعدة البيانات لمشاريع(PPDRI)، محافظة الغابات لولاية ميلة، أفريل 2019.

يوضح الجدول رقم(03) استهلاك الغلاف المالي للمشاريع الجوارية ذات المنفعة العامة، والملاحظ أن أكبر نسبة استهلاك للغلاف المالي استحوذت عليها مشاريع تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي بنسبة متوسطة بلغت 37.06 %، لتأتي بعدها مشاريع تحسين ظروف العيش لسكان الريف بنسبة متوسطة بلغت 30.13%، بينما كانت نسبة استهلاك الغلاف المالي فيما يخص مشاريع حماية الموارد الطبيعية هي 29.57%، وأقل نسبة استهلاك تخص مشاريع حماية وتعزيز التراث المادي وغير المادي للريف بنسبة متوسطة قدرت بـ 19.91%والملاحظ هو انخفاض كبير في نسب استهلاك الأغلفة المالية في كل مرحلة ولكل محور ويعود هذا الأخير للأسباب التالية:

- ❖ عدم تدخل بعض الفاعلين في المشروع بطريقة تستجيب لمتطلبات المشروع؛
- ❖ عدم كفاءة بعض مؤسسات الانجاز؛
- ❖ نقص التنسيق بين المتدخلين أثر سلبا على الانجاز؛
- ❖ بعد المناطق المستهدفة جعل الرقابة على انجاز المشاريع لا يحظى بالجدية؛
- ❖ إطلاق عدد كبير من العمليات، أثر بشكل كبير على التقدم في الانجاز؛
- ❖ التعقيدات في الإجراءات لتفعيل المشاريع خاصة بين الهيئات المحلية.

الفرع الرابع: الانجاز المادي للأغلفة

نحاول في هذا العنصر الوقوف مرة أخرى على مدى تطور المشروعات الجوارية الخاصة، من خلال تتبع نسب الانجاز المادي لها والتسليم النهائي لها.

الجدول رقم4.3: الانجاز المادي للمشاريع الجوارية في ولاية ميلة حسب محاور التنمية.(الوحدة: %)

السنوات / المحاور	2009	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط انجاز المدة
تحسين ظروف العيش لسكان الريف	%100	%66.67	%72.5	%73.57	%20	%0	%66.43
تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي	%50.95	%67.12	%85.01	%31.25	%31.73	%29.17	%49.21
حماية الموارد الطبيعية	%70.99	%75.12	%70.85	%51.13	%10.42	%17.22	%49.29
حماية وتعزيز التراث المادي وغير المادي للريف	%0	%100	%0	%0	%0	%0	%50
المجموع	%55.49	%77.23	%76.12	%51.98	%20.72	%23.20	%50.79

المصدر: قاعدة البيانات لمشاريع(PPDRI)، محافظة الغابات لولاية ميلة، أفريل، 2019.

في هذا الإطار سجلت مشاريع محور تحسين ظروف معيشة السكان للريف أكبر نسبة إنجاز مادي على طول فترة الدراسة وذلك عند متوسط 66.43% وهي تعتبر نسبة إنجاز مقبولة، تليها في المرتبة الثانية مشاريع حماية وتعزيز التراث المادي وغير المادي للريف بنسبة متوسطة تقدر ب50%، وفي المرتبة الثالثة وبنفس النسبة تقريبا مشاريع حماية الموارد الطبيعية وتنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي بنسب متوسطة قدرت ب49.29% و 49.21% على التوالي.

ومما سبق نلاحظ أن نسبة الانجاز ضعيفة ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تنفيذ بعض المشروعات رغم وجود غلاف مالي لها أو تأجيل البعض منها ويرجع السبب في ذلك إلى وجود بعض المشاكل والعراقيل الميدانية التي تمنع تجسيدها على أرض الواقع، بالإضافة إلى تهرب بعض الهيئات عن تنفيذ هذه المشاريع بحجة عدم توفر ميزانية كافية لانجازها.

وبهذا نلاحظ أن ضعف نسب استهلاك الأغلفة المالية لمشروعات التنمية الريفية المندمجة كافة كان له تأثير على التقدم في نسب الانجاز المادي واكتمال المشروعات على أرض الواقع حيث سجلت هي الأخيرة نسبة متوسطة في حدود 50.79%، وبالتالي يتوقع أن يكون أحدثت أثر محدود وناقص على مؤشرات التنمية بمناطق الدراسة بالنظر إلى عدم بلوغ الأهداف من عدد المشاريع.

المطلب الثاني:مشاريع المنفعة الخاصة:

لقد ضم المشروع أيضا عمليات وإجراءات ذات استعمال فردي والجداول التالية توضح توزيع هذه المشاريع حسب عقود النجاعة بالإضافة إلى الغلاف المالي المخصص وكذا نسب الانجاز المالي والمادي.

الفرع الأول: توزيع مشاريع (PPDRI) حسب برنامج النجاعة:

سنحاول من خلال هذا الفرع توضيح توزيع مختلف مشاريع(PPDRI) حسب برامج النجاعة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم5.3: توزيع مشاريع (PPDRI) حسب برنامج النجاعة(العدد):

عقود النجاعة للفترة من 2009- 2014							
السنوات / المحاور	2009	2010	2011	2012	2013	2014	إجمالي عدد المشاريع
تحسين ظروف العيش لسكان الريف	01	11	15	12	5	0	44
تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي	22	108	22	22	15	03	192
حماية الموارد الطبيعية	31	91	60	94	18	15	309
حماية وتعزيز التراث المادي وغير المادي للريف	2	0	0	0	0	0	02
المجموع	56	210	97	128	38	18	547

المصدر: قاعدة البيانات لمشاريع (PPDRI)، محافظة الغابات لولاية ميلة، أفريل 2019.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن عدد مشروعات الجوارية المقترحة ضمن كل محور عرفت تطورا خلال فترة الدراسة والملاحظ هو تسجيلها لعديد من التذبذبات، فقد عرفت السنوات الأولى تسجيل تزايد في عدد المشاريع في مختلف المحاور تقريبا، لتعرف تراجع تدريجي خلال فترة (2014/2013)، حيث سجل أعلى عدد من المشاريع بالنسبة للمحور الأول سنة 2011 بعدد 15 مشروع وأدنها سنة 2014 ب0 مشروع، أما المحور الثاني فقد سجل أعلى عدد من المشاريع سنة 2010 ب 108 مشروع وأدناها سنة 2014 ب03 مشاريع فقط أما المحور الثالث فقد سجل أعلى عدد من المشاريع سنة 2012 ب94 مشروع وأدناها 15 مشروع، بينما المحور الرابع والأخير فقط سجل مشروعين فقط سنة 2009.

وبغض النظر عن التطورات السابقة وفي نهاية المدة، فقد احتلت مشاريع المحور الثالث الصدارة بمجموع 309 مشروع أي ما يعدل 56.49% من إجمالي عدد المشاريع لكل محور، تليها في المرتبة الثانية مشاريع المحور الثاني ب192 مشروع أي ما يعادل 35.10% من إجمالي عدد المشاريع، تليها في المرتبة الثالثة مشاريع المحور الأول ب 44 مشروع أي ما يعادل 8.04% من إجمالي عدد المشاريع، أما المحور الرابع فقد سجل مشروعين فقط أي ما يعادل 0.37% وهي أدنى قيمة.

وبهذا يتضح أن المشاريع الجوارية السابقة تأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار على أساس أن أكبر عدد من المشاريع كان في مجال حماية الموارد الطبيعية، وهذا ما يساعد على رفع مستوى إدارة الموارد الطبيعية والبيئية وتحسين استغلالها والحفاظ على التنوع البيولوجي بالإضافة إلى أن زيادة الاهتمام بالقضايا البيئية يؤدي إلى معالجة مشكل التصحر، التلوث...الخ.

الشكل رقم3.3: الوزن النسبي للمشاريع حسب محاورها.

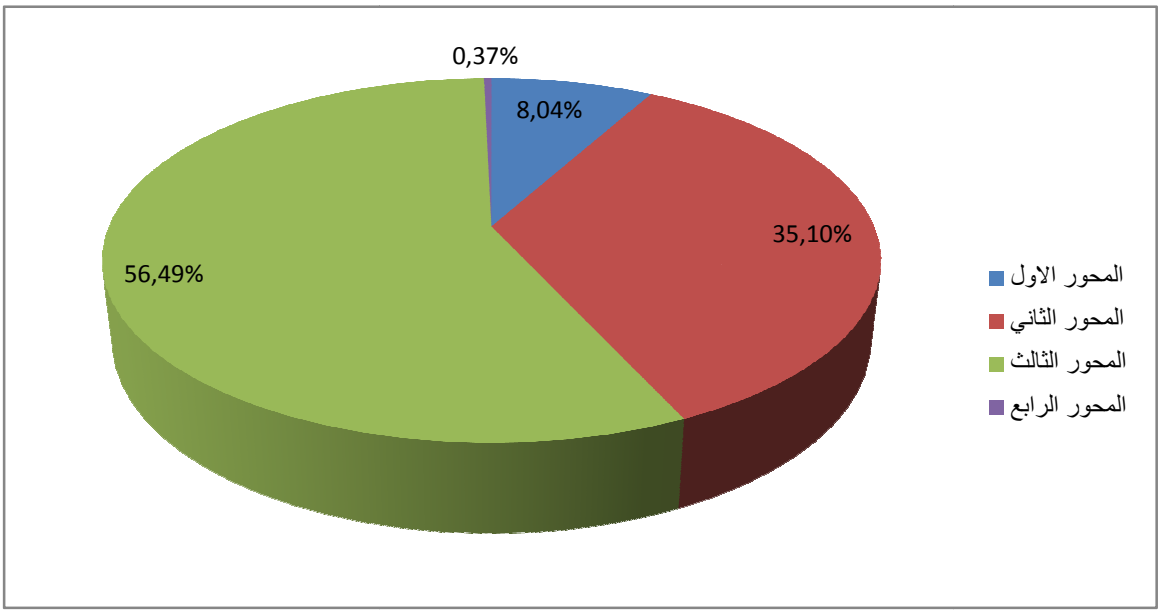

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 05.

<u>الفرع الثاني: الأغلفة المالية لمختلف المشروعات</u>

نحاول أن ندرس في هذا العنصر حجم الأغلفة المالية المخصصة للمشاريع الجوارية في الولاية، وذلك حسب عقود النجاعة الممضاة من 2014/2009.

الجدول رقم6.3: قيمة الأغلفة المالية للمشاريع الجوارية في ولاية ميلة حسب محاور التنمية.(الوحدة: دج،%).

قيمة الأغلفة المالية													
السنوات	2009		2010		2011		2012		2013		2014		المجموع	
المحاور	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة

تحسين ظروف العيش لسكان الأرياف	720000	%0.23	12759000	%6.32	14040000	%3.97	56390000	%16.17	36110000	%16.04	0	%0	120019000	%7.73
تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي	193537090	%62.10	100483672	%49.78	66890000	%18.91	67368000	%19.32	43689996	%19.41	65700000	%58.96	537668758	%34.63
حماية الموارد الطبيعية	107568400	%34.51	88621001	%43.90	27279520	%77.12	224960000	%64.51	14535075	%64.55	45728989	%41.04	884952985	%57.01
حماية وتعزيز التراث المادي وغير المادي للريف	9840000	%3.16	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	9840000	%0.63
المجموع	311665490	%100	201863673	%100	353669520	%100	348718000	%100	225135071	%100	111428989	%100	1552480743	%100

المصدر: قاعدة البيانات لمشاريع الجوارية(PPDRI)، محافظة الغابات لولاية ميلة، أفريل، 2019.

بالنظر إلى التطورات التي عرفتها أعداد المشاريع الجوارية في كل محور فقد شهدت الأغلفة المالية المصاحبة لها نفس التطور والتي كانت **متذبذبة** أيضا طوال فترة الدراسة، وقد سجلت أكبر هذه الأغلفة لدى مشاريع المحور الثالث(حماية الموارد الطبيعية) وذلك عند قيمة بمجموع 884952985 دج طوال فترة الدراسة أي ما يعادل 57.01% من إجمالي الأغلفة المالية، وتليها المخصصات المالية للمحور الثاني(تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي) والمقدرة بمجموع 537668758 أي ما يعادل 34,63%، ثم الأغلفة المالية للمحور الأول(تحسين ظروف العيش لسكان الريف) والمقدرة بمجموع 120019000 دج أي ما يعادل 7.73% من الإجمالي، وفي المرتبة الأخيرة نجد ميزانية المحور الرابع(حماية وتعزيز التراث المادي وغير المادي للريف) عند قيمة بمجموع 9840000 دج أي ما يعادل 0.63% من الإجمالي.

للإشارة فقد شهد إجمالي المخصصات المالية لكافة مشاريع المحاور السابقة تراجعا عبر سنوات الدراسة في حدود 311665490 دج سنة 2009 إلى حدود 111428989 دج سنة 2014، وذلك بعد تسجيله أعلى قيمة سنة 2011 عند مستوى 353669520 دج.

الشكل رقم4.3: الوزن النسبي للأغلفة المالية لمختلف المشروعات.

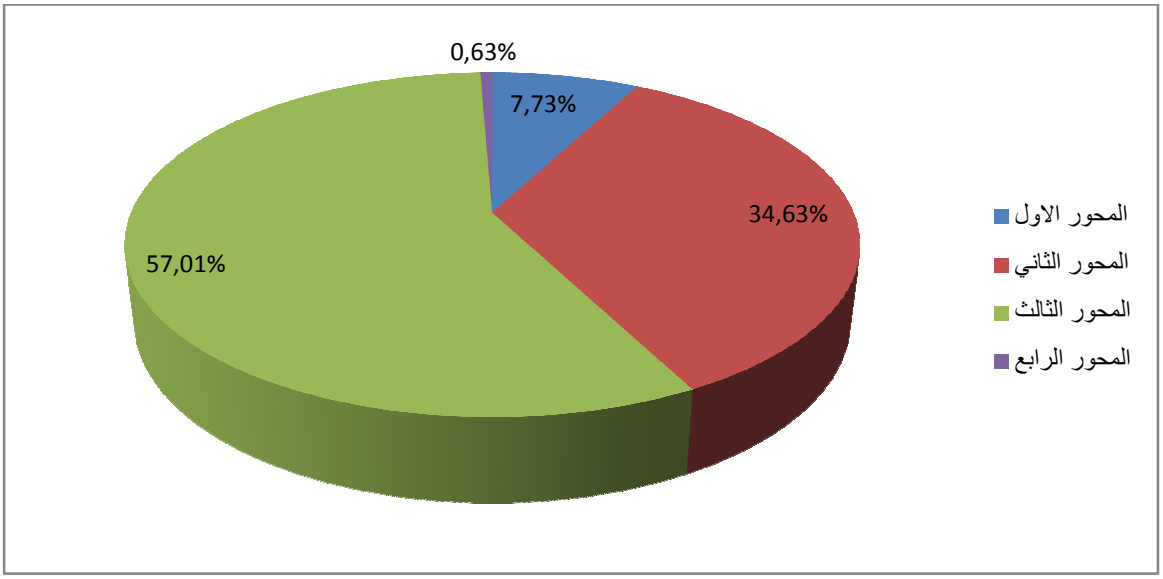

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم 05.

الفرع الثالث:الانجاز المالي للأغلفة

نحاول في هذا العنصر ندرس مدى تطور استهلاك الأغلفة المالية المخصصة لمختف مشاريع المنفعة الخاصة للمحاور الأربعة طوال فترة سنوات الدراسة (6 سنوات)، ذلك بهدف الوقوف على حصيلة تطورها.

الجدول رقم7.3: استهلاك الأغلفة المالية للمشاريع الجوارية في ولاية ميلة حسب محاور التنمية.(الوحدة: دج، %).

استهلاك الغلاف المالي													
السنوات / المحاور	2009		2010		2011		2012		2013		2014		المجموع	
	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة	القيمة	الحصة
تحسين ظروف العيش لسكان الأرياف	720000	%100	7080000	%55	762000	%54.27	12160000	%21.16	640000	%1.17	0	%0	2822000	46.32

تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي	72920000	%37.68	56540000	%56.27	8880000	%13.28	14160000	21.02%	13920000	%31.86	0	%0	16642000	%26.69
حماية الموارد الطبيعية	107118164	%99.58	49220000	%55.54	3782520	%1.38	76240000	%33.89	20220000	%13.91	31160000	%68.14	287740684	%45.41
حماية وتعزيز التراث المادي وغير المادي للريف	9840000	%100	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	9840000	%100
المجموع	190598164	%84.32	112840000	%55.60	20282520	%68.01	102560000	%25.36	34780000	%37.67	31160000	%68.14	492220684	%56.52

المصدر: قاعدة البيانات لمشاريع الجوارية(PPDRI)، محافظة الغابات لولاية ميلة، أفريل، 2019.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن متوسط نسبة استهلاك الأغلفة المالية لمشاريع التنمية الريفية المندمجة وللمحاور الأربعة قد بلغت نسبة قاربت 56.52% نهاية مدة الدراسة وهي نسبة ضعيفة في اعتقادنا بالنظر للفترة الزمنية المستغرقة، ولقد سجلت أحسن نسب استهلاك للأغلفة المالية لدى مشاريع المحور الرابع بمتوسط 100% وقد ساعد في ذلك عدم اقتراح مشاريع في هذا المحور طوال الفترة 2014/2010، في حين تمّ استهلاك كامل الميزانية المخصصة لمشاريع المحور الأول سنة 2009، وفي المرتبة الثانية نجد مشاريع المحور الأول نسبة متوسطة بلغت 46.32%، ثم مشاريع المحور الثالث نسبة متوسطة قدرها 45.41%، وأخيرا مشاريع المحور الثاني نسبة 32.02%.

الفرع الرابع: الإنجاز المادي للأغلفة

نحاول في هذا العنصر مرة أخرى الوقوف على تطور المشروعات الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وذلك من خلال تتبع نسب الإنجاز المادي لها والتسليم النهائي.

الجدول رقم8.3:الانجاز المادي للمشاريع الجوارية في ولاية ميلة حسب محاور التنمية.

السنوات / المحاور	2009	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط انجاز المدة
تحسين ظروف العيش لسكان الريف	%100	%36.36	%40	%66.66	%20	%0	%52.60
تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي	%61.16	%30،61	%13،63	%45،45	%44،66	%0	%42.65
حماية الموارد الطبيعية	%67.12	%39.56	%66.66	%48.93	%55.55	%86.66	%60.75
حماية وتعزيز التراث المادي والغير مادي للريف	%100	%0	%0	%0	%0	%0	%100
متوسط نسبة الإنجاز	%82.07	%35.51	%40.10	%53.68	%40.07	%86.66	%56.35

المصدر: قاعدة البيانات لمشاريع الجوارية(PPDRI)، محافظة الغابات لولاية ميلة، أفريل، 2019.

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ ضعف نسبة انجاز المشاريع الحوارية المندمجة خلال فترة الدراسة من 2014/2009 حيث بلغت نسبة الانجاز الكلية في المتوسط بنهاية الفترة 56.35% ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ضعف استهلاك الأغلفة المالية المخصصة لمختلف المشاريع في إطار أغلب المحاور التنموية(كما سبق ذكره) ، أين سجلت أعلى نسبة انجاز لمشاريع حماية وتعزيز التراث المادي وغير المادي للريف بنسبة 100% تليها مشاريع حماية الموارد الطبيعية بنسبة60.75%، ثم مشاريع تحسين ظروف العيش لسكان الريف بنسبة 52.60% وأخيرا مشاريع تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي بنسبة 42.65 %.

وبهذا نلاحظ أن ضعف نسب استهلاك الأغلفة المالية لمشروعات التنمية الريفية المندمجة كان له تأثير على التقدم في نسب الانجاز المادي، واكتمال المشروعات على أرض الواقع حيث تم تسجيل نسب انجاز متوسطة في حدود 56.35% وبالتالي يتوقع أن يكون أحدث أثر محدود وناقص على مؤشرات التنمية.

المبحث الثالث:الآثار التنموية لمشاريع (PPDRI)، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

يمكن تحسين مستوى المعيشة للأفراد عبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة من حلال ترقية الخدمات الضرورية من تعليم، سكن، صحة، ...الخ كما أن هذه المشاريع تؤدي إلى ترقية نشاط اقتصادي من خلال خلق استثمارات فردية مثل تربية النحل، الأبقار، ...الخ وكذا زراعة الأشجار مثمرة ومشاريع ذات طابع جماعي مثل مشاريع لبنى التحتية، كل هذا يؤدي إلى خلق مناصب عمل، وكذا زيادة العرض المحلي من الإنتاج النباتي والحيواني مما يؤدي إلى زيادة الدخل، ومن أخرى تحسين وضعية الأمن الغذائي.

المطلب الأول: السكن الريفي.

بحسب تصريحات والي ولاية ميلة فقد عرف الطلب المحلي على السكن الريفي ارتفاع كبير خاصة في الآونة الأخيرة، بحيث تهدف هذه العملية من التخفيف من حدة أزمة السكن المتاحة بغية تحسين وجهة الريف ووقف نزيف الهجرة الريفية نحو المدن حيث نجد الكثير من المواطنون الذين كانوا يقطنون بالمدن رجعوا إلى الريف من أجل ممارسة أعمالهم هناك، على غرار تربية النحل، تربية الأبقار وغرس الأشجار المثمرة، وبهذا الصدد فقد استفادت الولاية من 31050 سكن من النمط الريفي خلال فترة 2014/2005 حيث تم الانطلاق في انجاز 22118 وحدة منها 16338 مستلمة ومع بداية سنة 2014 تم الانطلاق في انجاز 4141 سكن ريفي منها 3096 مستلم كما تم تحديد أيضا 52 موقع لانجاز تحصيصات ريفية وكل موقع يوجد به 20 أو 30 مسكن. [1]

ومن شأن إنشاء تحصيصات جماعية للسكن الريفي والتي ستشمل المستفيدين من السكن، والذين لا يتوفرون على أوعية عقارية خاصة، كما أوضح المصدر، تجاوز مشكلة العقار الذي لطالما اعترض هذه العملية وكذا تسريع انجازات السكن الريفي محليا ولاسيما في ظل الإجراءات الجديدة المتخذة من قبل الحكومة لفائدة ترقية هذه الصيغة الذي تعرف إقبالا هاما من طرف سكان الريف وتتمثل هذه الإجراءات الجديدة في تبسيط ملفات الطلب وتسهيلات جديدة في ميدان التمويل إذ يتسم المستفيدون من دعم السكن بقيمة 700 ألف دينار جزائري على دفعتين عوضا عن ثلاثة كما كان في السابق (الأولى بمجرد الحصول على رخصة البناء ب220 ألف دينار جزائري، والثانية بعد استكمال الأشغال الكبرى للمنزل بقيمة 480 ألف دينار جزائري)، وهذه الإجراءات جاءت استجابة لانتظار سكان الأرياف وخاصة منهم أولئك الذين لا يتوفرون على موارد مالية لتحسين أوضاعهم السكنية. [2]

---

[1] حراق مصباح، هبول محمد، مرجع سبق ذكره ص:42.

[2] هيئة التحرير، الولاية استفادة من 5000 إعانة للسكن الريفي، جريدة المشوار السياسي، عدد12 /10 /2013، على الموقع الالكتروني التالي:
http:// ww.alseyassi – dz.com/ara/sejut – php? Id=5829 4/4/2019

وبالتالي فإن السكن الريفي كان له دور مهم في إبقاء السكان بالريف وبحيث نجد الكثير من العائلات التي تركته في السابق بسبب سوء الأوضاع ونقص أو غياب الكثير من مستحقاتهم نجدها راجعة إليه بعد تحسين الأوضاع من أجل استغلال أراضيها وثروتها التي تركتها في السنوات الماضية.

المطلب الثاني: خلق مناصب الشغل

من خلال الجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية، وفي إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي تهدف إلى رد الاعتبار للمناطق الريفية المهمشة وبعث حيويتها، عن طريق توفير مناصب شغل دائمة تضمن دخل مستقر للعائلة الريفية للعيش بكرامة، ومن خلال الجدول رقم 08 الذي يوضح عدد مناصب شغل المستحدثة في إطار PPDRI خلال فترة (2014/2009) نلاحظ أنه تم توفير 9793 منصب بين دائمة ومؤقتة موزعة على مختلف القطاعات والأنشطة، حيث إن الأنشطة الفلاحية هي من أهم الأنشطة المستقطبة لليد العاملة بنسبة 80.01% من إجمالي المناصب المستحدثة (تهيئة وفتح الطرق، دعم زراعة الفواكه، دعم السكن الريفي...الخ)، لتأتي بعدها وفي المرتبة الثانية أنشطة البنى التحتية بنسبة 6.35% والتي تضم (فتح قاعات للعلاج، انجاز فضاءات للعب،انجاز الجسور...الخ) وبنفس المرتبة والنسبة تقريبا نجد أنشطة إعادة التأهيل للغطاء النباتي وتحتل المرتبة الثالثة تربية الحيوانات بنسبة 4.30% وفي المرتبة الأخيرة نجد كل من أنشطة الحماية وتثبيت السكان بنسبة 1.13%، 0.95% على التوالي من اليد العاملة.

جدول رقم9.3: توزيع مناصب العمل المستحثة حسب كل نشاط(2014/2009).

النشاط	عدد مناصب	الوزن النسبي	الترتيب
الفلاحة	7931	%81.01	1
البنى التحتية	622	%6.35	2
إعادة تأهيل الغطاء النباتي	615	%6.27	3
تربية الحيوانات	421	%4.30	4
الحماية	111	%1.13	5
تثبيث السكان	93	%0.95	6
المجموع	9803	%100	/

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على قاعدة البيانات لمحافظة الغابات لولاية ميلة، أفريل 2019.

المطلب الثالث:زيادة عرض الإنتاج الزراعي

تعتبر ولاية ميلة من الولايات الرائدة في الإنتاج الفلاحي، ذلك من خلال المؤشرات المسجلة خلال السنوات الأخيرة، وعلى سبيل المثال سجلت الولاية خلال سنة 2914 الأرقام التالية:*[1]

- إنتاج الحبوب 1924615 قنطار، تم تجميع 1079366 قنطار؛
- الخضروات 1571546 قنطار؛
- إنتاج البقول الجافة 27962قنطار؛
- الزيتون87218 قنطار؛
- إنتاج الحليب 96471000 لتر؛
- إنتاج الحوم الحمراء 42613 قنطار؛
- إنتاج اللحوم البيضاء 50415 قنطار.

المطلب الرابع: تمكين المرأة الريفية

يوضح الجدول أسفله عدد المستفيدات من مشاريع (PPDRI)، حيث تبين لنا أن عدد المستفيدات من هذه المشاريع ضئيل جدا إذ ما قارناه مع المستفيدون من الذكور، حيث بلغ إجمالي المستفيدات 49 امرأة فقط طوال فترة الدراسة وذلك من إجمالي كل المستفيدين من مشاريع المنفعة الخاصة 547، حيث احتل نشاط تربية الأبقار المرتبة الأولى ب16 مستفيدة ثم يليها نشاط تربية الأغنام ب15 مستفيدة وكذلك إنشاء مزارع الفاكهة ب 15 مستفيدة، بينما تربية الماعز بمستفيدتين فقط وأخيرا نشاط تربية النحل بمستفيدة واحدة وهذا راجع إلى أن ثقافة سكان الأرياف يرون بأن المرأة لا تشارك في العملية الإنتاجية حيث أن دورها يقتصر على القيام بشؤون الأفراد والمنزل والمساعدة في بعض الأحيان على القيام بالأنشطة الإنتاجية(تربية الحيوانات).

[1] حراق مصباح، هبول محمد، مرجع سبق ذكره، ص:44.

*في هذا الإطار لم نتمكن من الحصول على إحصائيات مفصلة توضح بدقة حجم إنتاج المشاريع الجوارية في مجال الإنتاج الفلاحي (النباتي والحيواني).

الجدول رقم10.3: عدد مستفيدات من مشاريع (PPDRI) للفترة 2014/2009.

نوع النشاط	عدد المستفيدات
تربية الأبقار	16
تربية الأغنام	15
إنشاء مزارع الفاكهة	15
تربية الماعز	2
تربية النحل	1
المجموع	49

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على قاعدة البيانات لمحافظة الغابات لولاية ميلة، أفريل 2019.

فبالرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية في مجال التنمية الريفية وتوسيعها الاستفادة من مشاريع التنمية الجوارية بها، فتظل استفادة المرأة الريفية محدودة للعديد من العوامل، منها ما هو مرتبط بنمط الثقافات المنتشرة والسائدة بالمناطق الريفية بالجزائر عامة وولاية ميلة خاصة مثل اقتصار دور المرأة على القيام بالشؤون المنزلية لا غير، وعوامل خارجية أخرى تتعلق بمدى المساواة في الفرص والإمكانيات للحصول على مختلف أشكال الدعم والتمويل من طرف الهيئات المعنية(بنوك، وكالات التشغيل)، هذا نايك عن صعوبة الوصول إلى التعليم أو إكماليته في مراحل متقدمة وهذا لسيطرة عقليات معينة، كل ذلك قلّل من حظوظ المرأة الريفية في إبراز قدرتها وتحسين ظروف معيشتها الاقتصادية والاجتماعية.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة التطبيقية تبين لنا الأهمية الكبيرة التي كانت تحضى بها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بولاية ميلة، في بداية مدة الدراسة سواء من حيث عدد هذه المشاريع، قيم الأغلفة المالية ونسب الاستهلاك المالي والإنجاز المادي لها، مما كان له أثر إيجابي على تنمية المناطق الريفية اجتماعيا من خلال توسيع برامج السكن الريفي الذي عمل على استقطاب العائلات النازحة، وتحسين ظروف المعيشة الأخرى من فتح الطرق والمواصلات، الصحة، مياه الشرب وكذا اقتصاديا حيث أصبحت الظروف مواتية أكثر لسكان الريف والقطاع الخاص لممارسة مختلف الأنشطة والحرف ولاسيما الزراعة مثل تربية الماشية، تربية النحل، كما ساهم ذلك في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة بها والحفاظ عليها من التدهور، وخلق مناصب شغل جديدة ، لكن تبقى حصة المرأة الريفية منها ضعيفة ولم ترتقي إلى المستوى المطلوب.

وانطلاقا من سنة 2013 لوحظ تراجع أهمية هذه المشاريع من خلال تراجع عددها ونسب الانجاز سواء المالي أو المادي، مما أدى إلى تراجع آثارها التنموية سواء على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وهو الذي يرجع إلى مجموعة من العراقيل التي كانت لا تسمح بتقدم نسب الإنجاز واستكمال تجسيدها.

خاتمــة

خاتمـة:

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا بالتنمية المحلية المستدامة وحرصا شديدا على تحقيقها في كافة الميادين وعلى كافة الأصعدة والمستويات، منذ بروز هذا المفهوم سعت كافة الهيئات والحكومات إلى تجسيده على أرض الواقع، ذلك من خلال عقد العديد من المؤتمرات الرامية إلى نشر مبادئ وأسس وأهداف التنمية المحلية المستدامة.

والسلطات الجزائرية كمثيلاتها من الدول سعت إلى تبني أسس ومبادئ هذا المفهوم، حيث قامت بسن العديد من السياسات والقوانين المرتبطة بذلك ومن بين السياسات الرامية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة داخل الوطن، تم تبني سياسة التجديد الفلاحي والزراعي والتي هدفت السلطات الجزائرية من ورائها إلى إحياء المناطق الريفية، وبالتالي فقد مثلت هذه السياسة نقلة نوعية للسياسات المطبقة في هذه المناطق من الوطن وذلك من خلال إطارها النظري المتكامل والذي يستمد مبادئه وأسسه من مبادئ وأسس التنمية المستدامة بالإضافة إلى انبثاقها من الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة والتي مثلت الإطار التوجيهي لهذه السياسة من أجل تطبيقها على أرض الواقع، وخاصة على المستوى المحلي الذي يمثل المستوى الأهم لنجاح هذه الإستراتيجية، ومن أجل ذلك قامت السلطات الجزائرية بتوظيف أداة تتوافق مع مضمون وأهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، متمثلة في المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، فكانت هذه المشاريع تعبيرا ميدانيا عن ذلك حيث انطلقت أول عام 2003 ليتم تحيينها وتعديلها عام 2009، في إطار تجسيد عقود النجاعة للتنمية الريفية.

<u>أولا: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:</u>

توصلت الدراسة إلى النتائج التي تدعم أو ترفض الفرضيات الموضوعة، وهي كما يلي:

- تدور الفرضية الأولى حول: أن التنمية المحلية المستدامة نظرية معقدة وذات أبعاد متعددة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية، استخلصنا صحة هذه الفرضية لكون أن التنمية المحلية المستدامة هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية من خلال التركيز على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسية بما يخدم الأجيال الحالية ويحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية، كما تتطلب هذه العملية التخطيط المستمر والمراقبة المتزامنة لأعمال متعلقة بهذا الجانب؛
- أما الفرضية الثانية التي تنص على : سعي سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى ترقية الوضع المعيشي في الريف وتحقيق تنمية زراعية، واستخلصنا صحة الفرضية حيث تبين لنا أن دور برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي يهدف إلى ترقية الوضع المعيشي في الريف وتحقيق تنمية زراعية، فهذا البرنامج شكل آلية تعمل على مستويات عديدة لتجديد البنية التحتية للنشاط الزراعي، كما وفّرت مستلزمات التحديث الزراعي، ومن جانب آخر عمل على تحسين الوضع المعيشي للسكان الريفيين وهذا من خلال توفير السكن والخدمة الصحية والخدمة التعليمية بهدف ترقية حياة المواطن الريفي؛

- أشارت الدراسة الميدانية إلى تأكيد الفرضية الثالثة: للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أثار اجتماعية واقتصادية ايجابية بالولاية، وتظهر هذه التأثيرات بالخصوص في السنوات الأولى(2012/2009)، بينما تراجعت نوعا ما هذه التأثيرات في المدة المتبقية(2014/2013) وذلك بسبب تراجع عدد المشاريع ونسب انجازها المالي والمادي، ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل أهمها: عدم تدخل بعض الفاعلين بطرقة تستجيب لمتطلبات المشروع، بالإضافة إلى جهل سكان الريف أحيانا بهذه البرامج.
- من خلال النتائج السابقة نتوصل إلى إثبات صحة الفرضية الرئيسية القائلة بأن: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة هي منهج تنموي يدمج بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي للفئات المهمشة في الريف على مستوى ولاية ميلة قد بيّن هذا النمط من المشاريع تعتريه بعض المشاكل والصعوبات والتي تقلل من مزاياه وفوائده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- **ثانيا. التوصيات:**
  - تعميم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بإشراك ليس فقط الجماعات المحلية ومصالح التنمية الريفية في منح وتنفيذ مختلف المشاريع من أجل ضمان استفادة الأفراد والعائلات الجديرة بذلك(الريفيين،الفلاحين)؛
  - تفعيل دور الرقابة في متابعة إنجاز المشاريع حتى لا تستغل في أغراض أخرى؛
  - تنويع زراعة الأشجار المثمرة وعدم حصرها في أشجار الزيتون فقط؛
  - تدعيم دور المرأة الريفية بالمزيد من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية القطاع الزراعي، واعتبار المرأة هي محور التنمية المستدامة وأن نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى تأهيل المرأة الريفية وإكسابها المهارات اللازمة؛
  - إعادة إحياء المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بولاية ميلة من خلال القيام بحملة توعية لأهمية هذه المشاريع في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في أوساط الشباب؛
  - العمل على الحد من هجرة سكان الريف إلى المدن ومن ظاهرة تركز السكان في المدن من خلال زيادة مبالغ الدعم المخصصة للسكن الريفي؛
  - ضرورة التنسيق بين مختلف الفاعلين في المجال الريفي والاشتراك الفعلي لسكان الأرياف في أي خطة تنموية تتعلق بمحيطهم لأنهم الأدرى باحتياجاتهم؛
  - دراسة مشاريع وبرامج التنمية قبل تجسيدها على أرض الواقع من حيث ملائمتها مع الظروف المحيطة بالمجال الريفي أم لا وإلا كانت عملية ضخ الأموال لإنجاز هذه المشاريع مجرد تبذير فقط؛
  - ضرورة إنجاز مراكز للتكوين المهني والمراكز الثقافية بالمناطق الريفية، حتى يتسنّى للذين لم يحالفهم الحظ في الدراسة للالتحاق بمراكز التكوين المهني لاكتساب حرف ومنه تساعدهم على الخروج من دائرة الفقر، وكذا تثقيف سكانها مما يساعد على انفتاحها على المجتمعات المجاورة وتفجير طاقات الشباب الموهوب للاستفادة منه.

ثالثا: آفاق البحث:

تعتبر دراسة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والتنمية المحلية المستدامة حقلا واسعا للبحث فيه رغم تعقده، ومع ذلك نتمنى وجود بحوث أخرى تكمل مختلف زوايا هذا البحث، لهذا نقترح مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون محاور لبحوث مستقبلية:

- ❖ التنمية الزراعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ❖ واقع وآفاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في الجزائر؛
- ❖ دور المشاريع الممولة من الهيئات المحلية في تحقيق أبعاد التنمية الريفية المستدامة؛
- ❖ آليات تمكين المرأة الريفية؛
- ❖ مشاكل وعراقيل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- مراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن،2016.

2- صائب الطويل، التنمية المستدامة ومجالاتها، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

3- فؤاد بن غصبان، التنمية ممارسات وفاعلون، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

II. الرسائل والأطروحات العلمية:

1- أوشن فاروق، تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية في التنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة: دراسة حالة مشروع منطقة إيقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015/2014.

2- بوالبعير أمين، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنشيط القطاع السياحي بالجزائر، مذكرة ماستر في التسويق الشامل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

3- بلحاج مليكة، مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي: دراسة ميدانية بريف تلمسان، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة بي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/ 2011.

4- تمار توفيق، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمقومات2000-2014،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2015.

5- الطيب الهاشمي، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر،أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2013.

6- عثمان عزيزي، دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة: دراسة حالة(بلدية قايس وبلدية الرملية)، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر، 2008.

7- عيسو فهيم، فرج الله يانيس، إشكالية العلاقة بين التنمية المحلية والحكم الراشد في الجزائر(2011-2016)، مذكرة ماستر، قانون الجماعات الإقليمية والهيئات المحلية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية،الجزائر، 2017/2016.

8- فايزة سلطاني، دور الهيئات الاستشارية في مجال التنمية: دراسة المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي CNES، مذكرة ماستر في الحقوق وعلوم سياسية، كلية الحقوق وعلوم سياسية، جامعة ورقلة،الجزائر، 2016/2015.

9- مريم حسيني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية:دراسة حالة بلدية الحجيرة،مذكرة ماستر، تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2014/2013.

10- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2008.

11- منال محمد نمر قشوع، استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية ـ منطقة الشعراوية محافظة طولكرم،رسالة ماجستير، التخطيط الحضري و الإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009.

12- ميهوبي حورية، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة نتائج أولية وأفاق مستقبلية ببلديات مجانة منصورة ،أولاد سيدي براهيم، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية والبيئة، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2014- 2015.

III. المجلات والدوريات:

1- أقاري سالم، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال فترة2014/2009، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، المجلد2، العدد6، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، 2017.

2-بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جامعة خميس مليانة، الجزائر، جوان2013.

3-بوقبال وردة، بولحواش علاوة، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر: سياسة التجديد الريفي بين النظرية والتحديات، مجلة أفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 14، جانفي 2019.

4- حراق مصباح، هبول محمد، مقران عبد الرزاق، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) ودورها في بعث التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية ميلة(2009-2014)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، المركز الجامعي ميلة، العدد02، ديسمبر 2015.

5-بلقة براهيم، صلاح محمد، مطاي عبد القادر،انعكاسات سياسة التنمية الريفية على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الثالث، أوت2017.

6-زواغي عبد الرزاق، تحليل السياسة العامة للتنمية الريفية والجبلية في الجزائر: بين الإمكانيات المتاحة والتحديات المطروحة، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، المجلد6، العدد العاشر، 2017.

7-سوالمية عبد الرحمان، ديناميكية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر و انعكاساتها على البنية الاجتماعية و الثقافية التقليدية في منطقة الأوراس، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، العدد30، 2017.

8- شعابنة إيمان، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، العدد16، جانفي2016.

9- صديقي سعاد، ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، العدد 02، ديسمبر 2015، ص: 139.

10- فضيل إبراهيم مزاري، سياسة التجديد الريفي ودورها في تفعيل التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، مجلد 2، العدد 6، الجزائر، 2017.

11- فاروق أوشن، تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة: دراسة عدة مشاريع منفذة بولاية خنشلة، مجلة دراسات وأبحاث التنمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد2، جوان2015.

12- قياتي عاشور، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، مجلة جيل الدراسات السياسة والعلاقات الدولية، جامعة بني سويف، مصر، العدد11، 2017.

13-محمد هبول، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر، مجلة دراسات، المجلد16، العدد01، جامعة الأغواط، جانفي 2019.

14-مراد علة، رؤية استشرافية للقطاع الزراعي الجزائري على ضوء إستراتجية التجديد الفلاحي والريفي الجديدة للفترة: 2015-2019، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 04، 2017.

15-ويلي صالح،المشاريع الجوارية المدمجة كآلية للتنمية الريفية في الجزائر: حالة ولاية قسنطينة (2009-2014)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، مجلد ص ص: 479-491، العدد44، ديسمبر 2015.

IV. الملتقيات:

1- أحمد تي، نصر رحال، إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة تجارة بعض الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي07-08/04/2008.

2- إبراهيم بختي، الطاهر خامراة، المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي07-08/04/2008.

3- بلخضر مسعودة، بلخضر الهام، الإدارة المحلية بالجزائر مجلاتها واليات تفعيله، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول التسيير المحلي بعنوان: آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي1945 قالمة، الجزائر،يومي06-07نوفمبر 2018.

4- بوحرود فتيحة، بن سديرلة عمر، التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي07-08/10/2008.

5- بوهزلة محمد، بن سديرلة عمر، الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة: حالة الجزائر، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي07-08/04/2008.

6- حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة ، مداخلة مقدمة في الملقى الدولي العلمي الخامس حول استراتجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة تجارب بعض الدول، جامعة لبليدة 2، الجزائر، يومي 23-24 افريل 2018.

7- ريمة خلوطة، سلمى قطاف، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي07-08/04/2008.

8- سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

9- شاهد إلياس، عبد النعيم دفرور، تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتمويل مشاريع التنمية المحلية: في إشارة للتجربة الكندية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول التسيير المحلي بعنوان: آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات، جامعة 08ماي1945، قالمة، الجزائر، يومي06-07/11/2018.

10- صديقي مسعود، مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي07-08/10/2008.

11- عبد الرحمان الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة، الجزائر، يومي15-16/11/2011.

12- فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة، التنمية المستديمة ورهانات النظام الليبيرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام يومي07-08/04/2008.

13- فالي نبيلة، التنمية من النمو إلى الاستدامة، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي07-08/10/2008.

14- مراد علة، التأصيل النظري لجدلية العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: الثقافة البيئية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة،الجزائر، يومي19-20/10/2011.

15- مشعلي بلال، صالح محرز، الدور التنموي للجماعات المحلية وعوائق تحقيقها لتنمية محلية مستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول التسيير المحلي بعنوان :آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي1945 قالمة، 6-7 نوفمبر 2018.

16- نقادي حفيظ، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول:دور المجتمع المدني في حماية البيئة واقع وآفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، القطب الجامعي تاسوست، جيجل، الجزائر، يومي06-07-2012/03.

٧. مواقع الكترونية:

1- الولاية استفادة من 5000 إعانة للسكن الريفي، جريدة المشوار السياسي، عدد12 /10 /2013، الجزائر على الموقع الالكتروني التالي:

http:// ww.alseyassi – dz.com/ara/sejut – php? Id=5829

ثانيا:مراجع باللغة الأجنبية:

1- Ministère de l'agriculture et du développement rural ; mai2012 ; le renouveau agricole et rural en marche revue et perspectives ; Algérie